



منظومات

حقيقه و قدّم له

عبد الرحمن بن عبد الله

١



دَرْ سَنَاتِ رَسُولِ الْأَمِيَّةِ
-٧-

مَنْطِقُ أَرْسَطُو

الجزء الأول

شبكة كتب الشيعة
حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر

دار القلم
بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات
الكميت
shiaabooks.net
رابطہ بدیل < mktba.net

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

١٩٨٠

الرموز

- < > : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذ عن المقارنة بالنص اليوناني .
[] : زيادة في الأصل المخطوط ونقترح حذفها .
II - II : تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .
ت : تعليق بالهامش في المخطوطة .
ف : فوق الكلمة في المخطوطة .
ص : نص المخطوطة الأصلي .

الأرقام

- (١) الأرقام التي بين خطين مائلين هكذا / / هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطر
نشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة
أساساً في كل ترقيم — هكذا على التوالي مثلاً : ١٠٣٤ ، ١٠ ، ١٥ الخ .
- (٢) والأرقام الموضوعة بين معقوفتين في صلب الكلام — هكذا مثلاً : [١٩٦] —
هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية
بباريس .

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، ننشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن نبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المنزلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حرص القوم على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدّموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ؛ فضلاً عن أنهم لم يقتنعوا بما كان يقدم إليهم ، فأحرص منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحرّي الدقة العلمية إلى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى »

(ورقة ١٣٨٠). وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد — النصف الثاني من القرن الرابع — قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والمتوكل ، الى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا بثقون بتلك الترجمات السريعة التي نشأت تحت حامية الرواد الأوّل للتراث اليوناني : من مترجمين ، وأمراء قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هذا العهد الثاني قد افرق عن العهد الأوّل بأن معظم الترجمات فيه كانت من السريانية الى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سببان : الأوّل قلة الذين يعرفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثاني أن أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأوّل أنفسهم الى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد الى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأبناء العهد الثاني محدودة موضحة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسمها أولئك الأسلاف .

وإنّا لنزداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا في الجهاز النقدي الثمين الذي شقّق به الحسن بن سوار هذه المخطوطة ، كما لاحظ مُنّاك من قبل بحق^(١) . فهو يقارن الترجمة في المواضع الكثيرة منها بنُقولٍ أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت لتعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدّة .

والهدف الثاني من هذا النشر أن نستعين هذه الترجمات نفسها في استعمالنا الحالي لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ، إذ صارت تغني في الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بجابحاتنا العلمية اليوم ؛ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً الى دقة المصطلح الفني . والحق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن

(١) راجع كتابه : « أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية » ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس

S. Munk : *Mélanges de philosophie juive et arabe*.

سنة ١٩٢٧

تكفي كلها لما يتصل بالمنطق في هذا القسم منه ، اللهم إلا في أحوال نادرة قد يكون من الخير — طمعاً في مزيد الإيضاح — أن نستبدل بها غيرها . كل هذا ولم نتحدث عن الفائدة الجليّة من حيث تتبع تطوّر المصطلح الفني في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها الغناء كلّ الغناء عن إعادة ترجمتها . ونحن قوم قد تطور لدينا النثر في نهضتنا الحديثة في اتجاه أدبي باعد كثيراً بينه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفي الذي يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بدّ لنا — من أجل إيجاد نثر فلسفي ظاهر القيمة — أن نعود إذاً الى ذلك النثر الفلسفي العربي القديم فتأثره ونستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة الى النثر الأدبي . لذا ترانا في حاجة ملّحة إذاً الى الاستعانة بالترجمات القديمة للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نحقق في النهاية ذلك النثر الفلسفي الجديد الذي نرنو بأبصارنا المتطلّعة بلهفة الى إيجاده . وليس في هذا كله ما يدعو الى أسر المرء لنفسه في قيود الماضي اللغوي ، بل هو على العكس من هذا يشدّ من أزر التوثب الى خلق لغة جديدة ، لأن العود ها هنا عودٌ استلهم واستيحاء ، لا عود تقليد واقتصار واكتفاء . فليطمئن للمجددين بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذا فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية ثانياً وعلى وجه التخصيص . وهذه القيمة الأخيرة وفي سبيلها عنيّا بأن نقدّم النص مزوّدأ بكل ما يحتاج اليه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إنّنا رددناه خصوصاً الى الترقيم للصفحات الذي صار العمدة في هذا الباب ، وهو ترقيم نشرة بـيـكـر (Bekker) ^(١) لمؤلفات أرسطو ، فوضعتنا في هامش هذه النشرة (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي —

مثلاً ٤٣ ب : ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ) ، - كما لو كنا سنفعل تماماً لو أننا قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليوناني في نشرة كل من فيتس (Waitz) ^(١) وبيكر (Bekker) ، مستعينين أيضاً بالترجمات الحديثة : الفرنسية ل تريكو (Tricot) ^(٢) والألمانية في المكتبة الفلسفية (Philosophische Bibliothek) ؛ فأصلحنا أو نبهنا على إصلاح ما في الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن الأصل ، ووضعنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين < إن كان فيه إضافة ، أو بالهامش إن كان ثمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين الترجمة القديمة وبين الأصل في استيضاح ما غمض في المخطوطة ، إفادة لا تحتاج الى فضل بيان ، لأننا استعنا هذه المقارنة في كل موضع أشكل علينا فيه الأمر في المخطوطة . ثم قسمنا النص الى فصول كما اعتاد المحدثون أن يفعلوا في ترجماتهم ووفقاً لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عناوانات أخذناها غالباً عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا في بعض الأحوال التي كانت فيها العناوانات موجودة في النص العربي نفسه . وهكذا حاولنا أن تقدم نصاً بذلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

- ١ -

وها نحن أولاء نقدّم في هذا الجزء الأول الكتب الثلاثة الأولى من « الأورغانون » ، وهي : (١) كتاب « المقولات » ، (٢) كتاب « العبارة » ؛ (٣) كتاب « التحليلات الأولى » .

وأولها يبحث ، كما هو معروف ، في المقولات ، أي في الحدة والأوجه التي تقال على الوجود . وليس هنا مجال البحث في صحة نسبة الكتاب الى

(١) Waitz (Th.) : *Aristotelis Organon graecae*, Leipzig, 1844-1846, 2 Bde.

(٢) Aristote : *Organon*, tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq.

أرسطو والفصل في التراجع القائم بين فريق المؤيدين - . ويمثله الشراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين - وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المؤلف عن أرسطو في هذه النواحي . على أن رأي الفريق الأول لا يزال هو السائد . بيد أن الرأي الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر الى الخامس عشر ، ص ٣٨ - ص ٥٤ من هذا الكتاب) ، وهي المعروفة باسم « لواحق المقولات » (postpredicamenta) : فأغلب الظن أنها ليست من عمل أرسطو ، بل من عمل أحد تلاميذه الأولين ، ويخصون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوديموس ، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فلدينا هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب ، ونقول : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا ، أي المقولات ، ... > صححه < ^(١) الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . وقبل به نسخة كتبت من خط غيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي المتقولة من دستور الأصل بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً . ومعنى هذا أن الحسن بن سوار ، وكان تلميذ يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيى بن عدي ، وهذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل ، أي أن يحيى بن عدي قابل نسخته على النسخة الأصلية التي كتبها إسحق بن حنين الذي ترجم الكتاب .

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدعي أنه قرأها وكانت في الأصل : « صحه » ؛ ولعلها كانت : « نقله » .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية ببائس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرعة اعتماداً — فيما يزعم — على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زُرعة نسخة راجعها الحسن بن سوار ، ونسخة ابن زُرعة هي الأخرى منقولة عن نسخة يحيى بن علي ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين .

لهذا جاء زنكر ^(١) (Zenker) في نشرته لهذا الكتاب لأول مرة فصحيح هذا الخطأ الذي وقع فيه أيضاً فرنش ^(٢) (Wenrich) في كتابه عن « المؤلفين اليونان في التراجم والشروح العربية » ، فقال عن المترجم إنه إسحق بن حنين .

يبد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب « الفهرست » لم يذكر أن إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات ، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؛ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب « مختصرات وجوامع مُشجّرة وغير مُشجّرة » ، ومنهم ابن المقفع (محمد بن المقفع ؟ ^(٣)) وابن بهريز (؟) والكندي وأحمد بن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع

(١) *Aristotelis Categoriae, Graece cum versione Arabica Is. Honeini filii.* (١) et varlis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

(٢) *Wenrich : De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis,* (٢) P. 131, Lipsiae, 1842.

(٣) راجع مقال باول كراوس في كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ، ص ١٠١ — ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦ .

الاطلاع ثقةً دقيق ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بد أن تكون متداولة ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ ١٩ .

لذا جاء أوجست مُلّر في كتابه عن « الفلاسفة اليونان في النقول العربية » ^(١) فاختر أن يكون الناقل هو حنين ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ، وهي أن لحنين كتاباً اسمه « كتاب قاطاغورياس على رأي ثامسطيوس » ^(٢) . على أن هذا لا ينهض حجة . ويرى اشتينشيدر ^(٣) أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حنين إلى السريانية . ومعنى هذا أنه يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها « الفهرست » (ص ٣٤٧ ، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت إلى السريانية ، لا إلى العربية . لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو : « الكلام على قاطيغورياس ، بنقل حنين بن إسحق : - فممن شرحه وفسره ... » ، والمفهوم من هذا أو الأقرب إلى الفهم أن يكون هذا النقل إلى العربية ، وإلا ذكر ابن النديم ، كمعادته ^(٤) ، أن نقل حنين بن إسحق كان إلى السريانية . فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو : إسحق بن حنين ، لا حنين بن إسحق ؟ يجوز أيضاً وإن كان غير محتمل كثيراً .

علينا ، على كل حال ، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها ، وهي أن هذه النسخة منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل .

(١) August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٢) « الفهرست » لابن النديم ص ٢٩٥ ، ابن أبي أصيبعة : « طبقات الأطباء » ص ٣٠٠ .

(٣) في كتابه « التراجم العربية عن اليونانية » ، ليسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦ .

Moritz Steinschneider : Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

(٤) راجع هذا في كلامه عن كتاب باري أرميناس وكتاب الطويقا الخ .

والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية . اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق بن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق ، لكنه قرّضٌ بعيد جداً مع ذلك ، لذكره كلمة « الناقل » ، فلا نظن أنه يقصد منها « المترجم » عامة ، لا « المترجم لهذا الكتاب خاصة » ، أو أن نفترض أن كلمة « دستور الأصل » معناها « الأصل اليوناني » ، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلاً ، لأن كلمة « دستور » كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصاً في ص ٢٦٥ هكذا : « ذكرنا نسخها أنه كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ... » .

فإن الخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب « المقولات » هنا في هذه المخطوطة من عمل إسحق بن حنين .

- ٢ -

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو باري أرمينياس . ولا إشكال في مَنْ تَرْجَمَهُ . فمترجمه هو إسحق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : « تم كتاب أرسطوطاليس باري أرمينيس » أي « في العبارة » « نقل إسحق بن حنين . نقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عديّ التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق ابن زُرْعَة ، نسخها من خط يحيى بن عديّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين » (ورقة ٢٤ ب « راجع بعد ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة « دستور الأصل » « فتؤكد لنا ما ذهبنا إليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة الترجمة الأصلية . كما أن قوله : « نقل إسحق بن حنين » يدلنا كذلك

على أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات يجب أن يملأ بنفس العبارة : « نقل إسحق بن حنين » .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : « الكلام على باري أرمينياس : نَقَلَ حَنِينٌ إلى السرياني ، وإسحق إلى العربي ، النص » (« الفهرست » ، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ) . غير أن تمت مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحق عن اليونانية مباشرة ، أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين ؟ كلاهما جائز ، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني ، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة ، بل إنه كان ينقل كثيراً من اليونانية إلى السريانية ؛ وإذن لم يكن بحاجة إلى الترجمة السريانية .

ومن الغريب أن اشتينشيدر (في الكتاب المشار إليه آنفاً ، ص ٤١) يزعم أن مخطوطة باريس تضع اسم « يحيى بن حنين » مكان « إسحق بن حنين » ، مع أنه — كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل — لا صحة لهذا مطلقاً : فمخطوطة باريس تذكر اسم « إسحق بن حنين » بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة . فكيف ادّعى اشتينشيدر هذا الادّعاء الغريب ! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة ، وإنما تلقى هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة !

ولقد نشر ج . ا . هوفمن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة ، وأورد في نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب إلى النص اليوناني منها إلى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأييد ما رجحناه من أن تكون ترجمة إسحق إلى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

وأخيراً نصل إلى كتاب « التحليلات الأولى » أو « أنالوطيقا الأولى » أو « القياس » . وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تذارى ، أو ثيادورس (Theodorus) . و « الفهرست » يؤكد لنا هذا أيضاً فيقول : « الكلام على أنالوطيقا الأولى : نقله ثيادورس إلى العربي ، ويقال : عرضه على حنين فأصلحه ، ونقل حنين قطعة منه إلى السرياني ؛ ونقل إسحق الباقي إلى السرياني » (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية) . فلا صعوبة إذن في اسم المترجم . إنما الصعوبة في حقيقة هذا المترجم ، من هو ؟

هل هو ثيادورس أبو قرة أسقف حرّان ^(١) (ولد سنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ) ؟ هذا غير ممكن ما دام صاحب « الفهرست » يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه ، وحنين ولد سنة ١٩٤ هـ (= سنة ٨٠٩ م) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ (= سنة ٨٧٧ م) ، أي أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بإحدى عشرة سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهذا لا بد أن يكون تذارى (= ثيادورس) المقصود هنا شخصاً آخر غير ثيادورس أبو قرة أسقف حرّان . وهنا نجد اشتينشيدر (الموضع السابق ص ٤١ ، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام « ألا وهو أن يكون تذارى هذا هو أسقف الكرشخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيبعة من بين الأطباء . وهو افتراض لا نجد ما يؤيده أو يفنده . على أن ترجمة إسحق إلى السريانية قد ورد ذكرها مراراً في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلاً بعد ص ٢١٢ تعليق ٢) » وقد أوضحت الترجمة في بعض المواضع

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان « كتب ثيادورس أبي قرة في العربية » .

G. Graf : Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlichen Literatur = und Dogmengeschichte, XI, Paderborn 1910).

بمراجعتها على ترجمة إسحق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك
الموضع الذي عنده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده
ابتدأ نقل إسحق .

بيد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن ثمت نقلاً قديماً آخر رجع
إليه يحيى بن عدي (راجع بعد مثلاً ص ١٧٣ تعليق ١) ؛ وأن ثمت
نقلين إلى السريانية لثاويل ولأئالس ، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ،
كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن البطريق ، وهي أيضاً لم يذكرها صاحب
« الفهرست » .

— ٤ —

ومن بين هذه الكتب الثلاثة قد نُشر من قبل كتابان :

(أولاً) كتاب « المقولات » نشره زنكر (J. Th. Zenker) في
ليبتيج سنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع
الترجمة العربية لإسحق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المستخلصة
من الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين
اختلاف القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فنشر النص اليوناني
ووضع تعليقات منتزعة من مقارنته بالترجمة العربية التي نشرها على أساس
مخطوطة باريس هذه .

(ثانياً) كتاب « العبارة » الذي نشره إيزيدور بولك^(١) (I. Pollak)
وفقاً لمخطوطة باريس كذلك ، ولم ينشر النص اليوناني معه ، بل اكتفى
بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقاً لنشرة بكر (Bekker) .

(١) Isidor Pollak : Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetzung des Ishak Ibn Honain.

ثم نشره كذلك الأب موريس بويج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لابن رشد ^(١) على أساس مخطوطة باريس كذلك ؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب ، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بذاتها .

أما أنا لو طبقا الأولى فإننا ننشره لأول مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها مفيدة الى حد بعيد ، إذ هي بمثابة جهاز نقدي ممتاز يقدم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما الناشران اللذان نشرنا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواشٍ في المخطوطة ^(٢) .

والى أن تم نشرتنا للأورغانون كله ، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذي سنضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة ، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية ، ونضيف إليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوروبية الحديثة حتى يكون المعجم أجزل عائدة وأوسع فائدة .

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة :

— • —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس (= Anc. fonds 882 A) .

(١) Maurice Bouyges, S. J. : Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV.

(٢) نشر في هذه الطبعة الثانية للتعليقات على كتاب « المقولات » الواردة في مخطوطة باريس .

(١) في الصفحة الأولى (١١) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب ريطوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب في أعلى : « الله استكفى الزلل ، في الفكر والقول والعمل .

فهو حسي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله .

المقالة الاولى من كتاب ارسطوطاليس

المسمى « ريطوريقا ، أي الخطابة »

وفي الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ١٥ ، و ٣ تصحيحات ص ١٨ ، وفي ص ١٩ تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق بالأحمر يقول إنه رجع الى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ، ١٩ ب ، ولفظتان بهامش ٢٠ ١ وتوجد خروم في ٢١ ١ ، ب وتصحيح في هامش ٢١ ب .

وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من ريطوريقي والله الحمد حق حمده » .

(٣) في ص ٢٥ ١ تبدأ « المقالة الثانية من كتاب ريطوريقا » .

وأولها : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال أرسطو
طاليس : ... » .

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ؛ وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات
في ص ٢٨ ب ، وشرح في ١٢٩ ا ، ب ، وتصحيحات في ١٣٠ ا - ٣١
ا ، ١٣٣ ا ، وشرح في ١٣٤ ا وفي الورقة خرم ، وتصحيح في ١٣٦ ا ، وفي
٣٦ ب تصحيح وشرح مرتين ، وفي ١٣٨ ا شرح واحد ، وكذلك ١٣٩ ا ،
وكذلك ٤٠ ا ، ب ، ٤١ ا ، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في ٤٢ ب ، وكذلك
خروم وشرح في ٤٣ ؛ وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦
وتصحيح في ٤٧ ا . وفي ص ٤٨ ب : « تمت المقالة الثانية من الريطوريقه ،
ولله الحمد حتى حمده » .

(٤) وفي ص ٤٩ ا تبدأ المقالة الثالثة : في تلك الصفحة تعليقات ، والورقة
٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظراً لسمك الورق الشفاف الموضوع عليها ،
وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ؛
وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان
تحتها .

وفي ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد لإقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التي بخط
أبي علي بن السمح ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيه ابراهيم
الدمشقي البوسفي » .

ويرد في آخر الصفحة : « تمت مقابله في التاريخ الذي سته ثمانى
عشرة وأربعمائة لهجرة سيدنا محمد ﷺ » .

- ب -

في أولها (ص ١٦٦) : « بسم الله الرحمن الرحيم .

أنولوطيقا الأولى نقل تداري

وتنتهي هذه المقالة في ص ١٠٧ ب . وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ وتنتهي

في ١٣٠ ب .

- ج -

ثم يأتي كتاب « أرسطوطاليس » في الشعر نقل أبي بشر متى بن يونس
القُسْنَانِي من السرياني الى العربي : « قال أرسطوطاليس : « إِنَّا متكلمون
الآن في صناعة الشعر ... » .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسخي يخالف خط الكتابين الأولين ، تبدأ
بصفحة ١٣١ ، وتنتهي في ص ١٤٦ ب .

- د -

ثم يأتي بعدها مباشرة تكملة إيساغوجي فرفوربوس ، ويظهر أنها
ناقصة الأول ، وهي بخط مخالف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة
هكذا : « جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه الى واحد ، وبعضهم
الى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قبيل نسبتهم من
واحد ، أعني من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة الى
بعض من قبله قد يُدعى جنساً بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر . وقد
يقال أيضاً على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد

أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورسطس من طنطالس وأولس من أيرقلس . ونقول أيضاً إن جنس أفلاطن أثيني ... » .

فكأن الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات في الهامش .

وفي ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفوروس الموسم بإيصاغوجي نقل أبي عثمان الدمشقي . قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقاً » .

— ه —

في أول ص ١٥٧ ا ترد تعليقة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغل ص ١٥٧ ب كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحات ١٥٨ ا ، ب ، و ١٥٩ ا ، ب ، ثم في ١٦١ ا و ب ، ثم ترد في ص ١٦٤ ا ، و ١٦٥ ا شروح بالأحمر في الهامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ب ، ١٦٩ ب ، ١٧٠ ا ، ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ا ، ١٧٣ ا ، ١٧٤ ا ، ١٧٥ ب ، ١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحمر في ١٧٨ ا وفي ص ١٧٨ ب : « تم » كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات ...

< نقله > الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي

المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً ،
فالحمد لله على إنعامه .

- و -

وفي ص ١٧٩ ايرد : « كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينياس ،
أي في العبارة » ، وفي هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبي بشر متى بن
يونس ، والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال في ص ١٧٩ ب ، فيها
تعليقات للحسن ولأبي بشر ، وترد تصحيحات وتفسيرات في ١١٨٠ ب ،
١١٨١ ب ، ١١٨٢ ب ، وفي ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة ، وفي
١٨٥ ب تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر في ١٨٥ ب ، ١٨٦ ب ،
١١٨٧ ب ، ١٩١ ب .

وفي ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينيس ، أي في
العبارة ، نقل إسحق بن حنين . نُقِلَ من نسخة بخط الحسن بن سوار ،
نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . وقبل
به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط
يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ،
فكان موافقاً » .

- ز -

وفي ص ١٩٢ ا : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا
الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطاليس ، نقل أبي بشر
متى بن يونس القنائي الى العربي ، من نقل إسحق بن حنين الى السرياني » .
وبهذه الورقة خرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة
١٩٣ خروم صغيرة وشروح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة

١٩٤ ، وفي الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ،
وفي ٢٠١ خرمان ، وفي ٢٠١ ب تعليق بالأحمر في الهامش ، وفي
١٢٠٢ ، ب تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية
كلها حتى آخر المقالة في ص ٢٢٢ ب ويوجد خرم كبير في الورقتين
٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ ب : « تَحْتُ المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس
في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائِي من السرياني الى العربي .
نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ، قوبل به نسخة كُتِبَتْ من نسخة
عيسى بن إسحق بن زُرْعَة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقاً
لها » .

ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأت هذه المقالة قراءة فهم
بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ، وَعَلِمْتُ على سَقَمٍ أحمله على
الناسخ ... » .

وفي ص ٢٢٣ تأتي « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل أبي بشر
متى بن يونس من السرياني » . وتتوالى التعليقات في أغلب صفحاتها .

وتنتهي في ص ٢٤١ حيث يرد : « تحت المقالة الثانية من أنولوطيقا
الثانية ، وهي آخر كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائِي
من السرياني الى العربي . نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبل به
نسخة كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعَة ، المنقولة من نسخة
يحيى بن عَدِي ، فكان أيضاً موافقاً لها » .

- ح -

وهنا ترد في ص ٢٤١ ب « المقالة الأولى من كتاب طويقا نقل أبي

عثمان الدمشقي » ، وفي هامشها تعليقات بالأحمر والأسود ، وفي الورقة ٢٤٤ خرم . وتنتهي في ص ٢٥٣ ب . وفي ص ٢٥٤ المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ا هكذا : « تمت المقالة الثانية من كتاب طويقا » . ثم : « وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صححها من نُسخِ نَظَرَ فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ الى السرياني وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

« قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً باليوناني وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقاً » .

وفي ص ٢٥٦ ب « المقالة الثالثة منه » أي من « الطويقا » . وبها في هذه الصفحة تعليقان بالأسود ، كذلك توجد تعليقات في ص ٢٦٨ ا واحد بالهامش والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ، وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وفي هامش ٢٧١ ا تفسير . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٢ ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢ ب تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ ا تفسير ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل ٢٧٩ ا و ب ، ٢٨٠ ب ، ٢٨١ ا ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ٢٨٤ ا وفيها مراجعات في الداخل « وفي ٢٨٦ ا ، ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وكذلك توجد قراءات

في داخل ١٢٨٩ ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ١٢٩١ ، وشرح في هامش ١٢٩٤ . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ، وفي ١٣٠١ تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ١٣٠٥ نقول عن السرياني في الهامش ، كذلك في ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ١٣٠٦ وشروح صغيرة فيها وفي ٣٠٦ ب ، ١٣٠٧ . وتنتهي المقالة السادسة في ص ١٣١٠ .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبهامشها قراءة عن السرياني بنقل إسحق ، وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأثناس ؛ وفي ٣١٣ ب نقل عن نقل إسحق للسرياني ومقارنة بين الدمشقي وأثناس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طويقا » بنقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ، وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .

« قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلي المصححة عليه » .

وفي ص ١٣١٥ « المقالة الثامنة من كتاب « طويقا » بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق » . وأولها : « وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أولاً إذا كُنْنتَ معترماً على السؤال أن تستبسط الموضوع الجدلّي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة ؛ وثانياً أن تُعيدَ السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضوع الجدلّي ... » وفي ص ١٣١٩ مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك في ١٣٢٠ ، وفي ١٣٢٣ ب ، من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقات في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ١٣٢٧ : « تمت المقالة الثامنة من كتاب « طويقا » بنقل

ابراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتاب . ويرد الى جوارها : « قُوبِلَ بِهِ وَصَحَّ » .

— ط —

وهنا نصل الى كتاب « سوفسطيقا » فنجد له ثلاث ترجمات وضعت الواحدة منها تحت الأخرى ، وهي ترجمة أبي زكريا يحيى بن عدي من السرياني بنقل أثناس من اليوناني ؛ و ترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرْعَة من السرياني بنقل أثناس من اليوناني . ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلًا قديمًا منسوبًا الى الناعمي ولست أعلم من أي لغة نقله » .

ويبدأ هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا : « بسم الله الرحمن الرحيم . « سوفسطيقا » بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرْعَة ، وبنقل قديم منسوب الى الناعمي ؛ مثبت في كل صفح ما نقله كل واحدٍ وغيره عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح » .

والحق أننا نجد في الصفحة التالية (ص ١٣٢٨) : « ترجمة أخرى < ل > كتاب أرسطوطاليس على مباحثة السوفسطائيين : إنا قائلون على المباحثات السوفسطائية التي يرى أنها مباحثات وإنما هي مُضِلَّات ، وليس بمباحثات ؛ ومبتدئون — كالطبيعة — من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بوجود لكن نظن أنه صحيح ... » .

وهكذا يتوالى في الصفحات أولاً نقل أبي زكريا يحيى بن عدي ، ثم نقل عيسى بن زُرْعَة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جداً « نقل آخر » . ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف القول وضعها الحسن بن سوار .

كذلك نجد عدة شروح وتفسيرات كُتِبَ أغلبها بالاحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التي ترد تباعاً هي النقول الثلاثة : نقل يحيى بن عدي ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب الى الناعمي . فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدي في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف اليه نقول أخرى بقلم أحمر .

وينتهي نقل يحيى بن عدي هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تبكيث السوفسطائيين ، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي ، رفع الله درجته وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقتة — من اللغة السريانية الى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسخَتْ منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدي التي بخطه » (ص ٣٧٩ ب في الوسط) .

وينتهي نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق ابن زرعة ، من السرياني بنقل أنانس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار ، وهي منقولة من دستور الناقل » (ص ٣٧٩ ب عند الآخر) .
وينتهي النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس المسمى « سوفسطيقا » في التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمي ، والله على ذلك الحمد والمنة » (ص ٣٨٠ ا في الوسط) .

ثم يرد بعد هذا : « نَسَخْتُ هذا النقل من نسخة بخط أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته : نَسَخْتُ هذا النقل من نسخة خَبِلَ ^(١) إليّ أنها بخط أبي نصر الفارابي ؛ وكان النصف

(١) مشكولة في الأصل .

الأول منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مسقماً .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار ^(١) رضي الله عنه :

« لما كان الناقل يحتاج - في تأدية المعنى الى فهمه باللغة التي منها يَنْقُلُ - الى أن يكون متصوراً ^(٢) له كتصور قائله ، والى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل والتي اليها ينقل ، وكان أثناس ^(٣) الراهب غير قَبِيحٍ بمعاني أرسطوطالس ، فإنه ^(٤) داخل نقله الحلُّ لا محالة . ولما كان مَنْ نقل هذا الكتاب - من السريانية بنقل أثناس - الى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع اليهم تفسير له ، > فلأنهم > عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكل اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصدَ الفيلسوف ، فغفروا ما فهموه من نقل أثناس - الى العربية .

« فلأننا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويُسْتعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدي فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدرته نحواً من ^(٥) ثلثيه بالسريانية والعربية وأظن تممه ، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . ونصرفت بيّ الظنون في أمره ، فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه ^(٥) ، وتارة أظن أنه سُرِق ، وهذا أقوى في نفسي . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه » فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب] اعتياصاً ما ، لأنه لم يشارف المعنى واتبع السرياني في النقل .

« وقد وُجِدَ في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيبي ^(٦) باليونانية ،

(١) مشكولة في الأصل .

(٢) منقوطة في الأصل .

(٣) ص : فنه .

(٤) ص : نحو .

(٥) ص : يرتضيه .

(٦) الأفروذيبي : كذا بالذال المعجمة في الأصل .

يمجز من أوله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق
ابراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني الى العربي ، وأنه كان
يجتمع مع يوحنا القسّس اليوناني المهندس ، المعروف بابن فتيلة ، على
إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إليّ . وقيل إن أبا بشر ، رحمه
الله ، أصلح النقل الأول ونقله نقلاً آخر ؛ ولم يقع إليّ .

« وكتبت هذه الجملة ليعلم مَنْ يقع اليه هذا الكتاب صورة أمره ،
والسبب في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا
المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسطيكا » وحدها ،
لا بكل كتب الأورغانون .

والمخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطرتها
تراوح بين ٢١ و ٢٥ سطراً . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي
(Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي .

— ٦ —

وفي عزمنا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم
بدراسة تفصيلية لتاريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مرافق الحياة
الروحية ، مما يكون جانباً خطيراً أيضاً من دراستنا الكبرى لـ « أرسطو عند
العرب » ؛ فلقد عرفوه خصوصاً من هذه الناحية ، حتى اعتادوا أن ينعتوه
بلقب « صاحب المنطق » .

عبد الرحمن بدوي

باريس في أغسطس ١٩٤٧

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين



مرکز تحقیقات کتب و تراث علوم اسلامی

[١٥٧ أ] كتاب^(١) أرسطو طاليس المسمى « قاطيغوريا » ، أي « المقولات »^(٢)

- ١ -

< المتفقة والمتواطئة والمشتقة >

[١٥٧ ب] « المتفقة »^(٣) أسماؤها « - [١٥٨ أ] يقال^(٤) إنها^(٥) التي الاسم^(٦) فقط^(٧) عام^(٨) لها ، فأما^(٩) قول^(١٠) / أ / الجوهر^(١١) الذي بحسب الاسم^(١٢) ، فمخالف^(١٣) . ومثال ذلك : الإنسان^(١٤) ، والمصور^(١٥) - حيوان ؛ فإن هذين الاسم^(١٦) فقط عام^(١٧) لهما ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف ؛ وذلك أن مَوْقِيَاً^(١٨) إن وَقِي في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان^(١٩) ، كان القول^(٢٠) الذي يَوْقِي^(٢١) في كل واحد منهما خاصياً له^(٢٢) .

و « المتواطئة »^(٢٣) أسماؤها « - يقال إنها التي الاسم عام لها ، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحد بعينه أيضاً . ومثال ذلك : الإنسان ، والثور - حيوان فإن هذين - أعني الإنسان والثور - يُلَقَّبَانِ^(٢٤) باسم عام ، أعني : حيواناً ، وقول الجوهر واحد بعينه أيضاً ، وذلك أن مَوْقِيَاً إن وفي كل / ١٠ / واحد منهما ما معنى أنه حيوان ، كان القول الذي يَوْقِي واحدًا بعينه .

[١٥٨ ب] و « المشتقة »^(٢٥) أسماؤها « - يقال إنها التي لها لقب شيء بحسب اسمه ، غير أنها مخالفة له^(٢٦) في التصريف^(٢٧) ، ومثال ذلك : الفصيح

— ٢ —

< الأقوال المختلفة >

التي (٢٩) يقال : منها ما يقال (٣٠) بتأليف ، (٣١) ومنها ما يقال بغير (٣٢) تأليف . فالتى يقال بتأليف كقولك : الإنسان يُحْضِر ، الثور (٣٣) يَغْلِب (٣٤) ، والتي يقال بغير تأليف كقولك : الإنسان ، الثور ، يُحْضِر ، يَغْلِب .

٢٠/ [١٥٩ أ] الموجودات [٣٥—٣٦] : منها ما يقال على موضوع ما وليست ألبتة في موضوع (٣٧) ما كقولك : « الإنسان » : فقد يقال على إنسان (٣٨) ما وليس هو ألبتة في موضوع (٣٩) ما . ومنها ما هي في موضوع (٤٠) وليست يقال أصلاً على موضوع (٤١) ما (وأعني (٤٢) بقولي : « في موضوع » ، الموجود في شيء لا كجزء منه ، وليس يمكن أن يكون ٢٥/ قوامه من غير الذي هو فيه) : ومثال ذلك : « نحو (٤٣) ما (٤٤) » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس (٤٥) ، وليس يقال أصلاً على موضوع ما ، و « بياض ما » هو في موضوع ، أي في الجسم (إذ كان كل لون في جسم) ، وليس يقال ألبتة على موضوع (٤٦) ما . ومنها ما يقال على موضوع (٤٧) وهي أيضاً في موضوع ، ١/ ب/ ومثال ذلك : « العلم » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس ، ويقال على موضوع أي على الكتابة . ومنها ما ليست هي في موضوع (٤٨) ، ولا يقال على موضوع ، ومثال ذلك : « إنسان ما » ، أو « فرس ما » ، فإنه ليس ٥/ شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع ما . — [١٥٩ ب] وبالجمل ، الأشخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلاً . فأما في موضوع ، فليس مانع يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه ، فإن « كتابة » هي من التي في موضوع ، أي في النفس ، وليست يقال على موضوع أصلاً .

< محمول المحمول . - الأجناس والأنواع >

منى ^(٩١) حَمِلَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ حَمَلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسان ما ، ويحمل على الإنسان الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما أيضاً محمولا ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس ^(٩٠) المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض ، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك : المشاء ، الطائر ، وذو الرجلين ، والسابع ؛ وفصول العلم ليست شيئاً من هذه ، فإنه ليس يخالف علمٌ علماً بأنه ذو رجلين . - فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولُ بعضها فصولَ بعضٍ بأعيانها ، فإن الفصول التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع .

< المقولات >

٢٥/ كل من التي يقال بغير تأليف أصلاً ، فقد يدل إما على « جوهر » وإما على « كم » ، وإما على « كيف » ، وإما على « إضافة » ، وإما على « أين » ^(٩١) ، وإما على « متى » ، وإما على « موضوع » ، وإما على « أن يكون له » ، وإما على « يفعل » ، وإما على « يتفعل » . فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاث أذرع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك : ١٢/ ضِعْفٌ ، نِصْفٌ . وأين كقولك : في لُوقِينَ ^(٩٢) ، في السوق .

ومنى كقولك : أمس ، عاماً أول . وموضوع كقولك : متكىء ، جالساً .
وأن يكون له كقولك : مُتَنَعِّل ، مُتَسَلِّح . ويفعل كقولك : يقطع ،
يُحْرِق . وينفعل : ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التي ذُكِرَتْ إذا قيل < قيل > [١٦٠ أ] مفرداً
على حياله /٥/، فلم يُقَلَّ بإيجاب ولا سلب أصلاً . لكن بتأليف بعض هذه
إلى بعض تحدث الموجبة أو السالبة ، فإن كل موجبة أو سالبة يُظَنُّ أنها
إما صادقة ، وإما كاذبة . والتي تقال بغير تأليف أصلاً فليس منها شيء
صادقاً ولا كاذباً ، /١٠/ ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يَظْفَر .

- ٥ -

في الجوهر

فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال
على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما . ومثال ذلك : إنسان ما ، أو فرس ما .
فأما الموصوفة بأنها جواهر ثوان فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة
بأنها أول . ومع هذه الأجناس هذه الأنواع /١٥/ أيضاً . ومثال ذلك أن إنساناً
ما هو في نوع ، أي في الإنسان ؛ وجنس هذا النوع الحي . فهذه الجواهر
توصف بأنها ثوان كالإنسان والحي . - وظاهر مما قيل أن التي تقال على
موضوع فقد يجب ضرورة أن يُحْدَسَل اسمها /٢٠/، وقولها يقال على ذلك
الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أي على إنسان ما ،
فاسمه يُحْدَسَل عليه ، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان
أيضاً يُحْدَسَل على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسان ، وهو حي ، /٢٥/
فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التي في موضوع ففي
أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها [١٦٠ ب] ولا حدها ،
وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمها على الموضوع ؛ فأما قولها

فلا يمكن . ومثال ذلك : أن /٣٠/ الأبيض هو في موضوع ، أي في الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم .

وكل ^(٥٣) ما سواها فلما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر /٣٥/ الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها ، وذلك ظاهر من قبيل التصفح للجزئيات : مثال ذلك أن الحي يُحمل على الإنسان ، فهو أيضاً على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو /٢/ ب/ ولا على إنسان أصلاً ؛ وأيضاً إن اللون في الجسم ، فهو أيضاً في جسم ما ، فإنه إن لم يكن في واحد من الجزئية فليس هو ولا في الجسم أصلاً .

فيجب أن يكون كل ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها . /٥/ فيجب إذاً إن لم يكن الجواهر الأول ألا يكون سبيل إلى أن يوجد شيء من تلك الآخر . وذلك أن كل ما سواها فلما أن يكون على موضوعات ، أي يقال عليها ؛ وإما في موضوعات ، أي فيها .

والنوع — من الجواهر الثانية — أولى بأن يوصف جوهرًا من الجنس ، لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن موقياً إن وقّ الجوهر الأول /١٠/ ما هو كان إعطاؤه النوع [١٦٢ أ] وإعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك ، إلا أن إعطاؤه النوع أشدّ ملازمة وأبين في الدلالة عليه من إعطائه الجنس . مثال ذلك أنه إن وقّ إنساناً ^(٥٤) ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان أبين في الدلالة عليه من إعطائه أنه حي ، فإن ذلك أخص بإنسان ما ، وهذا أعم ؛ وإن وقّ شجرة ما ما هي ، (٥٥) كان إعطاؤه أنها شجرة أبين في الدلالة عليها /١٥/ من إعطائه أنها نبات . وأيضاً فإن الجواهر الأول لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة فيها ،

فلذلك صارت أولى وأحق بأن تُوصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعاً للجنس ، لأن الأجناس تُحتمل على الأنواع ، وليس تنعكس الأنواع على /٢٠/ ، الأجناس فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أولى وأحق بأن يُوصف جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنساً ، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس توفيتك في إنسان ما أنه إنسان أشد ملائمة من توفيتك في فرس ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من /٢٥/ الجواهر الأول أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يُوصف جوهراً من فرس ما . وبالأوجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها يقال بعد الجواهر الأول جواهر ثواني ، /٣٠/ لأنها وحدها تدل على الجواهر الأول من بين ما تُحتمل عليه ، فإن مَوْقياً إن وقى إنساناً ما ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيته له ملائمة ، وإذا وقاه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنه حي ، وإن وقاه بشيء مما سوى ذلك أي شيء كان ، كانت توفيته له غريبة مُستَنَكِّرة : /٣٥/ كما إذا وفي بأنه أبيض أو أنه أنه يُحضّر أو شيء من أشباه ذلك [١٦٢ ب] أي شيء كان . فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر . وأيضاً لأن الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولة عليها ، أو موجودة /١٣/ فيها . لذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأول وأجناسها عند سائر /٥/ الأمور الأخر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فإنك تقول في إنسان ما إنه نحوي ^(٥٦) ، فانت إذا تقول : « نحوي » على الإنسان وعلى الحي ، وكذلك تجري الأمور في سائر ما أشبهه .

وقد يعم كل جواهر أنه ليس في موضوع ، فإن الجواهر الأول

ليس يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع . والجواهر الثواني قد يظهر بهذا /١٠/ الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ، أي على إنسان ما ، وليس هو في موضوع ، أي فيه . وذلك أن الإنسان ليس هو في إنسان ما ؛ وكذلك أيضاً الحي يقال على الموضوع ، أي على إنسان ما ، وليس الحي في إنسان ما . وأيضاً التي في موضوع ، فليس /١٥/ مانع يمنع من أن يكون اسمها في حال من الأحوال يُحتمل على موضوع . وأما قولها فلا سبيل إلى أن يُحتمل عليه . فأما الجواهر الثواني فإنه يُحتمل على الموضوع قولها واسمها ، فإنك تحمل على إنسان ما قول الإنسان وقول الحي . /٢٠/ فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو مما في موضوع ، إلا أن هذا ليس بخاصة للجوهر ، لكن الفصل أيضاً هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشي وذا الرجلين يقالان على موضوع ، أي على الإنسان ؛ وليس في موضوع ، /٢٥/ وذلك أن ذا الرجلين ليس هو في الإنسان ، ولا الماشي . وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يقال عليه الفصل ، مثال ذلك أن المشاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول « المشاء » محمول على الإنسان ، وذلك أن الإنسان مشاء — ولا تغلطنا أجزاء الجواهر فتوهمنا أنها موجودة في موضوعات أي في كلياتها (٥٧) ، حتى يضطرنا الأمر إلى أن نقول إنها /٣٠/ ليست جواهر ، [١٦٣ أ] لأنه لم يكن قول ما يقال في موضوع على هذا الطريق على أنه في شيء كجزء منه .

ومما يوجد للجواهر والفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها ، فإن كل حتمل يكون منهما فهو إما أن يحتمل على /٣٥/ الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجواهر الأول حتمل أصلاً ، إذ كان ليس يقال على موضوع ما ألبته . فأما < في > الجواهر الثواني فالنوع يُحتمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك الفصول /٣٠ ب / تحتمل على الأنواع وعلى الأشخاص .

والجواهر الأول تقبل قول أنواعها وأجناسها ، والنوع يقبل قول جنسه ،
إذ كان كل ما قبل على المحمول /٥/ فإنه يقال أيضاً على الموضوع ؛
وكذلك تقبل الأنواع والأشخاص قول فصولها أيضاً . وقد كانت المتواطئة
أسمائها هي التي الاسم عام لها والقول واحد بعينه أيضاً ؛ (٥) فيجب
أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول فلنما يقال على طريق
المتواطئة أسمائها .

وقد يُظنُّ بكل جوهر أنه يدل على مقصود إليه بالإشارة . فأما /١٠/
الجوهر الأول فبالحق الذي لا مِرْيَةَ فيه أنها تدل على مقصود إليه
بالإشارة ، لأن ما يستدل عليه منها شخص واحد بالعدد . وأما الجواهر
الثاني فقد يُوهم اشتباه شكل اللقب منها أنها تدل على مقصود إليه
/١٥/ بالإشارة كتقولك : الإنسان الحيوان — وليس ذلك حقاً بل
الأولى أنها تدل على أي شيء ، لأن الموضوع (٥٨) ليس بواحد كالجوهر
الأول ، لكن الإنسان يقال على كثير ، و « كذلك » الحيوان — إلا أنها
ليست تدل على أي شيء على الإطلاق بمتزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس
يدل على شيء /٢٠/ غير أي شيء . فأما النوع والجنس فلنهما يقرران أي
شيء في الجوهر ؛ وذلك أنهما إنما يدلان على جوهر ثان ما . إلا أن الإقرار
بالجنس يكون أكثر حصراً من الإقرار بالنوع ، فإن القائل : « حيوان »
قد جمع بقوله أكثر مما يجمع القائل : « إنسان » .

وما للجواهر أيضاً أنه لا مُضَادَّ لها . فماذا يضاد الجواهر الأول ،
/٢٥/ كإنسان ما ! فإنه لا مضاد له ؛ ولا للإنسان أيضاً ، ولا للحيوان
مضاد . إلا أن ذلك ليس خاصياً بالجوهر ، لكنه في أشياء أيضاً كثيرة .

(٥) في المخطوط الخالي ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » : « وقد
كانت المتواطئة » ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نشرة
زنكر .

غيره ، مثال ذلك في الكم : فإنه ليس لدى الذراعين^(٥٩) مضاد^{٦٠} [١٦٣ ب]
ولا للعشرة ، ولا لشيء ٣٠/ مما يجري هذا المجرى ، إلا أن يقول قائل :
إن القليل ضد الكثير ، أو الكبير ضد الصغير ، لكن الكم المنفصل لا
مُضاد له .

وقد يُظنّ بالجواهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه
٣٥/ ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، (فإن ذلك شيء قد
قلنا به) لكنني أقول : إن ما هو في جوهر جوهر ليس يقال أكثر ولا أقل :
مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون^(٦١) إنساناً أكثر
ولا أقل ، ولا إذا قيس بنفسه ، ولا إذا قيس بغيره ، فإنه ليس أحد من
الناس إنساناً بأكثر من إنسان غيره ، كما أن الأبيض أبيضٌ بأكثر مما
غيره (٢٤) أبيض ، والخير خيرٌ بأكثر مما غيره خير . وكذا أن الشيء
إذا قيس بنفسه أيضاً قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان
أبيض فقد يقال إنه في هذا الوقت أبيض بأكثر مما كان قبل ، وإذا كان
حاراً فقد يقال إنه حارٌ بأكثر مما كان أو أقل ؛ فأما الجوهر فليس يقال
أكثر ولا أقل : (٥) فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان بأكثر
مما كان فيما تقدّم ولا في غيره من سائر الجواهر . فيكون الجوهر لا يقبل
الأكثر والأقل .

وقد يُظنّ أن أولى الخواص بالجواهر أن الواحد منه بالعدد هو
بعينه ١٠/ قابل للمتضادات ، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحد أن
يأتي بشيء مما ليس هو جوهرًا ، الواحد منه < بالعدد هو بعينه > قابلٌ
للمتضادات ، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض
وأسود ، ولا الفعل الواحد ١٥/ بالعدد هو بعينه يكون مذمومًا أو محمودًا ،
وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد
منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات ، مثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، فإن

هذا الواحد هو بعينه يكون أبيض - حيناً وأسود - حيناً ، وحراراً وبارداً ،
وطالها وصالحاً . ولن يوجد /٢٠/ ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى
الجواهر أصلاً اللهم إلا أن يَرُدَّ ذلك راداً بأن يقول : إن القول والظن مما
يجري هذا المجرى ، لأن القول بعينه مظهرٌ صدقاً وكذباً ، مثال ذلك أن
القول إن [١٦٥] صدق في جلوس جالس فإنه /٢٥/ بعينه يكذب إذا قام ،
وكذلك القول في الظن ، فإن الظان إن صدق في جلوس جالس كذب
إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظن بعينه . فنقول : إن الإنسان - وإن
اعترف بذلك - فإن بين الجهتين^(٥) اختلافاً، وذلك /٣٠/ أن الأشياء في
الجواهر إنما هي قابلة للمتضادات بأن تتغير أنفسها ، لأن الشيء إذا كان
حراراً فصار بارداً فقد تغير ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود ، وإذا كان
منموماً فصار محموداً ، وكذلك في سائر الأشياء : كل واحد منها /٣٥/
قابلٌ للمتضادات بأن تقبل نفسه التغير. فأما القول والظن فلنهما ثابتان غير
زائلين لا ينحوي من الانحاء ولا بوجهٍ من الوجوه، وإنما تحدث المضادة فيهما
بزوال^(٦١) الأمر، فإن القول في جلوس جالس ثابت بحاله، وإنما يصير [٤ ب]
صادقاً حيناً وكاذباً حيناً بزوال الأمر . وكذلك القول في الظن أيضاً . فتكون
الجهة^(٦٢) التي تخص الجواهر أنه قابلٌ للتضادات بتغيره < في > نفسه .
هذا إن اعترف الإنسان بذلك ، أعني أن الظن والقول قابلان للمتضادات .
إلا أن /٥/ ذلك ليس بحق ، لأن القول والظن ليس إنما يقال فيهما إنما
قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً، < لكن > من
طريق أن حادثاً يحدث في شيء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه
صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر^(٦٣) موجود أو غير موجود ، لا من
طريق^(٦٤) أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من
/١٠/ شيء أصلاً ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان

(٥) تحتها في الأصل : الجنتين .

ليس يحدث فيهما ضدٌ أصلاً ، فأما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض /١٥/ والسواد . وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هذه وما يجري مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات بتغيره في نفسه .

فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر ؛ وقد ينبغي الآن أن نتبع ذلك بالقول في الكم .

— ٦ —

[١٦٥ب] في الكم

وأما الكم فمنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضاً منه ما هو قائم من /٢٠/ أجزاء^(١٥) فيه لها وضعٌ بعضها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . فالمنفصل مثلاً هو : العدد والقول ؛ والمتصل : الخط ، والبسيط ، والجسم ، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمان والمكان .

فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌ مشترك أصلاً يلتزم عنده بعض /٢٥/ أجزاءه ببعض ، مثال ذلك أن الخمسة — إذ هي جزء من العشرة — فليس تتصل بحدٍ مشترك الخمسة منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة /٣٠/ والسبعة أيضاً ليس يتصلان بحد مشترك . وبالحملة ، لست تقدير في الأعداد على أخذ حدٍ مشترك بين أجزائها « لكنها دائماً منفصلة » فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضاً « القول » هو من المنفصلة : فأما أن القول كمٌ فظاهر ، لأنه يُقدَّر بمقطع ممدود أو مقصور ؛ وإنما أعني ذلك القول /٣٥/ الذي يخرج بالصوت ؛ وأجزاؤه ليست تتصل بحدٍ مشترك ، وذلك

أنه لن يوجد حدٌ مشترك متصل به المقاطع ، لكن كلٌ مقطع منفصلٌ على حِباله .

(١٥) فأما الخط فمتصل ، لأنه قد يتهاً أن يؤخذ حدٌ مشترك متصل به أجزاءه : كالنقطة ؛ وفي البسيط الخط ، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحدٍّ ما مشترك ، وكذلك أيضاً في الجسم قد تقدّر أن تأخذ حدّاً مشتركاً ٥/ وهو الخط أو البسيط ، تتصل به أجزاء الجسم — ومما يجري هذا المجرى أيضاً الزمان والمكان . فإن الآن من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المستقبل . والمكان أيضاً من المتصلة ، لأن أجزاء الجسم تشغل ١٠/ مكاناً ، وهي تتصل بحدٍّ ما مشترك ، فتكون أجزاء المكان أيضاً التي يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم تتصل بالحدّ بعينه الذي به تتصل أجزاء الجسم ؛ فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً ، إذ كانت أجزاءه قد تتصل بحدٍّ واحد مشترك .

وأيضاً [١٦٤ أ] ^(١٦) منه ما هو قائم من أجزاء فيه ، لها وضعٌ بعضها ١٥/ عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضها عند بعض ، لأن كلٌ واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تدلّ وترشيدَ أين كل واحد منها موضوعٌ في السطح ، وبأي جزء من سائر الأجزاء يتصل . وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضعٌ ما ، ٢٠/ وذلك أنه قد يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن تدلّ عليه أين هو موضوع ، وأي الأجزاء يصل ما بينها ، وكذلك أجزاء المصمت ^(١٧) وأجزاء المكان . — وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لها وضعٌ ما بعضها عند ٢٥/ بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيث ما ، ولا أن أجزاء ما من أجزائه يتصل بعضها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ؛ وما لم يكن ثابتاً ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ؛

(١) المصمت : الجسم .

بل الأول أن يقال إن لها ترتيباً ما ، لأن بعض الزمان متقدّم ، وبعضه متأخر ، وكذلك العدد ، لأن الواحد في العد قبل الاثنين ، والاثنين قبل /٣٠/ الثلاثة ، فيكون لها بذلك ترتيبٌ ما . فأما وضعاً فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها والقول أيضاً كذلك ، لانه لا ثبات لشيء من أجزائه ، فإنه إذا نُطِقَ به مضى ^(٦٧) فلم يكن /٣٥/ إلى أخذه فيما بعد سبيلٌ ؛ فيجب ألا يكون لأجزائه وضعٌ ، إذ كان لا ثبات لشيء منها . فمعه إذن ما يقوم من أجزاء لها وضع ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع .

فهذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق « كم » ، وأما كل ما سواها ^(٦٨) /٥/ ب/ فبالعرَض يقال ذلك فيها . فإنما نقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد قصد هذه ، مثال ذلك : أنّا نقول في البياض إنه مادٌّ ^(٦٩) كثير ؛ وإنما نشير إلى أن البسيط ^(٧٠) كثير ؛ ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما نشير إلى أن زمانه طويل ؛ ونقول أيضاً في الحركة إنها كثيرة ^(٧١) ؛ — فإن كل واحد من هذه ليس يقال له كم بذاته . والمثال في ذلك أن مَوْفياً إن وَفٍّ : كم هذا العمل ؟ فإنما يحده بالزمان ، فيقول : عملٌ سنة أو ما أشبه ذلك ؛ [١٦٤ ب] وإن وَفٍّ : كم هذا الأبيض ؟ فإنما يحده بالبسيط ، فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق وبذاتها كم . /١٠/ فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بدّ فبالعرَض .

والكم أيضاً لا مُضَادٌّ له أصلاً . فأما في المنفصلة فظاهر أنه ليس له مضاد أصلاً ، كأنك قلت لذي ^(٧٢) الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح ، أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدٌ أصلاً إلا أن يقول

(١) مادٌ : من مدّ — ارتفع أو زاد .

(٢) كأنك قلت لذي ... = كما هي الحال في ...

١٥/ قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير ، وليس شيء من هذه ألبة كَمَا ، لكنها من المضاف . — وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء ألبة بنفسه إنه كبير أو صغير ، بل بقياسه إلى غيره . مثال ذلك أن الجبل قد يوصف صغيراً^(١) ، والسمة كبيرة بأن هذه أكبر مما هو من جنسها .

وذاك أصغر مما هو من جنسه ؛ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره ، ٢٠/ فإنه لو وُصف شيء صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وصف الجبل في حال من الأحوال صغيراً أو السمة كبيرة . وأيضاً قد نقول إن في القرية أناساً ايشية كثيراً ، وفي مدينة ايشية أناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك ونقول إن في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناساً قليلاً على أنهم أكثر منهم كثيراً . ٢٥/ وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل على كم . فأما الكبير والصغير فليس يدلان على كم ، بل على مضاف ، فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون من البين أن هذين من المضاف . وأيضاً إن وضعت أنهما كم ، أو وضعت أنهما ٣٠/ ليس <ا> بكم ، فليس لهما مضادٌ ألبة ، وذلك أن الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه ، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره ، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد^(٢) ! وأيضاً إن يكن الكبير والصغير متضادين وجِد الشيء بعينه قابلاً للمتضادات معاً ، وأن كل واحد منهما أيضاً مضادٌ لذاته ، لأن الشيء ٣٥/ بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً حتى معاً ٥ إذ كان عند هذا صغيراً ، وهو بعينه عند غيره [١٦٦ أ] كبير ، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيراً وصغيراً في زمان بعينه حتى يكون قد يقبل الضدين معاً ، لأنه من المتفق عليه أنه ليس يمكن أن يقبل شيء واحد الضدين معاً ، مثال ذلك في الجوهر : ٦/ فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل للتضادات ، إلا أنه لن يصح

(١) ص : صغير .

(٢) ص : المضاد — ويصح أيضاً .

وَيُسْقَمُ مَعاً ، ولا يكون أبيضَ وأسودَ معاً ، ولا شيء من سائر الأشياء ألبته يقبل/٥/الضدين معاً . ويوجد أيضاً < حيثئذ > كل واحدٍ منهما مضاداً^(١) لذاته . وذلك أنه كان الكبير مضاداً للصغير ، وكان الشيء الواحد بعينه كبيراً وصغيراً معاً ، فالشيء يكون مضاداً لذاته إلا أنه من المحال أن يكون شيء مضاداً لذاته . فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير ، /١٠/ ولا الكثير للقليل . فتكون هذه — وإن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ، بل من الكم — ليس فيها تضادٌ .

وأكثر ما ظننت المضادة في الكم موجودة في المكان ، لأن المكان الأعلى يضعون أنه مضادٌ للمكان الأسفل ، ويعنون بالمكان الأسفل المكان الذي يَلْتَقَى الوَسْطَ . وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن البُعد^(٢) بين الوسط وبين /١٥/ أطراف^(٣) العالم أبعدُ البعد . ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحدَّ لسائر المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يحدُّون المتضادات بأنها التي بعدها بعضها من بعض غاية البُعدٍ ويجمعها جنسٌ واحد .

وليس يظنون بالكم أنه قابلٌ للأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين /٢٠/ فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك في العدد، مثال ذلك : الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو إن هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة . ولا يقال أيضاً في زمان إنه زمان بأكثر من غيره ، ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر ولا الأقل ، فيكون إذاً /٢٥/ الكم غير قابلٍ للأكثر والأقل .

وأخص الخواص بالكم أنه يُقال مساوياً وغير مساوٍ ؛ مثال ذلك الجملة : ^(٢) تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

(١) ص : مضاد .

(٢) الجملة : المقدار .

هذا المثال يقال مساوٍ وغير مساوٍ ، وأما سائر ما لم يكن كَمّاً فليس يكاد يُظنُّ به أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك : الحال ، ^(١) ليس يكاد أن يقال [١٦٦ ب] مساوية / ٣٠/ ولا غير مساوية ، بل الأحرى أن تُقال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ ، بل شبيه .

فيكون أخص خواص الكم أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ / ٣٥/ .

- ٧ -

في التي من المضاف

يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها ، أي نحو كان . مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء ؛ والضعفُ ماهيته بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال ضعفاً لشيء وكذلك كل ما يجري هذا المجرى . — ومن المضاف أيضاً هذه ٦/ب/ الأشياء : مثال ذلك : الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير . وذلك أن الملكة / ٥/ إنما تقال ملكةً لشيء ، والعلمُ علمٌ بشيء والوضع وضع لشيء ، والحسُ حسٌ بشيء ، وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى . فالأشياء إذن التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أي نحو كان لا غير ، مثال ذلك : الجبل ، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء ، والشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء ؛ / ١٠/ وسائر ما يجري

(١) الحال *deixis* أي الحالة الوقتية (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس *anthesis* ، الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذي ذكر .

١٥/ وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والخسيسة ، كل واحد مضاد لصاحبه ، وهو من المضاف ؛ والعلم والجهل . - إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف ، فإنه ليس للضعفين ضد ، ولا للثلاثة الأضعاف ، ولا لشيء مما كان مثله .

٢٠/ وقد يُظن المضاف أنه أيضاً يقبل الأكثر والأقل ، لأن الشبيه يقال أكثر شبهاً وأقل شبهاً ، وغير المساوي يقال أكثر وأقل . وكل واحد منهما من المضاف ، فإن الشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء ، وغير المساوي غير مساوٍ لشيء . ٢٥/ ولكن ليس كلّه يقبل الأكثر والأقل ، فإن الضعف ليس يقال ضعفاً أكثر ولا أقل ، ولا شيئاً مما كان مثله .

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول « مثال ذلك : العبد ، يقال عبد للمولى ، والمولى يقال مولى للعبد ؛ والضعف ٣٠/ ضعف للنصف ، والنصف نصف للضعف ؛ والأكثر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضاً في سائرهما » ما خلا أنهما في مخرج اللفظ ربما اختلف^(٧٤) تصريحهما ، مثال ذلك : العلم ، يقال علم بمعلوم ، والمعلوم معلوم للعلم ؛ والحس حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس . ٣٥/ لكن ربما ظننا غير متكافئين متى لم يُضَفَّ^(٧٥) إلى الشيء الذي إليه يضاف - إضافة معادلة ، بل قرط المضيف ، مثال ذلك : الجناح إن أضيف إلى ٧/ ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح ، لأن الأول لم تكن إضافته معادلة ، أعني الجناح إلى ذي الريش . وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه في

القول الجناح ، لكن من طريق أنه ذو جناح ، إذ كان كثير غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له . فإن /٥/ جعلت الإضافة معادلةً رجع أيضاً بالتكافؤ ، مثال ذلك : الجناح جناح لذي الجناح ، وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح . وخلق أن يكون ربما نُضْطَرُّ إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسماً موضوعاً إليه تقع الإضافة معادلةً ، مثال ذلك : أن السُّكَّانَ إن أُضيف إلى الزورق لم تكن إضافته معادلةً ، لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أُضيف إليه في القول : « السُّكَّان » /١٠/ إذ كان قد يوجد زوارق لا سُكَّان لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ ، لأنه ليس يقال إن الزورق زورق بالسكان . لكن خلق أن تكون الإضافة أعدل إذا قيلت على هذا النحو : السُّكَّان سُكَّانٌ لذي السكان — أو على نحو ذلك ، إذ ليس يوجد اسم موضوعٌ فيرجع حيثُ متكافئاً إذا كانت الإضافة معادلةً ، /١٥/ فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . [١٦٧ ب] وكذلك أيضاً في سائرهما : مثال ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدل من إضافته إلى الحي ، فإنه ليس الحي من طريق ما هو حي له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له . وهكذا أسهل ما لعله ينهأ لك به ^(٧٦) أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها /٢٠/ أسماء موضوعة : أن تضع الأسماء ^(٧٧) من الأول ^(٧٨) التي عليها ترجع بالتكافؤ على مثال ما فعل في التي ذُكِرَتْ آنفاً — من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكان : ذو السكان .

فكل الإضافات ^(٧٩) إذا أُضيفت على المعادلة قبل إنها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جزافاً ولم تقع إلى شيء الذي /٢٥/ إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء ألبته من المتفق فيها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماء موضوعة فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم ^(٨٠) ، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُصَفَّ إلى المولى لكن إلى /٣٠/ الإنسان ، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ

لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أضيف الشيء إلى شيء الذي إليه ينسب بالقول إضافةً مُعادلةً ، فإنه إن ارتفع سائر الأشياء كلها العارضة لذلك^(٨١) بعد أن يبقى ذلك الشيء وحده الذي إليه الإضافة فإنه ينسب إليه بالقول أبداً نسبةً مُعادلةً ، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى ، فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة^(٨٢) للمولى — مثال ذلك أنه ذو رجلين ، ٣٥/ أنه قبولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقي أنه مولى فقط ، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومتى أضيف شيء ٧/ب إلى الشيء الذي^(٨٣) ينسب إليه بالقول على غير معادلة ثم ارتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول . فليزل أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجناح إلى ذي الريش ؛ وليرفع من ٥/ الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حيثئذ العبد بالقياس إلى الإنسان ، وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضاً عن ذي الريش [١٦٨ أ] أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حيثئذ الجناح من المضاف ، وذلك أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء . فقد يجب أن تكون الإضافة ١٠/ إلى الشيء الذي إليه يقال — مُعادلةً . وإن كان يوجد اسمٌ موضوعاً ، فإن الإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يضطرُّ إلى اختراع اسم . وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو ، فمن البين أن المضافات^(٨٤) كلها يرجع بعضها على بعض في القول بالتكافؤ .

وقد يُظنُّ أن كلَّ مضافين فهما معاً في الطبع ، وذلك حق^(٨٥) في أكثرها ؛ ١٥/ فإن الضعف موجودٌ والنصف معاً ، وإن كان النصف موجوداً فالضعف موجود ، وإن كان العبد موجوداً فالمولى موجود ، وكذلك يجري الأمر ٢٠/ في سائرهما . وقد يفقد كلُّ واحد منهما الآخر مع فقدته ،

(١) ص : الي .

(٢) ص : المضاف .

وذلك أنه إذا لم يوجد الضعف لم يوجد النصف ؛ وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المثال يجري الأمر فيما أشبهها .

وقد يُظَنُّ أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معاً في الطبع ، وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد /٢٥/ وجودها ، وأقل ذلك أو لا شيء ألبتة يوجد [من] العلم والمعلوم جارين معاً . وأيضاً المعلوم إن فقِدَ معه العلم به ، فأما العلم فليس يُفقَدَ معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حينئذ /٣٠/ علم بشيء ألبتة . فأما إن لم يوجد العلم ، فلا شيء مانع من أن يكون المعلوم . مثال ذلك تربيع الدائرة : ان كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد . فأما هذا المعلوم نفسه فآنيته قائمة . وأيضاً الحي إذا فقِدَ لم يوجد العلم ، فأما المعلوم /٣٥/ فقد يمكن أن يكون كثير منه موجوداً . — وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً ، وذلك أنه قد يُظَنُّ أن المحسوس أقدم من الحس به ، لأن المحسوس إذا فقِدَ معه الحس به . فأما الحس فليس يُفقَدَ معه المحسوس . وذلك أن الحواس إنما وجودها بالجسم وفي الجسم . وإذا فقِدَ المحسوس فقِدَ الجسم /٨/ أيضاً إذا كان الجسم شيئاً من المحسوسات . وإذا لم يوجد الجسم [١٦٨ ب] فقِدَ الحس أيضاً ، فيكون المحسوس يُفقَدَ معه الحس . فأما الحس فليس يفقد معه المحسوس ، فإن الحي إذا فقِدَ فقِدَ الحس ، وكان المحسوس موجوداً مثل /٥/ الجسم والحرّ والخلو والمرّ وسائر المحسوسات الأخر كلها . وأيضاً فإن الحس إنما يكون مع الحاس ، وذلك أن معاً يكون الحي والحس . وأما المحسوس فموجود من قبيل وجود الحي والحس ، فإن النار والماء وما يجري مجراهما مما منه قوام الحيوان موجودة من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحس . فلذلك /١٠/ قد يُظَنُّ أن المحسوس أقدم وجوداً من الحس .

ومما فيه موضع شك : هل الجواهر ليس جوهر منها يقال من باب

المضاف على حسب ما يُظَنّ ، أو ذلك ممكن في جواهر ما من الجواهر الثواني ؟ — فأما في الجواهر الأول فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال /١٥/ من المضاف : لا كليتها ولا أجزاؤها ، فإنه ليس يقال في إنسان ما إنه إنسان ما لشيء ، ولا في ثور ما إنه ثور ما لشيء ؛ وكذلك أجزاؤها أيضاً ، فإنه ليس يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان لكن إنها يد لإنسان ولا يقال في رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل /٢٠/ رأس لشيء — وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ، بل يقال إنها ملك لشيء . فأما في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من المضاف . — وأما في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل في أمرها الشك ، /٢٥/ مثال ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل واحد مما أشبه ذلك — فيكون قد يُظَنّ أن هذه من المضاف . فإن كان تحديد التي من المضاف قد وقي على الكفاية فحل الشك الواقع في أنه ليس جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إما مما يصعب جداً ، وإما مما لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء — فلعلة يتهم أن يقال شيء في فسخ ذلك . فأما التحديد المتقدم فإنه يلحق كل ما كان من المضاف : إلا أنه ليس معنى [١٦٩ أ] القول إن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن /٣٥/ ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

وَيَسْنُ من ذلك أن من عرف أحد المضافين مُحَصَّلاً عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف مُحَصَّلاً . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف ، وكان الوجود للمضاف هو مضافاً^(٥) على نحو من /٨ ب/ الأنحاء ، فقد علم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال . فإنه إن لم يعلم أصلاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال لم يعلم

(٥) ص : مضاف .

ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك بَيْنَ أيضاً في الجزئيات ، مثال ذلك : الضعف ، فإن من علم الضعف على التحصيل فإنه على المكان (*) يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا ضعفه محصلاً . فإنه إن لم يعلمه ضعفاً لشيء واحد محصلاً فليس يعلمه ضعفاً أصلاً . وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه محصلاً ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا ١٠/ أحسن مما دونه في الحسن ، فإن ذلك إنما يكون توهماً ، لا علماً ، وذلك أنه ليس يعلم يقيناً أنه أحسن مما هو دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء دونه . فيكون قد ظهر أنه واجب ضرورة متى عليم الإنسان أحد المضافين محصلاً أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أضيف محصلاً .

فأما الرأس واليد وكل واحد مما يجري مجراهما مما هي جواهر ، فإن ١٥/ ماهياتها أنفسها قد تُعرَفُ محصّاةً . فأما ما يضاف إليه فليس واجباً أن يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإذا لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهرٌ من الجواهر من ٢٠/ المضاف . إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التقحم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُستدَبَّرَ مراراً كثيرة . فأما التشكك فيها فليس مما لا دَرَك فيه .

(*) على المكان - مباشرة ، في الحال . - على التحصيل - محصلاً - على نحو محدود معين .

[١٦٩ب] في كيف والكيفية

وأسمي « بالكيفية » تلك التي لها يقال في الأشخاص : كيف هي .
٢٥/ والكيفية ما يقال على أنحاء شتى : -

فليُسمَّ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكةً وحالا . وتخالف الملكةُ الحالَ في أنها أبقي وأطول زماناً : ومما يجري هذا المجرى العلومُ والفضائلُ ، فإن العلمَ مظنون به أنه من الأشياء الباقية التي تعسرُ حركتها ، وإن كان الإنسان إنما / ٣٠/ شداً من العلم^(*) ، ما لم يحدث عليه تغيرٌ فادح من مرض أو غيره مما أشبهه وكذلك أيضاً الفضيلة (مثل العدل والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد / ٣٥/ يُظنُّ أنها ليست بسهولة الحركة ولا سهلة التغير . سواءما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك . فإن الإنسان قد قبيل بهذه حالا^(**) على ضرب من الضروب ، إلا أنه قد يتغير بسرعة ، فيصير بارداً بعد أن كان حاراً وينتقل من الصحة إلى / ٩/ المرض ، وكذلك الأمر في سائرهما ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له - لطول المدّة - حالا طبيعية لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً . فلعله أن يكون للإنسان أن يسمى هذه حينئذ ملكة .

ومن البين أنه إنما يقتضي اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً / ٥/ وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكاً يعتد به ، لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة . على أن لمن كان بهذه الصفة حالا ما في العلم : إما أخس وإما أفضل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن / ١٠/ هذه

(*) وإن كان ... من العلم : أي : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلاً .

(**) مفعول - قبل .

سهلة الحركة ، وتلك أطول زمانا وأعسر تحرّكا . - والملكات هي أيضاً حالات ، وليس الحالات ضرورةً ملكات ، فإن من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أيضاً من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست له لا محالة ملكة .

وجنس آخر من الكيفية هو الذي به نقول : مُلاكيزيين أو محاضريين ١٥/ أو مصححين أو (٥٥) مراضين ، أو بالجملة ما قيل بقوة طبيعية أو لا قوة . وذلك أنه ليس يقال كل واحد من أشياء [١٧٠ أ] هذه لأن له حالا ما ، لكن من قبّل أن له قوة طبيعية أو لا قوة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا يفعل^(٨٤) شيئاً . مثال ذلك أنه يقال مُلاكيزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالا ما ، لكن من قبل أن لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة ؛ ويقال مصححون من قبّل ٢٠/ أن لهم قوة طبيعية على ألا يفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة ؛ ويقال مراضون من قبّل أنه لا قوة لهم طبيعية على ألا يفعلوا^(٨٥) شيئاً . وكذلك أيضاً الأمر في الصُّلب وفي اللين ، فإنه يقال صُلب من قبّل أن له قوة على ٢٥/ ألا يتقطع بسهولة ؛ ويقال لين من قبل أنه لا قوة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كفيات انفعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك هذه الخلاوة والمرارة وكل ما كان مجانساً لهذين ؛ وأيضاً الحرارة والبرودة ٣٠/ والبياض والسواد . وظاهر أن هذه كفيات ، لأن ما قبّلها قيل فيه بها : كيف هو : ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قبّل الخلاوة ، والجسم يقال أبيض لأنه قبّل البياض . وكذلك يجري الأمر في سائرهما .

ويقال كفيات انفعالية ليس من قبّل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبّلتْ هذه الكفيات انفعالات شيئاً ، فإن العسل ليس يقال حلو من

(٥٥) ملاكيزيون : مصارعون ؛ محاضريون : عداؤون ، مصحاحون : أصحاب ؛ مراضون : مرضى .

قَبِلَ أَنَّهُ انْفَعَلَ / ٩/ ب / شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كقيمتين انفعاليتين ليس من قَبِلَ أَنَّ تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها انفعلت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحدة من هذه الكيفيات التي ذكرناها / ٥/ كيفيات انفعالية من قَبِلَ أَنَّها تحدث في الحواس انفعالا . فإن الخلاوة تحدث انفعالا ما في المذاق ، والحرارة في اللمس ؛ وعلى هذا المثال سائر ما أيضاً .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كيفيات انفعالية / ١٠/ بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدم ذكرها ، لكن من قَبِلَ أَنَّها أنفسها إنما تولدت عن انفعال . ومن البين أَنَّهُ قد يحدث عن الانفعال تغيير كثيرة / ١٥/ في الألوان : من ذلك أَنَّ المرء إذا خجل احمر ، وإذا فزع اصفر ، وكل واحد مما أشبهه ^(٨٦) ذلك . فيجب من ذلك ^(٨٧) [١٧٠ ب] إن كان أيضاً إنسان قد ناله بالطبع بعض هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك اللون . وذلك أَنَّهُ إن حدث الآن عند الخجل حال ما لشيء ^(٨٨) مما لا يبدن فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحال بعينها في الجبيلة الطبيعية فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله ^(٨٩) . فما كان من هذه العوارض كان ابتداءه عن انفعالات / ٢٠/ ما عسرة ، حركتها ذات ثبات ، فإنه يقال لها كيفيات : فإن الصفرة والسواد إن كان تكوّنه في الجبيلة الطبيعية فإنه يُدعى كيفية إذ كنا قد يقال فينا به : كيف نحن ؟ وإن كان إنما عرضت الصفرة أو السواد من مَرَضٍ مُزْمِنٍ / ٢٥/ أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا — قيلت هذه أيضاً كيفيات . وذلك أَنَّهُ قد يقال فينا بها على ذلك المثال كيف نحن . فأما ما كان حدوثه عما يسهل انحلاله وشيك عودته إلى الصلاح قَبِلَ / ٣٠/ انفعالا ^(٩٠) ، وذلك أَنَّهُ لا يقال به في أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال لمن احمرَّ بخجل : احمرِّي ، ولا من أصفر للفزع : مُصْفَرٌّ ، لكن أَنَّهُ انفعَلَ شيئاً ^(٩١) . فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .

وعلى هذا المثال يقال في النفس أيضاً كيفيات انفعالية وانفعالات .
 فإن كان تولده فيها ^(٩١) منذ أول التكوين عن انفعالات ما فلإنها أيضاً تقال
 كيفيات ، ٣٥/ ومثال ذلك تبه العقل والغضب وما يجري مجراها ، فلإنهم
 به يقال فيهم بها : ١٠/ أ/ كيف هم ، فيقال غَضُوبٌ وتائه العقل ، وكذلك
 أيضاً سائر أصناف تبه العقل إذا لم تكن طبيعية لكن كان تولدها عن عوارض
 ما آخرَ يَعْسُرُ التخلصُ منها أو هي غير زائلة أصلاً يقال كيفيات ، وذلك
 أنه يقال فيهم ^(٩٢) بها : كيف / ٥/ هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء
 سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فلإنها تقال انفعالات مثال ذلك الإنسان إن
 اغتم فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال غضوباً مَنْ أسرع غضبه بمثل هذا
 [١٧١ أ] الانفعال ، بل أُحْرَى أن يقال إنه انفعَل / ١٠/ شيئاً ، فتكون هذه
 إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات .

وجنس رابع من الكيفية : الشكل والحلقة الموجودة في واحد واحد ؛
 ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء و < أي > شيء < آخر > إن كان يشبه
 هذه . وبكل واحد من هذه يقال : كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء
 ١٥/ بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحني . ويقال أيضاً
 كل واحد بالحلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والحنين
 والأملس فقد يَظُنُّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه
 وما أشبهها مباينة للقسمة التي في الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد
 ٢٠/ منها أخرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال
 كئيف بأن أجزاءه متقاربٌ بعضها من بعض ، ويقال متخلخل بأن أجزاءه
 متباعدةٌ بعضها عن بعض ، ويقال أملس بأن أجزاءه موضوعة على استقامة
 ما ، ويقال خشن بأن بعضها يَفْضُلُ ^(٩٥) وبعضها يَفْضُلُ .

(٩٥) يفضل : يبرز .

٢٥/ ولعله قد يظهر للكيفية ضربٌ ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من ضروريها فهذا مَبْلَغُهُ .

فالكيفيات هي هذه التي ذُكِرَتْ ؛ وذوات الكيفية هي التي يقال بها^(١٣) على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها /٣٠/ أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فلنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : من البياض — أبيض ، من البلاغة — بليغ ، ومن العدالة — عدل ؛ وكذلك في سائرهما . وأما في الشاذ منها فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، /٣٥/ مثال ذلك : المُحَاضِرِي أو المُلا كَرَى الذي يقال بقوة طبيعية . فليس يقال /١٠/ ب/ في اللسان اليوناني عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها . وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني^(١٤) اسم فيقال بها^(١٥) هؤلاء [١٧١ ب] كيف هم ، كما وضع للعلوم وهي التي بها^(١٦) يقال ملاكرون أو مناصلون^(١٧) من طريق الحال ؛ فإنه يقال علم ملا كَرَى ، أو علم مناصلى ، أي علم المناصلة ؛ ويقال في حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

وربما كان لها اسم^(١٨) موضوع < للكيف > ، ولا يقال المُكَيَّفُ بها /١٥/ على طريق المشتقة أسماؤها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذي له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال في اللسان^(١٩) اليوناني من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك في الكثير .

فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق

(١٥) بها : تبعاً لهذه القوى .

(١٦) بها : تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم يجعلهم يسمون ملاكزين أو مناصلين .

(١٧) ص : ملاكزين أو مناصلين .

/١٠/ المشتقة أسماؤها أو على طريق آخرٍ منها كيف كان .

وقد يوجد أيضاً في الكيف مُضَادَّةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضاً ذوات الكيفية بها : مثال ذلك الجائر للعادل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها^(٩٧) . /١٥/ فإنه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضدٌ أصلاً ، وهي ذوات كيفية ، وأيضاً إن كان أحد المتضادين - أيهما كان - كيفاً ، فإن الآخر أيضاً يكون كيفاً وذلك^(٩٨) بَيِّنٌ لمن تصفح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضد الجور وكان العدل كيفاً - فإن الجور أيضاً كيف - /٢٠/ فإنه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت : لا الكم مثلاً والمضاف ولا أين ولا واحداً من سائر ما يجري مجراها بنةً ما خلا الكيف ، وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف .

وقد يقبل أيضاً الكيفُ الأكثر والأقلُّ ، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل ؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل .

وهي أنفسها تحتمل الزيادة ، فإن الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد /٣٠/ بياضه فيصير أشدَّ بياضاً ، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه مما يشك فيه : هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة ، وكذلك في سائر الحالات . فإن قوماً يمارون في [١٧٢ أ] أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا /٣٥/ أقل من عدالة ، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة ؛ ولكنهم يقولون إن « لهذا » صحة أقل مما لغيره ولهذا عدالة أقل مما لغيره وعلى هذا المثال : « لهذا » كتابة أقل من كتابة غيره وسائر الحالات . فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك ، فإنه يقال إن هذا أبلغ^(٩٩) من غيره وأعدل وأصح^(١٠٠) : وكذلك الأمر في سائرهما .

/٥/ وأما المثلث والمربع فلن يُظَنَّ أنهما يقبلان الأكثر ولا الأقل ؛ ولا شيء من سائر الأشكال البتة : فإن ما قبل قول^(١٠١) المثلث أو قول

الدائرة فكله على مثال واحد مثلثات ودوائر ؛ وما لم يقبله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره /١٠/ فيه ، فإنه ليس المربع في أنه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما قول الدائرة . وبالحملة ، إنما يوجد قول^(١١٢) الشئيين أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول^(١١٣) الشئ الذي يُقصد له . فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقل . فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة الكيفية .

فأما « الشبيه » و « غير الشبيه » فإنما يقالان في الكيفيات وحدها ؛ /١٥/ فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف . فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيه وغير شبيه .

وليس ينبغي أن يتدخلك الشك فتقول : إنما قصدنا للكلام في الكيفية /٢٠/ فعددنا كثيراً من المضاف ، إذ الملكات والحالات من المضاف ، فإنه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنما يقال من المضاف . وأما الجزئيات فلا شيء منها^(١١٤) ألبة ، فإن العلم وهو جنس ماهيته « إنما يقال بالقياس /٢٥/ إلى غيره . وذلك أنه إنما يقال علم بشيء ؛ فأما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته يقال بالقياس إلى غيره ، مثال ذلك : النحو ، ليس يقال نحواً بشيء ، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء ، اللهم إلا أن تكون هذه أيضاً قد يقال من /٣٠/ المضاف من طريق الجنس ، مثال ذلك : النحو يقال علماً بشيء لا نحواً بشيء ، والموسيقى علماً^(١) بشيء لا موسيقى بشيء [١٧٢ ب] فيجب أن تكون الجزئيات^(١١٥) ليست من المضاف . ويقال لنا ذوو كيفية — بالجزئيات^(٢) ؛ وذلك أنه إنما لنا هذه : فإنما يقال لنا علم^(٣) — بأن لنا من العلوم الجزئية . فيجب من ذلك أن تكون أيضاً — أعني

(١) ص : علم .

(٢) ص : « ذوي كيفية بالجزئيات » — أي عن طريق العلوم الجزئية .

(٣) ص : علم .

الجزئيات - كيفيات ، وهي التي بها تُدعى ذوي /٣٥/ كيفية - وليس ^(١) هذه من المضاف . وأيضاً أن أُلغى شيء واحدٌ بعينه كيفاً ومضافاً ، فليس بِمُنْكَرٍ أن يُعَدَّ في الجنسَيْن جميعاً .

- ٩ -

في يفعل وينفعل

١١/ب/ وقد يقبل يفعل وينفعل مُضَادَّةٌ ، والأكثر والأقل . فإن « يُسَخَّن » مضاد « لِيُبْرَد » ، « وَيَسَخَّن » مضاد « لِيَبْرَد » ، « وَيُلْدَد » مضاد « لِيَتَأَذَى » - فيكونان قد يقبلان المضادة . وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل : فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل ، فقد يقبل إذن « يفعل » و « ينفعل » الأكثر والأقل .

فهذا مبلغ ما نقوله في هذه .

وقد قيل في الموضوع ايضاً في باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماؤها .

١٠/ فأما في الباقية ، أعني في متى ، وفي أين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً من أنه يدل : أما على « له » فمُنْتَعِل ، مُتَسَلِّح ، وأما على « أين » فمثل قولك : في لَوْقَيْنُ وسائر ما قلناه فيها .

فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قَصَدْنَا .

(١) أي مع أنها ليست من المضاف .

في المتقابلات

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل ،
 ١٥/ فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه : إما على
 طريق المضاف ؛ وإما على طريق المضادة ؛ وإما على طريق العدم والمملكة ؛
 وإما على طريق الموجبة والسالبة . - فنقابل واحد واحد من هذه إذا قيل
 على طريق الرسم : أما على طريق المضاف : فمثل الضعف للنصف [١٧٣] أما
 ٢٠/ على طريق المتضادة : فمثل الشرير للخير ؛ وأما على طريق العدم
 والمملكة فمثل العمى والبصر ؛ وأما على طريق الموجبة والسالبة : فمثل
 جالس ، ليس يجالس .

فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس الذي
 إياه تقابل أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الضعف ٢٥/
 عند النصف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما هو
 ضعف لشيء . والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية العلم
 إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضاً فماهيته إنما تقال بالنسبة إلى
 مقابله ، أي إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند ٣٠/ شيء
 أي عند العلم . فما كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال
 بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحو آخر .

فأما على طريق^(١٧٦) المضادة فإن ماهيتها لا تقال أصلاً بعضها عند بعض
 بل إنما يقال إن بعضها مضاد لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخير هو ٣٥/
 خير للشرير ، بل مضاد له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ، فتكون
 هاتان المقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هذه حالها ، أعني ١٢/ أ
 أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنعت بها
 يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما

متوسطٌ أصلاً . وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطٌ ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان ؛ ويجب ضرورةً أن يكون أحدهما — أيهما كان — /٥/ موجوداً في بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج ينعت بهما العدد ؛ ويجب ضرورةً أن يوجد أحدهما — أيهما كان — في العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطٌ ألبتة ، لا بين الصحة /١٠/ والمرض ، ولا بين الفرد والزوج . — فأما ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينهما متوسطٌ . مثال ذلك السواد والبياض [١٧٣ ب] من شأنهما أن يكونا في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً في الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود . والمحمود والمذموم قد يُنعت بهما الإنسان وتنعت بهما أيضاً أشياء كثيرةٌ غيره ، إلا أنه ليس /١٥/ بواجب ضرورةً أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تُنعت بهما ؛ وذلك أنه ليس كل شيء فهو إما محمود وإما مذموم . فَيُسَمَّى هذه متوسطاتٌ ما : مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر وسائر الألوان ؛ وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم .

/٢٠/ فإن في بعض الأمور قد وُضعت أسماءٌ للأوساط ، مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر . وفي بعضها لا يمكن العبارة عن الأوسط باسم ، إنما يحد الأوسط بسلب الطرفين ، مثال ذلك : لا جيد ، ولا رديء ؛ ولا عدل ، ولا جور .

فأما «العدم» و«الملكية» فإنهما في شيء واحد بعينه يقالان ، مثال ذلك البصر والعنى في العين ، وعلى جملةٍ من القول : كلٌ ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد منهما . وعند ذلك نقول في كل واحد مما هو قابل للملكة إنه عديمٌ عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي /٣٠/ من شأنها أن تكون موجودة له وفي الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه : فلنا

إنما نقول : « أدرد » لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول « أعمى » لا لمن لم يكن له بصر ، بل إنما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه . فإن^(١١٧) البعض ليس له حين يولد لا بصر ولا أسنان ، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

وليس أن تُعَدَم الملكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك / ٣٥/ أن البصر ملكة ، والعمى عدم ؛ وليس أن يوجد البصر هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدم ما . فأما أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يَعدَم البصر وليس هو العَدَم ، فإنه لو كان « العمى » و « أن / ٤٠/ يوجد العمى » شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانا جميعاً يُشعَت بهما شيء واحد بعينه . غير أننا نجد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من ١٢/ ب / الوجوه — ومظنون أن هذين أيضاً يتقابلان . أعني أن تُعَدَم الملكة وأن توجد الملكة كتقابل العدم والملكة ؛ وذلك أن جهة المُضَادَّة [١٧٤ أ] واحدة / ٥/ بعينها ، فإنه كما العمى يقابل البصر ، كذلك^(١١٨) الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبة ولا سالبة ؛ فإن / ١٠/ الموجبة قول مُوجِب والسالبة قول سالب . فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة ، فليس منها شيء هو قول . ويقال في هذه أيضاً إنها يقابل بعضها بعضاً مثل الموجبة والسالبة ؛ فإن في هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه كما الموجبة تقابل السالبة : مثال ذلك قولك « إنه جالس » لقولك « إنه ليس بجالس » ، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع عليهما كل واحد / ١٥/ من القولين ، أعني « الجلوس » و « غير الجلوس » .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ، فإنه ليس^(١١٩) ماهيته تقال بالقياس إلى مُقَابِلِهِ . وذلك أن البصر ليس هو بصرأ بالقياس إلى العمى ، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلاً . وكذلك / ٢٠/

أيضاً ليس يقال للعمى عمى للبصر^(١١٠)، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر ، فأما « عمى للبصر » فلا يقال . — وأيضاً فإن كل مضافين فكل واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ فقد كان يجب في العمى أيضاً لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي اليه يضاف بالقول ، ١٥/ لكنه ليس يرجع بالتكافؤ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء^(١١١) يتبين أيضاً أن التي تقال على طريق العدم والملكية ليست متقابلة تقابل^(١١٢) المضادة^(١١٣) فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون ، أو في الأشياء التي تنعت بها ، فإن الأشياء التي ليس بينهما متوسط أصلاً كانت الأشياء^(١١٤) التي يجب ضرورة أن يكون أحد ٣٠/ الشيتين^(١١٥) منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرض والصحة ، والفرد والزوج . — فأما اللذان^(١١٦) بينهما متوسط فليس واجباً ضرورة في حين من الزمان أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء ، [١٧٤ ب] فإنه ليس كل شيء قابلاً^(١١٧) فواجب ضرورة أن يكون إما أبيض وإما أسود ، وإما حاراً وإما بارداً ، وذلك أنه ليس مانع من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً ٣٥/ فإنه قد كانت الأشياء^(١١٨) التي بينها متوسط ما ، هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورة أن يكون أحد الشيتين^(١١٩) موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطبع ، مثل أن > يوجد بالطبع < النار أنها حارة ، وللثلج أنه أبيض . وفي هذه وجود أحد الشيتين مُحَصَّلاً واجب لا أيهما اتفق . فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب ٤٠/ وجود أحد الشيتين أيهما كان في كل قابل ، لكن وجود الواحد فيما هو له ١٣/ ١ / بالطبع دون غيره ؛ ووجود الواحد في هذه مُحَصَّلاً ، لا أيهما اتفق .

فأما في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا ؛ وذلك أنه ليس يجب ضرورة أن يوجد دائماً في القابل أحدهما أيهما كان . فإن ما لم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى / ٥ / ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليسا من المتضادات التي بينها متوسط أصلاً ، ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينها متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجود في كل قابل ضرورة ، أعني أنه إذا صار ^(١١٨) في حد ما من شأنه أن / ١٠ / يكون له بصير فحيث يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدهما محصلاً ، لكن أيها اتفق ، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورة في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما موجوداً في الكل ، لكن في البعض ؛ وفي هذه أيضاً / ١٥ / أحدهما مُحَصَّل . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي يقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات .

وأيضاً فإن المتضادات [١٧٥ أ] إن كان القابل موجوداً ، فقد يمكن أن يكون تغير من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع / ٢٠ / مثل ما للنار الحرارة . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً ، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً . فإن الطالح إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل ، فإنه قد يأخذ في طريق / ٢٥ / الفضيلة ولو يسيراً ؛ وإن هو أخذ في هذا الطريق مرة واحدة فمن البين أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُمنَع في ذلك إمعاناً كثيراً ، وذلك أنه كلما مرَّ ^(١) ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا أخذ في هذا الطريق ولو أخذاً يسيراً منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يعن فيه ثم تمادى في ذلك ودام عليه انتقل على التمام إلى الملكة المضادة

(١) مر : تقدم في هذا الطريق .

/٣٠/ لها إن لم يَقْصُرْ به الزمانُ . — فأما العدم والمملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض ، فإن التغير من المملكة إلى العدم قد يقع ؛ وأما من العدم إلى المملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود /٣٥/ فيبصر ، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمّة ، ولا من كان أذرد تَنَبَّهَتْ له الأسنانُ .

ومن البَيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا /١٣/ ب / على واحد من هذه الأنحاء التي ذُكِرَتْ ، فإن في هذه وحدها يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما ^(١١٩) صادقاً والآخر كاذباً ، وذلك أنه لا في المتضادات يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما ^(١٢٠) صادقاً والآخر كاذباً ، ولا في المضاف ، /٥/ ولا في العدم والمملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادان ، وليس واحد منهما لا صادقاً ولا كاذباً ؛ وكذلك الضعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس واحد [١٧٥ ب] منهما لا صادقاً ولا كاذباً . ولا أيضاً التي على جهة العدم والمملكة مثل البصر والعمى . وبالحملة ، فإن التي تقال بغير تأليف أصلاً /١٠/ فليس شيء منها لا صادقاً ولا كاذباً ، وهذه التي ذُكِرَتْ كلها إنما تقال بغير تأليف .

إلا أنه قد يُظَنُّ أن ذلك يلزم خاصة في المتضادات التي تقال بتأليف ، فإن «سقراط صحيح» مضادٌ لـ «سقراط مريض» . لكنه ليس يجب ضرورة /١٥/ دائماً ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً ، فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما صادقاً والآخر كاذباً . وإذا لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً ألبتة لم يكن /٢٠/ صادقاً : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . — وأما في العدم والمملكة فإن العين ^(١) إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن ولا واحد من الأمرين صادقاً . ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صادقاً ، فإن

(٥) العين : الموضوع .

« سقراط بصير » مقابل « سقراط أعمى » تتقابل العدم والملكة . وإذا .
 كان موجوداً فليس واجباً (٢١) ضرورة أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً ،
 فإنه ما لم يأت الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى فهما جميعاً
 كاذبان . ومتى لم / ٢٥ / يكن أيضاً سقراط أصلاً ، فعلى هذا الوجه أيضاً
 الأمران جميعاً كاذبان ، أعني : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما في الموجبة والسالبة فأبدأ < سواء > كان موجوداً أو لم يكن موجوداً ،
 < فإن > أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً . فإن القول بأن « سقراط
 مريض » وأن « سقراط ليس مريضاً » إن كان سقراط موجوداً / ٣٠ / فظاهر
 أن أحدهما صادق أو كاذب ، وإن لم يكن موجوداً فعل هذا المثال : فإن
 القول بأن « سقراط مريض » إذا لم يكن سقراط موجوداً — كاذبٌ والقول
 بأنه ليس مريضاً صادق ، فيكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين
 يكون أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعني التي تتقابل على طريق الموجبة / ٣٥ /
 والسالبة .

- ١١ -

< الأضداد >

والشر (٢٢) ضرورة مضاة للخير ؛ وذلك بَيِّنٌ بالاستقراء في الجزئيات ،
 مثال ذلك المرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ؛ وكذلك
 أيضاً في سائرهما . [١٧٦ أ] فأما المضاد للشر فربما كان الخير ، وربما كان
 الشر ؛ فإن النقص / ١٤ أ / هو شرٌّ بضاده الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسط
 مضادٌ لكل واحدة منهما وهو خير ؛ وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور ؛
 فأما في أكثرها / ٥ / فلنما الخير دائماً مضادٌ للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليس واجباً ضرورة متى كان أحدهما موجوداً
 أن يكون الباقي موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحة ،

فإن الصحة تكون موجودة ؛ فأما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلها بيضاء فإن البياض موجود ؛ فأما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن « سقراط صحيح » ١٠/ مصادراً لأن « سقراط مريض » وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه ^(١٢٣) بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً أن يكون الباقي أيضاً موجوداً . فإنه متى كان موجوداً أن « سقراط صحيح » فليس يمكن أن يكون موجوداً أن « سقراط مريض » .

١٥/ ومن البين أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه : فإن الصحة والمرض في جسم الحي ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق ، والعدل والجور في نفس الإنسان .

وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه ؛ وإما ٢٠/ أن يكونا في جنسين متضادين ؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه ، وذلك أن جنسهما اللون . فأما العدل والجور ففي جنسين متضادين ، فإن الجنس لذلك فضيلة ، ولهذا رذيلة . وأما الخير ٢٥/ والشر فليس في جنس ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء .

- ١٢ -

في المتقدم

يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على أربعة أوجه :

أما الأول وعلى التحقيق فبالزمان ، [١٧٦ ب] وهو الذي به يقال إن هذا أسنُّ من غيره ، أو هذا أعشَقُّ من غيره . فإنه إنما يقال أسنُّ وأعتق من جهة أن زمانه أكثر .

وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد ٣٠/ متقدم للثنين ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لزم بوجودهما وجود

الواحد . فإن كان الواحد موجوداً فليس واجباً ضرورة وجود الاثنين ، فيكون لا يرجع بالتكافؤ من وجود الواحد لزوم وجود الاثنين . ومظنون أن ما لا يرجع ٣٥/ منه بالتكافؤ في لزوم الوجود فهو متقدم .

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبة ما ، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل . فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة ، وذلك أن الأسطقسات (١٢٤) مقدمة للرسم (٥) في المرتبة ، وفي الكتابة حروف المعجم مقدمة ١٤/ ب/ للهجاء ؛ وفي الأقاويل أيضاً على هذا المثال : الصلر للاقتصاص (٥٥) في المرتبة .

وأيضاً مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظن أنه متقدم في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين ينحسونهم ٥/ بالمحبة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشد هذه الوجوه (١٢٥) مباينة (٥٥٥) .

فهذا أيضاً يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم .

ومظنون أن ها هنا نحو آخر للمتقدم خارجاً من الأنحاء التي ذكرت . ١٠/ فإن السبب من الشئتين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة كان سبباً لوجود الشيء الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدم بالطبع . ومن البين أن ها هنا أشياء ما تجري هذا المجرى : أن « الإنسان موجود » — يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

(٥) يقصد « باستقصات » هنا المبادئ في الهندسة وهي الحدود والبيدييات والمصادرات والتعريفات الخ ؛ و « وبالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم لأنها في الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم) .

(٥٥) الاقتصاص : العرض ، أو صلب البحث — في الإنشاء .

(٥٥٥) أي للمألوف .

١٥/ موجوداً فإن القول بأن « الإنسان موجود » صادق ؛ وذلك يرجع بالتكافؤ . فإنه إن كان القول بأن « الإنسان موجود » صادقاً [١٧٧ أ] فإن الإنسان ، موجودٌ . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر ، بل ٢٠/ الذي يظهر أن الأمر سببٌ ، على جهة من الجهات ، لصدق القول ؛ وذلك أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجود يقال إن القول صادق أو كاذب .

فيكون قد يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على خمسة أوجه .

- ١٣ -

في « معاً »

يقال « معاً » على الإطلاق والتحقيق في الشئين إذا كان تكونهما في زمان ٢٥/ واحد بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً ؛ وهذان يقال فيهما إنهما « معاً » في الزمان .

ويقال « معاً » بالطبع في الشئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر . مثال ذلك في الضعف والنصف ، ٣٠/ فإن هذين يرجعان ^(١٢٦) بالتكافؤ ، وذلك أن الضعف إن كان موجوداً فالنصف موجود ، والنصف إذا كان موجوداً فالضعف موجود . وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر .

والتي هي من جنسٍ واحدٍ قسيمةٌ بعضها لبعض يقال إنها « معاً » بالطبع . ٣٥/ و « القسيمة بعضها لبعض » يقال إنها التي بتقسيم واحد ، مثال ذلك : الطائر قسم الماشاء والسابع - فإن هذه قسيمةٌ بعضها لبعض من جنسٍ واحد ، وذلك أن الحَيَّ ينقسم إلى هذه ، أعني إلى الطائر والماشي والسابع . وليس واحدٌ من هذه أصلاً متقدماً ولا متأخراً ، لكن أمثال

هذه مظنون بها « معاً » بالطبع . وقد يمكن أن يُقسَّم كلُّ واحد من هذه أيضاً إلى أنواع ، مثال ذلك الحيوان المَشَاء والطائر والسابع — فتكون تلك أيضاً « معاً » بالطبع ، /١٥/ أعني التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد .

فأما الأجناس فإنها أبداً متقدمة ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم /٥/ الوجود ، مثال ذلك أن السابع إن كان موجوداً فالحي موجود . وإذا كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون السابع موجوداً .

فالتى يقال إنها « معاً » بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، [١٧٧ ب] وليس واحدٌ من الشئيين سبباً أصلاً لوجود الآخر، والتي ^(١) هي من جنس واحد /١٠/ قسيمة بعضها لبعض . فأما التي يقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكونها في زمان واحد بعينه .

- ١٤ -

في الحركة

أنواع الحركة ستة : التكوُّن ، والفساد ، والنمو، والنقص ، والاستحالة ، /١٥/ والتغير بالمكان .

فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة ^(٢) فظاهر أنها مخالفةٌ بعضها لبعض . وذلك أنه ليس التكوُّن فساداً ، ولا النمو نقصاً ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك سائرهما . — فأما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورة أن /٢٠/ يكون ما يستحيل < إنما يتم > بحركة ما من سائر الحركات . وليس ذلك بحق : فلنا نكاد أن يكون في جميع ^(١٢٧) التأثيرات التي تحدث فينا ،

(١) أي وكذلك هي الأنواع التي تتقابل في التقسيم وتدرج تحت جنس واحد .

(٢) أي : أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

أو في أكثرها ، تلزمنا الاستحالة ، وليس يشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات ، فإن المتحرك بالتأثير ليس يجب : لا أن ينشئ ولا أن يلحقه نقص ، وكذلك في سائرهما . /٢٥/ فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فإنها لو كانت هي وسائر الحركات شيئاً واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا بحالة ، أو نقص ، أو نزمه شيء من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجباً . وكذلك أيضاً ما نما أو تحرك حركة ما أخرى : كان يجب أن يستحيل . لكن كثيراً من /٣٠/ الأشياء تنسب ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف (**) حتى يحدث العلم فقد تزايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حدث أحالة عما كان عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . - فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركات مخالفة بعضها لبعض .

والحركة على الإطلاق يضادها السكون . وأما الحركات الجزئية /١٥ب/ فتضادها الجزئيات . وأما التكون فيضاده [١٧٨ أ] الفساد ، والنمو يضاده النقص ، والتغير بالمكان يضاده السكون في المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل هذه الحركة خاصة (١٧٨) التغير إلى الموضع المضاد لذلك الموضع ، مثال ذلك : التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . - /٥/ فأما الحركة الباقية من الحركات التي وصفت فليس بسهل أن يعطى لها ضد ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجعل جاعل في هذه أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، كما جعل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغير إلى الموضع /١٠/ المضاد . فإن الاستحالة تغير بالكيف . فيكون يقابل الحركة في الكيف السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ،

(٥٥) في الأصل : إذا طبق عليه الجنومون (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحني) فقد تزايد ...

مثل مصير الشيء أسودَ بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيرٌ إلى ضدِّه /١٥/ ذلك الكيف .

- ١٥ -

في « له »

إن « له » يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق الملكية والحال ^(٥) أو كيفية ما أخرى : فإنه يقال ^(١٢٩) فينا إن « لنا » معرفة ، و « لنا » فضيلة . — وإما على طريق /٢٠/ الكم ^(٥) . مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان ، فإنه يقال إن « له » مقداراً طوله ثلاث أذرع أو أربع أذرع . — وإما على طريق ما يشتمل على ^(١٣٠) البدن ^(٥٥) : مثل الثوب أو الطيبلسان . — وإما في جزء منه : ^(٥٥٥) مثل الخاتم في الإصبع . — وإما على طريق ^(٥٥٥٥) الجزء : مثال ذلك اليد أو الرجل . — وإما على طريق ما ^(٥٥) الإناء : مثال ذلك الحنطة في المدنى ^(٦٤) /٢٥/ أو الشراب ^(١٣١) في الدن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدن « له » شراب ، بمعنى « فيه » شراب ، والمدنى « له » حنطة يعني « فيه » حنطة . — فهذان يقال فيهما « له » على طريق ما في الإناء . — وأما على طريق المِلْك فإنه قد يقال إن « لنا » بيتاً و « لنا » ضيعة .

(٥) إشارة إلى مقولة : الكيف .

(٥) إشارة إلى مقولة : الكم .

(٥٥) إشارة إلى مقولة : الملك .

(٥٥٥) إشارة إلى مقولة الملك .

(٥٥٥٥) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .

(٥٥٥٥٥) إشارة إلى مقولة الأين .

(٦٤) المدنى : مكبال يسع ١٩ صاعاً ، والجمع : أمداد .

وقد يقال في الرجل أيضاً إن له زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجاً . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت /٣٠/ في هذا الموضع أبعدُ الجهات كلها من « له » ، فإن قولنا « له » امرأة ، لسنا ندل به على شيء أكثر من المقارنة . ولعله قد يظهر لقولنا « له » أنحاء ما أخر . فأما الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فنكاد أن نكون قد أتينا على تعديدها .

[تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا أي المقولات... (وصححه) ^(١)]
الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط اسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدى المنقولة من دستور الأصل الذي بخط اسحق بن حنين ، فكان موافقاً . والحمد لله على إنعامه .

(١) ص : صححه .

التعليقات الواردة في المخطوطة

على ترجمة كتاب « المقولات »

< تقديم من الحسن بن سوار >

قال الحسن بن سوار : اما غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب فهو الكلام في الالفاظ البسيطة التي في الوضع الاول الدالة على اجناس الامور العالية من حيث هي دالة بتوسط الاثار التي في النفس منها وفي الامور من حيث يستدل عليها باللفظ—فهذا هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا ان غرضه الكلام في الالفاظ الفصل بين هذا القول وبين من قال ان كلامه في الامور وقولنا بسيطة للفصل بينها وبين الالفاظ المركبة الدالة مثل قولنا الانسان يمشي . فان هذا هو لفظ دال إلا أنه مركب والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا . وقولنا التي في الوضع الاول للفصل بينها وبين الالفاظ التي في الوضع الثاني لان الالفاظ التي في الوضع الاول هي الاسماء والحلى التي اوقعت اولاً على الأمور وصيرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة مثل تسميتها لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً وبالجملة كل الالفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد . والالفاظ التي في الوضع الثاني هي الالفاظ التي تدل على ما ميزناه من الالفاظ التي في الوضع الاول مثل انا سمينا كل لفظ دال على معنى محصل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو وكل ما يدل مع ما يدل عليه على زمان كلمة مثل قام ويقوم . فهذه الالفاظ التي في الوضع الثاني وذلك ان بعد وجود تلك وضعنا هذه .

وقولنا «دالة»: للفصل من الالفاظ غير الدالة مثل لطلوري وعتقاء مغرب فان الكلام في

هذه هو من شأن اللغوي فان هذا يتكلم في المهمل وغير المهمل . وقولنا على اجناس الامور الموجودة لتوضح على اي شيء تدل الالفاظ التي غرضه الكلام فيها ففصل بذلك من الالفاظ الدالة على معان آخر مثل الالفاظ الدالة على الاشخاص والجزئيات . واما قولنا من حيث هي دالة لفصل من الكلام في الالفاظ من حيث هي الفاظ وبينها من حيث هي دالة فان ذلك انما هو للتحويل ومن غرضه الكلام في صحة القول وسقمه وهذا للمنطقيين لان المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين المصدق والكذب وكان المصدق والكذب انما هو في الاقوال الدالة بسبب دلالتها على الامور ما يلزم ان يكون قصده ان ينظر في الالفاظ من حيث هي دالة . واما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الامور فهو ان الالفاظ انما تدل اولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها . واما زيادتنا في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ فلان الامور ينظر فيها ويبحث عنها على اربع جهات نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً ... ونظراً منطقياً . فالنظر الطبيعي هو ان ننظر في الامور من حيث هي في هيولى وحركة . والتعليمي فهو ان ننظر في الاعظام من حيث تجردها في الوهم والنظر وفي الصورة المفارقة للهيوولي والمادة . والنظر المنطقي هو ان ننظر في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ . فان المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم او من حيث هو في الحركة او من حيث هو مقدار او عظم وانما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي جوهر وكأنه يقول ان الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي جوهر هو الذي منه اول ومنه ثان ومن خواصه كذا ومن صفته كذا وقصده في معرفة الامور النظر في اضافتها بعضها إلى بعض ينظر ايها ينبغي ان يكون محمولاً فقط وايها موضوعاً فقط وايها يصلح ان يكون محمولاً وموضوعاً . فهذا هو غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب وهذا ما يجب ان نقوله في شرحه .

(واما منفعة) فظاهرة وذلك انه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا ان نعلم ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً من مقدمتين على الاقل احتجنا إلى علم المقدمات ولما كانت المقدمات مركبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الاسماء والكلم . ولان الاسماء والكلم هي من الالفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا ان نعرف اولاً الالفاظ التي في الوضع الاول وهي الالفاظ الدالة على الامور الموجودة وهي ما يعرفناه هذا الكتاب .

(واما سمته) فمختلف فيها فقوم بسموه بالكتاب الذي قبل طويلاً مثل ما فعل

دارس طرس الافروديسي وقوم عنونوه في اجناس المقولات مثل فولوطيوس . وآخرون في العشرة اجناس . وآخرون في المقولات . وقوم رسموه المقولات على ما هو عليه الآن ، وسواء قلت المقولات او قاطيفورياس .

(واما واضعه) فهو ارسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة اسطغاريا من رستاق ماقودينا وذلك يتبين من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره اياه في كتبه الصحيحة النسبة اليه ومن شهادة المفسرين الثقات بانه له . وسفلققيوس يحكي عن رجل يقال له ارسطوس انه اخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب ارسطوطاليس انه قد يوجد كتاب آخر في المقولات ينسب إلى ارسطوطاليس وهو ايضا مختصر الالفاظ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير مبداه : الموجودات منها ما يقال على موضوع ... وان عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا وانما هو مختصر في الفاظه فقط . وقد زعم قوم ان هذا الكتاب ليس لارسطوطاليس لمخالفة آراء فيه رأي ارسطوطاليس فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من ان الجواهر المحسوسة اول والاجناس والانواع جواهر ثواني . وزعموا ان هذا مخالف لرأي ارسطوطاليس . ومن ذلك ان ارسطوطاليس يرى ان المضامين معاً بالطبع وواضح هذا الكتاب يقول ان المعلوم اقدم من العلم والمحسوس اقدم من الحس . ومن ذلك ان واضع هذا الكتاب يقول ان انواع الحركة ستة : الكون والفساد والنمو والنقص والاستحالة والبقية . وفي السماع الطبيعي يبين ارسطوطاليس ان الحركة تلحق ثلاثة اجناس فقط وهي الكم والكيف والاي . ويخرج الكون والفساد من ان يكونا حركة وان كانا لا يتمان إلا بحركة . وقد حللنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب .

(واما مرتبة هذا الكتاب) فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لانه يجب ان يقدم على سائر الكتب المنطقية .

(واما النحو الذي يستعمله فيه من انحاء التعليم) فهي ثلاثة : المحدود والمقسم والمبرهن . وستقف على ذلك في موضعه عند استعماله اياه .

(واما من اي العلوم هو) فظاهر وذلك انه من المنطق .

(واما الاجزاء التي يتقسم اليها) فثلاثة . ففي القسم الاول منها يتكلم عن اشياء يحتاج اليها في بيان ما يريده من الكلام في المقولات ليس عند الجمهور علم فيها وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك . وفي القسم الثاني من اقسام هذا الكتاب يتكلم في الالفاظ الثلاثة

على الاجناس الاول التي غرضه الكلام فيها . وفي القسم الثالث يتكلم في معاني ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً اكثر . فما عند الجمهور منها علم ما وان لم يكن على الكفاية وهي المتقابلات والمتقدم والمتأخر ومعاً والحركة وله . وهذا القول كاف في الدروس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق .

١- (١) المقولات

قال الحسن بن سوار : قال قوم مثل فرفوربوس ان اللفظة البسيطة الدالة على امر ما من حيث هي دالة هي مقولة . فلان غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الالفاظ ، بالواجب رسم بالمقولات .. وقال قوم انه رسم بالمقولات لان غرضه الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة على الاجناس العالية اذ هي المحمولة على ما تحتها وليس شيء منها موضوعاً لغيره . وهكذا فقد جرت العادة ان تسمى الواحدة منها مقولة — وانا اظن ان قول هؤلاء اصوب اذا كان المقول بالحقيقة هو المحمول . وهذه الاجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة اذ ليس فوقها ما يحمل عليها . ويقال ان ارخوطس رسم كتابه في المقولات وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب ارسطوطاليس هذا إلا معاني يسيرة في الاقويل الكلية والاشياء الكلية هي التي تكون ابداً محمولة وليست موضوعة لشيء من الاشياء . ورسم هذا الكتاب المقولات ولم يرسم في المقولات او بالمقولات لان العادة جارية بين القدماء ان يسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه باسم مستقيم لا مصرف مثل قولهم : كتاب طويقا ، كتاب سوفسطيكا ، كتاب السياسة » وما يجري هذا المجرى .

(٢) يقال

قال الحسن : لما قسم الحمل في جملة كلامه في الجوهر إلى «حمل على» و «حمل في» وقال ان «حمل في» يحمل على طريق المتفقة اسماؤها و «حمل على» على طريق المتواطئة اسماؤها احتاج ان يعرفنا اولاً ما المتفقة وما المتواطئة . ولما قال في الكلام في الكيفية : « فذوات الكيفية يقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة اسماؤها » وذكرها ايضاً في المضاف احتاج ان يعرفنا المشتقة اسماؤها . وقد الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة لان المشتقة كانها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثه عنهما ، وكالمتواطئة منهما لانها

تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما ولأنها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا ان نعلم اولاً ما الاشتراك في الاسم . وفي ذلك علل آخر يطول شرحها .

وارسطوطالس يقول : « ان المتفقة اسماؤها يقال انها التي الاسم فقط عام لها واما قول الجواهر الذي بحسب الاسم فمخالف » . ولما زاد مفسرو كتابه على هذا الرسم ما زاد في ايضاحه ونفى اعتراض المشككين عنه قالوا : « ان المتفقة اسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه ، فأما قول الجواهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف » . ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة اسماؤها وكان كالحمد لها او الرسم ، وجب ان يكون فيه ما يقوم مقام الجنس وما ينوب مناب الفصل . فقولنا اسم يقوم مقام الجنس فيه اذ كان يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة : وذلك ان الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه . وباتي ما اورد فصول تفصل المتفقة من الاشياء الداخلة في طبقتهما وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة .

فقولنا « فقط » للفصل من المتواطئة اذ المتواطئة يعنها مع الاسم الحد ايضاً كما قلنا ، ويفصلها ايضاً من المترادفة اسماؤها وذلك ان المترادفة اسماؤها تشترك في الحد كما قلنا .

وقوله في رسم المتفقة اسماؤها : « ان الاسم فقط عام لها » يفهم منه انه لا شركة لها في الحد .

وقوله « عام » يفصلها من المتباينة اسماؤها ومن المشتقة اسماؤها لان المتباينة اسماؤها لا تشترك في الاسم فلذلك هو غير عام لها . والمشتقة اسماؤها تشترك في بعض الاسم فلذلك لا يكون عاماً لها .

وقولنا « واحد بعينه » ينهنا على انه ينبغي ان يكون الاسم العام للمتفقة واحداً بعينه لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الاشمام . لان الاسم ان اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة اسماؤها مثل قولنا « نفس » بسكون الفاء و « نفس » بفتح الفاء و « نفس » بكسر الفاء . فان الفاء سكنت احياناً وحركت احياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة اسماؤها لان الاول الذي يسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالشيء .

وقولنا « فأما قول الجواهر الذي بحسب الاسم فمختلف » فللفصل بين المتفقة اسماؤها

وبين المتواطئة والمرادفة اذ المتواطئة والمرادفة مشتركة في الحد . فان الذي نريد بقولنا في هذا الموضع « القول » الحد والرسم ونريد بقولنا « الجوهر » ذات الشيء فكأننا قلنا : فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف . وهذه عادة جارية بين اليونانيين لأنهم اذا ارادوا ان يفصلوا القول المعبر عن ذات الشيء من الاقاول الاخر قالوا : « قول الجوهر » اي القول الواصف والمعبر والمبين عن ذات الشيء وماهيته .

وقولنا « الذي بحسب الاسم » نريد به الذي يساوي الاسم وينعكس عليه ويطابقه اعني الذي دلالاته ودلالة الحد واحدة بعينها، مثل دلالة اسم الانسان وحده على معنى واحد بعينه . لانا ان لم نأخذ الحد الذي بحسب ذلك الاسم الذي يساويه واخذناه بحسب شيء هو اعم منه كانت المتفقة من المتواطئة، مثال ذلك : الكلب البري والكلب البحري فان هذين اسماً عاماً لهما وهو قولنا « كلب » ولهما حد واحد بعينه وهو قولنا جسم متنفس حساس متحرك بارادة . وهذا الحد لهما ليس بحسب اسم الكلب بل بحسب اسم الحيوان . فاذا اخذنا الكلب البري والبحري على هذه الجهة لم يكونا من المتفقة اسماؤهما بل من المتواطئة اسماؤهما . واما قولنا « خاص » فهو لان يكون الاسم مطابقاً للحد ولا يفضل عليه ولا ينقص عنه . واما قولنا « مخالف » فنريد به : آخر .

• • •

(٣) اقسام المتفقة اسماؤها :

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان، ومنها ما يكون بفكر وروية من المسمي . وهذا من ذلك :

أ . ما يتوقع كونه . - ب . ما يكون على طريق التذكار - ج . ما يسمى للتذكرة والامل . - د . ما يسمى كذلك من النسبة - هـ . ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميتنا لسفل الجبل : رجل الجبل . - و . ما يكون على طريق المماثلة التي تكون في النفس مثل تسميتنا بعض الناس لحلمه وفضله : سقراط . - ز . وما يكون على طريق المماثلة التي تكون في البدن والتخطيط كالانسان المصور المشابه للانسان الحي . فان هذين الاسم فقط عام لهما وهو الحيوان . وهذا النحو استعمل ارسطوطاليس - ج . ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا من الصناعة « الموسيقى » امرأاً موسيقي -

ط . وما هو من واحد بمتزلة الاشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما تقول في الدفتر انه طربي وفي الموضع انه طربي . وهذه اما باضافتها بعضها إلى بعض فهي من المتخفة اسمائها ؛ واما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة اسمائها . - ي . وما هو إلى واحد بمتزلة الاشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء انه صحي . وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر .

١ . « يقال » لفظه مشتركة تدل على ما يلفظ به وعلى الحد وعلى الرسم وعلى الصفة وعلى الحمل . فانا اذا قلنا « يقال » قد نشير إلى الحمل .

ب . « الاسم » يقال على ضربين : عام وخاص . فان العام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول ؛ والخاص هو المحدود في باري ارمينياس .

ج . « فقط » يقال على ضربين : للفرقة بين الشيء وبين مائر الاشياء سواء مثل قولنا : ان العالم واحد فقط وان الشمس واحدة فقط وان الخط طول فقط . ويقال للفرقة بين الشيء وبين ما شاركه في معنى ما بمتزلة قولنا : ان ذيوجانس كان عليه قميص فقط ، اي انه لم يكن عليه مع القميص جبة . ومثل قولنا : ان اخيلس بقي في الحرب ومعه ترس فقط .

د . « عام » يقال على اربعة اضرب : على ما يمكن قسمته وهو محدود بمتزلة الضميمة . وعلى ما يمكن قسمته وهو غير مقسوم بمتزلة الملعب . وعلى ما هو شركة بين جماعة ولا يمكن قسمته مثل العبد والفرس . وعلى ما يشترك فيه اشياء كثيرة معاً ويوجد مجمله في كل واحد منها من غير تجزؤ بمتزلة الصوت المتادي . وهذا الضرب هو المستعمل في حد المتخفة .

هـ . « قول » ١ . يقال على الحد - ب . وعلى الرسم - ج . وعلى القول المحدود في «باري» و«اضافته» - د . وعلى الصورة الحاصلة في النفس من الامر هـ . - وعلى عناية الله - و . وعلى القياس والاستبراء والمثال - ز . وعلى قوة النطق - ح . وعلى الخارج بالصوت ، وعلى ما يخرج بالحساب في القرعة على رأي القدماء .

و . « جوهر » يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض .

(٤) قال الحسن : يريد بقوله يقال بوصف ونحو برسم بانها التي الاسم عام لها . وامونيوس يقول : ان من عاداته اذا ما اورد شيئاً قد قال القدماء من قبله قال « يقال »

مثل قوله ها هنا فانه قال « يقال ». وانما قال هذا لأن القدماء قبله قد استعملوا ذلك فإن الشاعر قد ذكر المتفقة اسمائها . واذا اورد شيئاً لم يستعمل قبله قال « اقول » و « اسمي » مثل قوله في القياس : « اني اسمي حدا ما اليه تنحل المقدمة » .

(٥) قوله « انها » بحسب ما نقله اسحق ليس نحيل لانه يصير جملة القول كأنه قضية اعني قوله : « المتفقة اسمائها يقال انها كيت وكيت » . ويخرج عن ان تكون حدا ورسماً معبراً عن معنى المتفقة اسمائها . ولم نجد ذلك في السرياني واليوناني . واطن ان اسحق زاده ليحسن به الكلام .

(٦) يريد الاسم العام .

(٧) يعني دون الحد .

(٨) يريد ما تشترك فيه الاشياء اشتراكاً واحداً . وبالسريانية : صوت المنادي .

(٩) الحد : يعني : نقول الجوهر .

(١٠) الذات : الوجود .

(١١) اي الذي ينعكس على الاسم ويساويه اي لا يفضل على الاسم الحد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له .

(١٢) اي غير .

(١٣) يعني الانسان المصور .

(١٤) اي محدد .

(١٥) اي حدد .

(١٦) اي ما معنى قولنا انه حيوان .

(١٧) اي الحد .

(١٨) اي الذي يحد له وجوده لكل واحد منهما .

(١٩) اي يساويه وينعكس عليه .

(٢٠) اي التي يحمل فيها مع الاسم الحد ايضاً . وهكذا عبر عنها بالسريانية .

(٢١) يجب ان تعلم ان اكثر ما يتضمنه حد المتواطئة اسمائها موجود في حد المتفقة والمراد به واحد . فهو لذلك مستغن عن الشرح . ولنعلم مما قيل ان المتواطئة تشارك المتفقة في ان الاسم عام لها وتخالفها في ان المتواطئة ليس انما يعمها الاسم فقط بل الحد الذي بحسب الاسم عام لها ايضاً . وقد تخالف المتواطئة المتفقة باشيء منها :

أ . ان اسم المتواطئة يدل على شيء واحد واسم المشتقة على أشياء كثيرة .

ب . وايضاً فان اسم المتواطئة اذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعيه معنى واحد . واسم المشتقة تفهم منه معان مختلفة .

ج . والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها ؛ واما المشتقة فانه يصدق فيها .

د . وايضاً انه ان لم يوجد كثرة لم توجد المشتقة ، وان ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة .

يجب ان تعلم ان هذا الفصل من كلام أرسطوطاليس يوجد في النسخ مختلفاً فهو في أكثرها على ما نقله اسحق وفي بعضها هكذا : المتواطئة اسماءها يقال التي الاسم عام لها والحد واحد بعينه . واما اياملخوس فليس في نسخته لفظة الجوهر . وقال ان في بعض النسخ لا يوجد « الذي بحسب الاسم » وانه يجب ان تفهم نحن من خارج . وسواريس موافق لهذا . والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله اسحق بل اسقط منه « الذي بحسب الاسم وقال ينبغي ان تفهمه من خارج » .

(٢٢) اي المثال على المتواطئة اسماءها « الحيوان » فانه محمول على الانسان والثور فان كل واحد من هذين اعني الانسان والثور يسمى باسم الحيوان ويحد بحد الحيوان .

(٢٣) اللقب : هو اسم طارئ على امور لها اسم آخر فلائنه سمي الانسان والثور حيواناً قال انهما يلقبان باسم عام اعني حيواناً .

(٢٤) الفاضل يحيى بن عدي قال : « ينبغي ان يقال : المشتقة اسماءها يقال انها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير انها مخالفة له في التصريف » . — قال الحسن بن سوار : يحتاج في تمام المشتقة اسماءها إلى خمسة أشياء :

أ . ان تكون لها شركة في الاسم . — ب وشركة في المعنى . — ج واختلاف في الاسم . — د واختلاف في المعنى . — ه وان يكون اسم احدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم . ومتى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة اسماءها .

(٢٥) ينبغي ان تفهم من خارج : بألقابها .

(٢٦) يعني بالتصريف شكل اللقب . قال الحسن : التصريف هو لفظ يزداد على الاسم بحركة على استقامته — كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا نحوي ، او كانت في اوله مثل قولنا الالبيض . واصناف التصاريف خمسة كما ذكرته في كتاب « العبارة » .

(٢٧) من النحو .

(٢٨ - ٢٩) النحوي .

اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله « يقال » اختلافاً شديداً . ومعناه على ما أرى هو ان الالفاظ الدالة منها ما يقال بتأليف اي يدل على معنى مؤلف ، ومنها ما يقال بغير تأليف اي يدل على معنى غير مؤلف مفرد مثل قولنا جوهر ، كم ، كيف .

(٣٠) اما تقدمته « التي يقال بتأليف » على التي يقال « بغير تأليف » فاياداه غير لائق بهذه التعاليق .

(٣١) مثل الاقاويل الجازمة كقولنا « الانسان يحضر » .

(٣٢) مثل حدود المقدمة كقولنا : الانسان يحضر .

(٣٣) في النقل السرياني « الانسان يغلب » .

(٣٤) اي يغلب الانسان في الاحضار .

(٣٥) بعد ان قسم ارسطوطالس الالفاظ الدالة على الامور إلى القسمة التي لا يكون اقل منها الحاصرة لسائر الالفاظ الدالة وهي التي قسمها بها إلى : ما يقال بتأليف وإلى ما يقال منها < بغير تأليف > بأن اتصل بهذا القول < إلى > قسمة الالفاظ التي يقال بغير تأليف إلى المقولات العشر ، عدل عن ذلك إلى قسمة الامور الموجودة . فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي مثل الانسان وإلى العرض الجزئي مثل نحو ما وإلى العرض الكلي مثل العلم وإلى الجوهر الجزئي مثل زيد . ويعرفنا ما معنى قوله « في موضوع » وما معنى قوله « ولا على موضوع » فهذا جملة ما نقوله في الفصل الذي اوله : « الموجودات منها ما يقال على موضوع ما » ... إلى قوله : « متى حمل شيء على شيء ... » . وقسمته هذه ليست قسمة الامور بما هي امور وانما هي قسمته لها من حيث يستدل عليها باللفظ . وانما قسم الامور ولم يقسم الالفاظ الدالة عليها لان قسمته للامور اصح ونحن بها اعرف . فلانا بها اعرف وكانت قسمة الالفاظ الدالة هي كاتقسام الامور التي يدل عليها بتلك الالفاظ من حيث هي مدلول عليها قسم الأمور ، فانا نعرف منها قسمة الالفاظ الدالة عليها وهو ما غرضه الاول قسمته .

ولما كان هذا الفصل يتضمن رسم الجوهر ورسم العرض والانباء عن معنى الكلي والجزئي وكانت هذه المعاني من اقوى العمد في تصحيح الاراء المنطقية والفلسفية ما

نحقق علينا ايراد رسومها وايضاها . ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول :

ان ارسطوطالس يريد بقوله في هذا الموضع «جوهراً» : ما ليس هو البتة في موضوع ما . ويريد بقوله «عرض» : ما هو في موضوع . ويريد بقوله «في موضوع» : الموضوع «في شيء» لا كجزء منه وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه «(من غير الذي هو فيه) . وقد ينبغي ان نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا . ونبدأ أولاً بشرح معنى قول ارسطوطالس في الجوهر انه «الذي ليس البتة في موضوع ما» بأن تقتصر ما كنا قلناه من ذلك في مقالتنا في صورة النار . فنقول : ان قوماً قالوا ان ارسطوطالس يريد بقوله «ان الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما» اي انه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة . ولست اعلم كيف صرف هؤلاء كلام ارسطوطالس إلى ما صرفوه اليه اذ كان لم يقل به احد من المتقدمين ولا رآه انسان من المتأخرين وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء ارسطوطالس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه والمفسرون مجمعون على خلافه . فأما المحال الذي يلزمه فهو انه اذا كان معنى الجوهر انه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع الفصول اعراضاً اذ ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع . وايضاً فانه يلزم الا يكون من الامور شيء جوهراً إلا الهبولى الاولى فقط اذ كانت وحدها من بين سائر الأمور ليست في موضوع من الموضوعات. — واما انه لا يطابق آراء ارسطوطالس في هذا الموضع فظاهر ، لانه لما قسم الأمور إلى ما في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع ما البتة وكانت هذه القسمة قسمة تقابل وكان العرض معناه انه الذي هو في موضوع والجوهر معناه انه الذي ليس هو البتة في موضوع ما ينبغي ان يكون اذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع ، وهو معنى العرض ، ان يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر . ولما كان ارسطوطالس قد شرح مراده بقوله «في موضوع» وقال : «اني اريد بقولي «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه «ان يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر وهو انه الذي ليس بموجود في شيء إلا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . وقلنا هذا وقلنا ان الجوهر هو الذي ليس بعرض : واحد . والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر . فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر اصناف الجوهر : ما كان منها بمعنى الهبولى ، او بمعنى الصورة ، او بمعنى المركب . فإن كل واحد من

هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه .
ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذاك هو معنى العرض ما يكون كل واحد من هذين
معلوماً عندنا اذا شرحنا ما معنى القول « انه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان
يكون قوامه خلواً مما هو فيه » .

(عدد انحاء الشيء في الشيء وهي بآ (١١) مع العرض) .

فنقول : ان قولنا في جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه اعني انهم يقيمون ما يفهم
مقام الامر العام بالجنس ان شئت فقل وبقي ما اورد مضافاً إلى هذا الامر العام من الالفاظ
هي فصول تفصل العرض مما يشاركه في هذا الامر العام . فقولنا شيء يفصله من : ا . -
وجود الكل في الأجزاء فإن الكل وجوده في أشياء . وقولنا لا كجزء منه يفصله من
الاشياء الموجودة في شيء كجزء منه مثل : - ب . الجزء في الكل . - ج . والجزء
في النوع . - د . والنوع في الجنس - هـ . والصورة في الهوى . فان كل واحد من هذه
فيما هو موجود فيه ليس الجزء بل كجزء . وقولنا : « وليس يمكن ان يكون قوامه
خلواً مما هو فيه » يفصله مما هو في شيء لا كجزء قد يمكن ان يكون قوامه خلواً مما
هو فيه اما في الفكر واما في الوجود . اما في الوجود فمثل - و . الشيء في الفاعل . -
ز . الشيء في الكمال . - ح . والشيء في الاءاء . واما في الوهم فمثل وجود الشيء في .
ط . المكان . - ي . والزمان . فان الشيء الموجود في الزمان والمكان ان رفعنا في الوهم
ما هو موجود فيهما وهو الزمان والمكان بقي موجوداً . واما العرض فان رفعنا في الوهم ما
هو موجود فيه وهو الجوهر لم يوجد . فالمقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر . واريده
بقولي « المقابل » اي ما هو لا عرض .

فأما ان المفسرين فهموا من كلام ارسطاطالس قوله : « هو الذي ليس البتة في
موضوع ما » غير الذي فهمه هؤلاء ، فذلك ظاهر ، لانه قال من يعتقد بقوله منهم وهو
امونيوس ان قول ارسطوطالس ان « من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة
في موضوع ما » وزيادته لفظة « ما » اشارة منه إلى انه انما يريد بالموضوع ها هنا الشيء
المشار اليه والواحد بالعدد . فان هذا هو الموضوع للاعراض . ونعم ما قال هذا المفسر لان
لفظة « ما » التي قرنها بقوله « موضوع » انما هي للتخصيص والتعيين . وذاك ان ارسطوطالس
ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي « موضوع » على الهوى الاولى وعلى الجسم غير المكيف
وعلى الجسم المحسوس - على ما قد بين في صدر المقالة الثانية من كتاب « الكون والقصاد » .

فقوله « ليس هو البتة في موضوع ما » أي ليس هو في الموضوع الفلاني ويريد بالفلاني
ها هنا الذي العرض موجود فيه . والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء . والذي
له جزء فإن بقوله أن العرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه دل على أن العرض
موجود في شيء له جزء . والجوهر إذ هو مقابل للعرض هو الذي ليس هو البتة في شيء .
له جزء . أي في الشيء الذي له جزء ومما يزيد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن
فرفوربوس وهذا هو :

قال فرفوربوس : « نقول أن الموضوع يقال على ضربين : على ما يراه الرواقيون
والذين هم أشد تقدماً الأول منهما المهيول الأولى التي هي غير مكيفة وهي التي يقول أرسطوطالس
إنها بالقوة . والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل المشار إليه . فهذا الجسم فيه أشياء ما
بإضافتها إلى الموضوع الأول أعني المهيول فهي مما في موضوع كالألوان والأشكال
وبالحملة الكميات . فإن هذه بإضافتها إلى المهيول الأولى هي مما في موضوع إذ كانت
موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامها خلواً مما هي فيه . فأما إذا
أضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فإنها ليست كلها مما يقال في موضوع إلا إذا كانت غير
متمة لجوهر الشيء ولا مقومة له فإنها إذا كانت كذلك كانت مما في موضوع . وإذا لم
تكن كذلك أعني إذا كانت مقومة له ومتمة فإنها ليست مما في موضوع مثل البياض
فإنه أما في الصوف فمما هو في موضوع إذ كان ليس مقوماً لذات الصوف ، وأما في الثلج
فمما ليس في موضوع إذ كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر . وعلى هذا
المثال أيضاً الحرارة فإنها أما في النار فجزء من الجوهر وأما في الحديد فمما في موضوع
أعني عرض إذ كانت توجد وتبطل مع الحديد من غير فساد . فأرسطوطالس يريد
بقوله الموضوع : الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عبر عنه بقوله
« لا على موضوع ولا في موضوع » . فكل ما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على
أنه جوهرى له بل كالعرض فهو مما يقال في موضوع بمتزلة الحرارة في الحديد . فكل
ما يحمل عليه على أنه مقوم لذاته بمتزلة الحرارة في النار فإنها أما للنار فهي جزء وأما بالاضافة
إلى المهيول الأولى فمما في موضوع وعرض .

قال الحسن : فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوربوس . فقد بأن ما معنى
قولنا جوهر وما قولنا عرض : وسمفليوس يظن فيما قاله فرفوربوس ويقول : « أنه
قد يمكن الإنسان فيما ظن أن يرد هذا القول فيقول : « أنه إذا كان الذي في موضوع

والذي يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له فقط ما يكون ارسطوطاليس لم يحصر بقوله « الذي في موضوع » والذي « لا في موضوع » سائر المقولات لانه اذا كان الذي « لا في موضوع » يدل على الجوهر والذي « في موضوع » ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دخيلة فقط ، — ما يلزم ان يكون لم يحصر بهذه القسمة سائر الاجناس .

قال الحسن : الجواب على هذا ان الكيفيات التي ليست دخيلة على الجوهر بل هي مقومة لجوهر الشيء لانه جزء منه هي جواهر اذ كان قد بين ارسطوطاليس ان اجزاء الجواهر جواهر . فاذا كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجواهر المقومة لجوهر الشيء . فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض . ولما كان كل واحد من هذين اما ان يكون عاماً ومحمولاً على أشياء اخر بما هي واما الا يكون محمولاً البتة ، حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات اعني التي تنقسم بها إلى الكلي والجزئي . فاذا تركبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنهما الجوهر الكلي وهو الذي عبر عنه بقوله « في موضوع » وليس على موضوع فانه اراد بقوله « في موضوع » العرض « وليس على موضوع » الجزئي وكان عنهما العرض الكلي وهو الذي عبر عنه بقوله « ليس هو في موضوع » ولا يقال على موضوع . فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الاجمال .

(٣٦) الحسن كان يقول : « ان من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الاجناس والانواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست اعراضاً . وانما قال « نقال » ليعرفنا ان وجود هذه الجواهر انما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الاشخاص . فلذلك قال « نقال » .

وفرفوريوس يقول : ان رسم ارسطوطاليس الكلي بأنه « يقال على موضوع » يبين منه انه تصور واختراع للنفس . فلذلك قال « يقال على موضوع » . فهذا ما يقوله فرفوروريوس . واخلق ان يكون كما يقول لان المشائين لا يرون وجود الامر الكلي إلا في النفس ، فإن رئيس نخلتهم يقول ان الكلي اما الا يكون موجوداً واما ان يكون وجوده أخيراً . وتيقن هذا إلى أن تعلم ان ليس من الصور ما هو مفارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الامر كله .

(٣٧) اي ان من الموجودات ما هو كلي . فان قوله « على موضوع » انما هو اشارة إلى الكلي . وقوله « ما » للتعين والتخصيص . وقوله « ليست البتة في موضوع ما » اي وليست اعراضاً البتة .

(٣٨) سقراط .

(٣٩) اي وليس هو في سقراط على انه في موضوع .

(٤٠) اي الاعراض .

(٤١) جزئي .

(٤٢) ولما كان هو المخترع لهذا الاسم اعني « قوله في موضوع » اخذ ان يشرحه :

وهذا هو رسم العرض .

(٤٣) في السرياني : كتابة ما .

(٤٤) نحو سيبويه مثلاً عند العرب وسوسيانس عند اليونانيين .

(٤٥) اي في نفس سيبويه .

(٤٦) اي انه ليس يحمل على شيء من الاشياء حملاً جوهرياً .

(٤٧) هذا هو العرض العام .

(٤٨) هذا هو العرض الجزئي .

(٤٩) قال الحسن بن سوار : لما شرح أرسطوطالس معنى قوله « في موضوع »

وقال : « اني اريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الذي هو فيه » وذكر ما الذي يريد بقوله « لا على موضوع » وقال ان الذي لا على موضوع هو الجزئي - اخذ ان يشرح ما معنى قوله « على موضوع » وما الشيء اللازم له . على انه ظاهر فيما قيل مما تقدم انه يريد بقوله « على موضوع » : الكلي ، اعني المحمول بالتواطؤ وذلك انه اذا كان الجزئي لا على موضوع فان الذي على موضوع هو الكلي . واذا كان انما يريد بقوله « على موضوع » بالتواطؤ فلان الذي يلزم هذا ويخصه ان كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فانه محمول على موضوعه ايضاً . مثال ذلك : ان الانسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الانسان الحيوان ايضاً بالتواطؤ وعلى الحيوان الجسم بالتواطؤ فان هذه كلها محمولة على الانسان بالتواطؤ وعلى زيد . والفاضل يجبي اختار ان يغير ترتيب هذا الفصل لتحل عنه شكوك تعرضه ويقال هكذا : حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل ما يقال على المحمول على الموضوع ايضاً . ولما قال ارسطوطالس هذا اخذ يورد عليه مثلاً وكلامه فيه مفهوم مستغن عن شرحه .

على جهة أخرى الحمل صنفان : حمل على الموضوع ، وحمل ما في الموضوع . وحمل

ما في الموضوع هو على ضربين : اما على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا : الانسان

يتحرك ؟ واما على طريق المشتقة اسمائها مثل ان تقول : الانسان نحوي . ففرض
 ارسطوطالس ان يعرفنا حمل ما على الموضوع لينفصل به من حمل ما في الموضوع لانه
 يحتاج ان يستعمل اصناف هذه الحمول في هذا الكتاب وفيما بعده . فهو يقول : ان
 حمل ما على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الاشياء التي من
 طبيعة واحدة اعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الانسان والحيوان والمنتفس . فان
 هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي الجوهر . والاعلى منها يحمل على ما تحته حمل
 على . فأما حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة اعني من مقولة واحدة . فأما
 اذا قلنا ان الققنس ابيض فطبيعة الققنس مخالفة لطبيعة البياض ، ولذلك صار حمل البياض
 على ققنس مما هو في موضوع . فحملها على الموضوع يعطي اسمه وحده لما يحمل عليه
 وحمله ما في الموضوع لا يعطي حده البتة . فأما اسمه فقد يعطي احياناً ولا يعطي احياناً .

(٥٠) قال أرسطوطالس - نقل اسحق : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً
 تحت بعض فان فصولها ايضاً بالنوع مختلفة .

نقل حنين إلى السرياني ونقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً
 تحت بعض مختلفة بالنوع وفصولها ايضاً .

نقل يعقوب الزاهد بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت
 بعض مختلفة النوع والفصول ايضاً .

نقل يوبا الراهب بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت
 بعض مختلفة في النوع والفصول ، من ذلك ان فصول الحيوان كقنولك المشاء والطائر ذو
 الرجلين والسابع وفصول العلم ليست شيئاً من هذه . فانه ليس يخالف علم علماً بأنه
 ذو رجلين . فأما الاجناس التي بعضها مرتب تحت بعض فليس مانع يمنع من ان تكون
 فصول بعضها فصول بعض بأعيانها فان الفصول والاجناس التي بعضها تحت بعض لا
 شيء يمنع ان تكون فصولها واحدة بأعيانها وتلك التي هي أعلى تحمل على الاجناس التي
 تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع ، اذ الاجناس
 التي فوق تحمل على الاجناس التي تحتها . فاذا بأي عدد كانت فصول التي تحمل هكذا
 تكون موجودة فصول الموضوع .

(٥١) حيث .

- (٥٢) اسم بلد .
- (٥٣) يعني ما سوى الجواهر الاول .
- (٥٤) مثل سقراط .
- (٥٥) مثل دلبة .
- (٥٦) فصيح .
- (٥٧) يعني ان الجزء موجود في الأصل
- (٥٨) يعني ان الموضوع التي تقال عليه الجواهر الثواني ليس هو واحد .
- (٥٩) يعني من طريق ما هو ذو ذراعين .
- (٦٠) يعني من طريق ما هو انسان .
- (٦٢) هكذا في الدستور بخط اسحق : مضا بالالف .
- (٦٣) يعني ما ينسب إلى الكم .
- (٦٤) يعني القول .
- (٦٥) يعني انها فيه بالقوة .
- (٦٦) يعني من الكم .
- (٦٧) هكذا في الدستور بخط اسحق مضا بالالف .
- (٦٨) يعني من الكم .
- (٦٩) يعني ما ينسب إلى الكم .
- (٧٠) يعني البسيط الذي ذلك البياض موجود فيه .
- (٧١) يعني ان تفهم من خارج ونحن نشير إلى زمانها .
- (٧٢) هذه هي العملة في وضعهم ان الأعلى ضد الأسفل .
- (٧٣) اي السماء .
- (٧٤) يعني المضافين احدهما إلى الآخر .
- (٧٥) يعني الاول إلى الثاني .
- (٧٦) يعني اسراج واختراع .
- (٧٧) يعني تشق .
- (٧٨) يعني على الأوّل .
- (٧٩) المضافات اذن .
- (٨٠) الاعراض .

- (٨١) اللازمة .
- (٨٢) اللازمة ، العارضة .
- (٨٣) يعني ان صحة هذا القول بيّنة في اكثر المضاف وان كانت في السير منه غير بيّنة .
- (٨٤) ينبغي ان يفهم من قوله : لا يفعل شيئاً : لا يفعل انفعالاً ما .
- (٨٥) ينبغي ان تفهم زيادة في هذا القول الضامن الآفات العارضة .
- (٨٦) ينبغي ان يفهم من خارج ما يجري هذا المجرى .
- (٨٧) كأنه قال للون البدن .
- (٨٨) يعني مثل اللون العارض .
- (٨٩) افهم من الانفعال ههنا : عارض ما .
- (٩٠) افهم من انفعل شيئاً : عرض له عارض .
- (٩١) يعني في النفس .
- (٩٢) يعني الناس الذين يكون هذا حالهم .
- (٩٣) يعني الكيفية .
- (٩٤) يعني بالقوى .
- (٩٥) يعني بالكيفية .
- (٩٦) يذهب إلى أن العادة لم تجر في اللسان اليوناني بمثل ما جرت في غيره ان يقال من الفضيلة : فاضل ، لكن انما يقال مكان مجتهد .
- (٩٧) يعني في ذوات الكيفية .
- (٩٨) يعني انه ان كان احد المتضادين داخلاً في الكيفية، مثلاً، فيجب ان تعلم ان الآخر انما يدخل في الكيفية ايضاً وذلك انك ان تصفحت سائر النعوت خلا الكيفية لم تجده يدخل في شيء منها .
- (٩٩) من البلاغة .
- (١٠٠) من الصحة .
- (١٠١) حد . رسم .
- (١٠٢) يعني في ذلك الشيء الذي قبلا حده .
- (١٠٣) حد . رسم .
- (١٠٤) ينبغي ان تفهم من خارج يقال من المضاف .

- (١٠٥) يعني العلوم الجزئية .
- (١٠٦) يعني المتقابلة على طريق المتضادة .
- (١٠٧) مكان ان يقول بعض الحيوان .
- (١٠٨) يريد ان قياس العمى إلى البصر هو قياس الأعمى إلى البصير .
- (١٠٩) يعني ماهية كل واحد منهما .
- (١١٠) ينبغي ان تفهم من قوله في هذا الموضوع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى للبصر . فان هذا قد يجوز ان يقال بل ان العمى شيء هو البصر على طريق الاعطاء والملكة .
- (١١١) ينبغي ان تفهم من خارج التي انا قائلها .
- (١١٢) في الدستور بخط اسحق: المضاف. والذي يجب ان يكون المضادة على ما أثبتناه .
- (١١٣) مكان ان يقول : قد قلنا ، يقول : كانت .
- (١١٤) يعني الضدين .
- (١١٥) يعني المتضادين .
- (١١٦) مكان : قد قلنا .
- (١١٧) يعني الضدين .
- (١١٨) يعني الحيوان .
- (١١٩) يعني احد القولين ..
- (١٢٠) يعني احد المتضادين .
- (١٢١) مثل ان يكون في عينه ما يحتمل ان يقدح . فلي ان يقدح فليس يقال في سقراط لا انه يصير ولا انه اعمى .
- (١٢٢) والرداءة .
- (١٢٣) في شيء واحد بعينه .
- (١٢٤) يعني بالاسطقات اصول البرهان أي مقدماته، وليس بالرسوم والاشكال القياسية التي بالمقدمات تقع رسومها .
- (١٢٥) يعني لمعنى المتقدم .
- (١٢٦) يعني احدهما على الآخر .
- (١٢٧) يعني الانفعالات .

(١٢٨) الانقلاب .

(١٢٩) يعني معشر الناس .

(١٣٠) هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين : قد يقولون مكان ما يقوله العرب :

« عليه ثوب » : له ثوب . وكذلك مكان : عليه خاتم ، له خاتم .

— هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين . فلان اليونانيين قد

يقولون مكان ما يقول العرب : عليه خاتم : له خاتم .

— قال الحسن بن سوار : وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة

الفاضل يحيى ويخطه مكتوباً بالحمرة واخلى ان يكون موجوداً ايضاً

بخط اسحق ناقل هذا الكتاب لان الفاضل يحيى قابل بالنسخة

المذكورة دستور اسحق الذي بخطه وصححها عليه واجتهد في

المقابلة حتى انه توخى ان تكون نسخته منقوطة بحسب نقط

الدستور . وقد يظن انه مكرر وليس كذلك فان العلامات التي على

الحروف تدل على ان اسحق قصد لاثباته ثانية . وانما قصد لاثباته

فيما اظن ليكون احد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الخاتم ..

(١٣١) المدي : كيل ما . مكان ما يقول العرب ان الكيل فيه كذا ، والدين فيه كذا ،

يقول اليونانيون : الكيل له كذا ، والدين له كذا .

كتاب العبارة
نقل إسحق بن حنين

منطق أرسطو - ٧



مرکز تحقیقات کتب و تراث علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطوطالس « هاري أرمينياس » أي « في العبارة »

- ١ -

[١٧٩أ] > القول والفكر والشيء . - الحق والباطل <

قال : ينبغي أن نضع أولاً ما الاسم وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك /١٦أ/ ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . - فنقول : إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس ؛ وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه للجميع ، كذلك ليس ما يخرج /٥/ بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أولاً - وهي آثار النفس - واحدة بعينها للجميع ؛ والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد أيضاً واحدة للجميع . لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس »^(١) . - وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدق ولا كذب ، وربما /١٠/ كان الشيء معقولاً قد لزمه ضرورة أحد هذين

(١) لعل الإشارة هنا إلى « في النفس » : م ٣ ، ف ٦ .

الأمرين ، كذلك الأمر فيما يَخْرُجُ بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم أنفسها تُشَبِّهُ المعقولَ من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُسْتَتَنَ (١) معه بشيء ، فإنه ليس هو بَعْدُ حقاً ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به ، فإن قولنا أيضاً عَنَنْزٌ — أَيْلٌ قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس هو بَعْدُ حقاً ولا كذباً ما لم يُسْتَتَنَ معه بوجود أو غير وجود مطلقاً ، أو في زمان .

- ٢ -

[١٧٩ب] في الاسم > الأسماء البسيطة والمركبة. الأحوال < .

٢٠/ فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده . وذلك أن قَلِيْطُس إذا أُفْرِدَ منه « اِئِس » لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك « قالوس اِئِس » ، أي : فَرَسٌ فارِهٌ . — وليست الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن ٢٥/ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلاً ، وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك : « فيلوسوفس » ، أي مؤثِرُ الحكمة . — فأما قولنا : « بتواطؤ » فمن قِبَل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً ، فإن الأصوات أيضاً التي لا تُكْتَبُ بعدها فتدُلُّ (٢) ، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيء منها اسماً .

(١) أي : لم يضاف إليه شيء .

(٢) أي بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا تكتب بعدها قد تدل على شيء ، فإنها ليست أسماء .

٣٠/ وما قولنا « لا - إنسان » فليس باسم ؛ ولا وُضِعَ له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة ، فليَكُنْ اسماً غير مُحَصَّلٍ ^(١) . - فأما الاسم إذا نُصِبَ أو خُفِضَ أو غُيِّرَ تغييراً مما أشبه ١٦/ ب/ ذلك ، فليس يكون اسماً ، لكن نصريفاً من تصارييف الاسم . وحَدُّ الأسماء المُصَرَّفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصَرَّفَ - ^(٢) بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أُضيفَ إلى الأسماء المُصَرَّفة - كان ، أو يكون ، أو هو الآن - لم تَصْدُقْ ولم تَكْذِبْ . والاسم إذا أُضيفَ إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ؛ ومثال ذلك « فلان » بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقاً ولا كاذباً .

- ٣ -

[١٨٠] في الكلمة ^(٣)

وأما الكلمة فهي ما يدل - مع ما تدل عليه - على زمان ، وليس واحدٌ من أجزائه يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلٌ ما يقال على غيرها - ومعنى قولِي أنه [تدلُّ] مع ما تدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه : أما قولنا « صحة » فاسم ، وأما قولنا « صَحَّ » إذا عنيّا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصحة قد وجدت للذي قيل ١٠/ فيه إنه « صَحَّ » في الزمان الحاضر . - والكلمة دائماً دليل

(١) أي غير محدّد ، (لأنه ينطبق على أي شيء كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن) ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد في نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغاثون أنها مضافة ، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بالترجمة العربية هذه إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذي ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .
وأما قولنا « لا صَحَّ » ، أو قولنا « لا مَرَضٌ » فليست أسميه كلمة ،
فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان فكان أيضاً < دالاً >
دائماً على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فلتُسمَّ كلمة
غير مُحَصَّلَة ، ١٥/ وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان
أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا « صَحَّ » الذي
يُدلُّ به على زمان ^(١) المُضَيَّ ، أو « يَصِيحُّ » الذي يدل به على الزمان
المُسْتَأْنَف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق
بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما
أشبههما تدل على الزمان الذي حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيات على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل
٢٠/ على شيء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه
السامع قَنَعَ به . إلا أنها لا تدلُّ بعدُ على أن الشيء < هو > أو ليس هو ،
فإنه ^(٢) ولا لو قلنا « كان » أو « يكون » دَلَّنا على المعنى . وكذلك قولنا
« لم يكن » أو « لا يكون » ، فلا لو قلنا « إنه » ^(٣) « مجرداً على حياله ،
دللنا عليه ، وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنه يدل مع ما يدل عليه
على تركيبٍ ما ؛ وهذا ٢٥/ التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المترتبة .

— ٤ —

في القول [١٨٠ب]

وأما القول فهو لفظٌ دالٌ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على

(١) ص : الزمان .

(٢) ص : إن .

انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأعني بذلك أن قولي « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد /٣٠/ من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حيثئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المضعفة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالة ليست بذاته ، — على ما تقدم من قولنا .

وكل قول فدال ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا على طريق /١٧/ المواطأة . وليس كل قول يجازم ، وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب ، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب . — فأما سائر /٥/ الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر ^(١) في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر .

— ٥ —

> القضايا البسيطة والقضايا المركبة <

فأقول إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقاويل كلها فلأنما تصير واحداً برباط يرتبطها .

/١٠/ وقد يجب ضرورة في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كلمة أو عن تصريح من تصاريف كلمة . وذلك أن قول الإنسان ما لم يستثن من معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيء من نظائر هذه فليس هو بعد جازماً . وإنما صار قولنا : حي مشاء ذو رجلين ، واحداً لا كثيراً

(١) أي أولى بالخطب أو الشعر — راجع « بوطيكا » (في الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦

لأنه يدل على واحد لا من قبيل أنه قبل على تقارب بعضه على أثر بعض .
إلا أن هذا المعنى / ١٥ / من غير ما قصدنا ^(١) له .

فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد أو كان بالرباط
[١٨١ أ] واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ،
ولم يكن مرتبطاً - فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظة
فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به :
/ ٢٠ / إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يتدوّه من تلقاء نفسه .
وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فيمنزلة لإيقاع شيء على شيء ، أو انتزاع
شيء من شيء . والمؤلف من هذه فيمنزلة القول الذي قد صار مركباً .
والحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب
قيسة الأزمان .

- ٦ -

في الإيجاب والسلب ؛ تقابلهما <

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ؛ والسلب هو الحكم بنفي
/ ٢٥ / شيء عن شيء . - وإذا كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود
الآن بأنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود ، وعلى ما هو
موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود ، وفي الأزمان
أيضاً الخارجة < عن > الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك - فقد / ٣٠ /
يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب ، وفي كل ما سلبه أن يوجب .
فمن البين إذاً أن لكل إيجاب سلباً قبالتة ، ولكل سلب إيجاباً قبالتة . -

(١) أي أنه يتسب إلى علم آخر ، والإشارة هنا إلى « ما بعد الطبيعة » ، مقالة الدلتا ،
ف ٦ ، والزيتا ، ف ١٢ ، والايتا ، ف ٦ ، والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة
التعريف .

فليكن التناقض هو هذا : أعني ^(١) إيجاباً وسلباً متقابلين . وأعني بالمقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، ٣٥/ وسائر ما أشبه ذلك مما استثنيناه كَلِّمًا لمطاعن المغالطين .

- ٧ -

< الكلي والجزئي - تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعاني بعضها كلياً وبعضها جزئياً ، وأعني بقولي « كلاً » ٤٠/ ما من شأنه [١٨١ ب] أن يُحْمَلَ على أكثر من واحد ، وأعني بقولي « جزئياً » ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا « إنسان » من ١٧/ ب/ المعاني الكلية ، وقولي « زيد » ^(٢) من الجزئيات - فواجبٌ ضرورة متى حكمنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية .

متى كان الحكم كلياً على كلى بأن له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان ٥/ الحكمان متضادين . وأعني بقولي حكماً كلياً على معنى كلى مثل قولك : « كل إنسان أبيض » وقولك « ولا إنسان واحداً » ^(٣) أبيض . - ومتى كان الحكم على معنى كلى ولم يكن هو كلياً لم يكن الحكمان في أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . وأعني بقولي : « الحكم غير الكلي على المعنى الكلي » مثل قولك : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » . فإن قولنا « إنسان » ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلياً .

(١) ص : إيجاب .

(٢) في نص أرسطو : « كالباس » .

(٣) ص : واحد .

وذلك أن : « كل » تدل على أن الحكم كلي ، لا المعنى متى كان كلياً . —
وأما في المحمول فإن حمل الكلي كلياً ليس بجوهر ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً
> حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمولٍ كلي^(١) < مثال ذلك /١٥/
قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق « التناقض »
متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي .

ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ليس كل إنسان أبيض .

ولا إنسان واحداً^(٢) أبيض . — قد يكون إنسان واحد أبيض . /٢٠/

ويكونان متقابلين على طريق « التضاد » متى كان فيهما الإيجاب الكلي
والسلب الكلي . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحداً^(٢) أبيض .

> كل إنسان عادل . — لا إنسان عادل^(٣) < .

ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما
المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ، /٢٥/
« ليس كل إنسان أبيض » و « قد يكون إنسان واحد أبيض » . — فما
كان من المناقضات الكلية كلياً فواجب ضرورة أن يكون أحد الحكمين

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب م ١٥ — م ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يحدف فيتس (Waitz) هذا المثال (ط ٣٣٧٢ — ٣٣٨) على أساس أنه بعينه

مثل المثال التالي ، ولكن في نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا
يرد إلا الأول ، وقد أضفنا نحن الثاني .

من كل مناقضة منها [١٨٢ أ] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان منها في الأشخاص : ومثال ذلك « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . — ٣٠/ وما كان منها في معان كلية وليس بكلي فليس أبداً يكون أحدُ الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولاً صادقاً معاً إن « الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، وإن « الإنسان جميل » و « ليس الإنسان جميلاً » . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل ؛ وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن ٣٥/ هذا خُلف ، من قبيل أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على هذا القول أيضاً وهو : ولا إنسان واحداً ^(١) أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورة معاً .

ومن البين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن ٤٠/ السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب ، ومن ١٨/ شيء واحد بعينه : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلية ، وكليةً كان أو جزئياً ، وأعني بذلك ما أنا ممثله : « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . فأما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيء مختلف لم يكن مقابلاً ، لكنه يكون لدال آخر ^(٢) غيره . والمقابل لقولنا : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ولقولنا : « إنسان ٥/ ما أبيض » و « لا إنسان واحداً أبيض » ؛ ولقولنا : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » .

فقد حصل من قولنا : أن الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهة المناقضة لسلب واحد ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛

(١) ص : واحد .

(٢) أي لسلب آخر مختلف .

وأنه ليس /١٠/ كل مناقضة فهي صادقة أو كاذبة، ومن قبيل أي شيء،
ومنى تكون صادقة أو كاذبة .

- ٨ -

< وحدة القضايا وتعددتها - القضايا المشتركة وتقابلها >

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل لشيء واحد على شيء واحد :
إما كلي على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ؛ مثلاً ذلك : « كل
إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ؛ « الإنسان هو أبيض » ، /١٥/
« الإنسان ليس هو أبيض » ؛ و « لا إنسان واحداً ^(١) أبيض » ، « قد يكون
إنسان ما أبيض » - هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى واحد .
فلما إن كان قد وضع للمعنيين اسم واحد فمن قبيل المعنيين اللذين [١٨٢ ب]
لهما صار ليس بواحد لا يكون الإيجاب واحداً ^(١) مثل ذلك أنه إن وضع
واضع للفرس والإنسان اسماً واحداً كقولك : « ثوب » مثلاً، فإن قوله /٢٠/
حينئذ إن « الثوب أبيض » لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك
أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : « الفرس والإنسان أبيض » .
ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » « والإنسان أبيض » .
وإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكانا أكثر من واحد ، فمن
البين /٢٥/ أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ، وإما ألا يكون يدل
على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجب ألا يكون في
مثل ذلك أيضاً أحد ما في المناقضة صادقا والآخر كاذباً .

(١) ص : واحد .

< تقابل المستقبلات الممكنة >

ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما /٣٠/ في الكلية على معنى كلي فأحدهما أبداً صادق ، والآخر كاذب . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجب /٣٥/ في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فمن البين أنه يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصديق أو كاذب ؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقاً فواجب ضرورة أن يكون هو /١٨/ ب/ أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجاباً أو سلباً فيه صادقاً : وإن لم يكن فكاذباً ، وإن كان كاذباً فليس هو ؛ فواجب إذاً ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق /٥/ أو بأحد [١٨٣ أ] الأمرين اللذين لا يخلو شيء منهما أيهما كان ؛ ولا شيء من الأشياء مُزْمِعٌ ^(١) بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن

(١) مزعم بأن يكون = سيكون في المستقبل ، أي ممكن مستقبل .

الموجب يصدق فيها أو السالب. ولو لم تكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحد. وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر، ولا يصير كذلك.

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر، فقد كان /١٠/ القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقاً، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكون — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً. وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ولا يصير موجوداً. وما كان لا يمكن ألا يصير موجوداً فمن المحال ألا يصير موجوداً. والشيء الذي من المحال ألا يصير موجوداً فواجب ضرورة أن يكون. فجميع /١٥/ الأشياء إذاً المزمعة ^(١) بالوجود فواجب ضرورة أن تكون. فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورة ^(٢).

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً؛ كأنك قلت: القول بأن الشيء سيكون، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أولاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سلبه /٢٠/ غير صادق، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صادق. ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً، فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعاً. وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غد صادقاً، فواجب أن يصير كذلك في غد. وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك وليس لا يصير كذلك في غد حقاً فليس هو على أي الأمرين اتفق. [١٨٣ب]

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلية، أي التي ستوجد في المستقبل، وهي المستقبلات الممكنة.

(٢) أي ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدقة.

ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حرباً ولا ألا تكون .

فهذا ما يلزم من الأمور الشَّيْخَةِ وغيره ، مما أشبهه إن كان كل إيجاب ٢٥/ وسلب - إما مما يقال كلياً على معنى "كُلِّي" ، وإما مما يقال جزئياً - فواجبٌ ضرورةً أن يكون فيه أحدُ المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها ٣٠/ واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نرَوِّي في شيء ولا أن نستعد له أو نأخذ أهبةً ، كأننا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ؛ وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون ٣٥/ صادقاً . وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال المناقضة وبين ألا يقال ، وذلك أنه من البَيِّن أن الأمور تجري مجاريها وإن لم يُوجِب موجب شيئاً منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنمّا يكون أو لا يكون ، من قبيل أنه قد أوجِب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد ١٩/ أ/ زمان آخر كم كان مقداره . فإن كانت حاله في الزمان كله حالاً يَصْدُقُ فيه معها أحدُ القولين دون الآخر فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدق حتى يكون كل واحد من الأشياء التي تكون حاله أبداً حالاً ما يكون ضرورةً . وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس ه/ يمكن ألا يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فلذا كانت هذه الأشياء محالاً ، لأننا قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من الروية فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل ١٠/ دائماً الإمكان لفعل شيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا

أشياء كثيرة "بتبين" من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمزق ، بل يسبقه إليه البلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤ أ] /١٥/ يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزق إليه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوة ، فظاهر إذا أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورة^(١) ، بل بعض الأشياء /٢٠/ يجري على أيّ الأمرين اتفاق^(٢) ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها ؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر^(٣) إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فنعول الآن إن الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضروري ، وإذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود فوجوده ضروري ، /٢٥/ ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورة إذا وجد هو القول بأن وجوده ضرورة^(٣) على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضاً . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غير وجوده واجب ضرورة^(١) ، ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجب ضرورة^(٢) . غير أننا إذا فصلنا فقلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورة ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب /٣٠/ ستكون غداً أو لا تكون ، واجب ضرورة^(٣) . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجب ضرورة^(١) . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجب ضرورة^(٢) . لكن الواجب ضرورة^(٣) إنما

(١) في الممكنات المتكافئة (مثل ملاقة صديق) .

(٢) في الممكنات غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كثر) .

(٣) معنى هذه الجملة هو : ليس القول بأن كل موجود ، إذا وُجِد ، فهو بالضرورة هو بعينه القول ، بطريقة مطلقة ، إنه موجود بالضرورة .

هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأماويل الصادقة إنما تجرى على حسب ما عليه الأمور ، فمن البين أن ما كان منها يجرى على أي الأمرين اتفق وتحتل الضدين فواجب ضرورة أن تكون ٣٥/ المناقضة أيضاً تجرى فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فقدّه دائماً . فإن ما جرى هذا المجرى فواجب ضرورة أن يكون أحد جزئي التقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه ، بل أيهما اتفق ، وربما كان أحد المتناقضين أخرى بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقاً أو كاذباً . فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة ١٩/ ب/ والآخر كاذب ضرورة . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بوجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجرى فيه على ما وصفنا .

- ١٠ -

<التقابل في القضايا ذات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلاً على أن شيئاً يقال على شيء ، وهذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ، وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدم ، فقلنا إنما لا نسمى قولنا « لا إنسان » اسماً ، بل نسميه غير مُحَصَّل ، لأن الاسم غير المُحَصَّل أيضاً ١٠/ إنما يدل من وجه على شيء واحد ؛ وكذلك أيضاً قولنا « لا صح » ليس بكلمة بل كلمة غير مُحَصَّلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من اسم غير مُحَصَّل أو كلمة غير مُحَصَّلة .

وليس يكون إيجاب ولا سلب مخلوفاً من كلمة ؛ فإن قولنا « كان » أو « يكون » أو « سيكون » أو « يصير » أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما

قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

١٥/ فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » ؛ وأيضاً : « كل إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل إنسان » ، « كل لا إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل لا إنسان » . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول ^(١) الزمان الحاضر .

[١٨٥ أ] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولاً إلى ما يحمل ، فإن التناقض حينئذ يقال على ضدين . ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان ٢٠/ عدلاً » ، فقولنا « يوجد » ثني ثالث مقرون بها في هذا الإيجاب : إما اسم وإما كلمة ، فيحصل من قبيل ذلك أربعة ^٢ : اثنان منها يكون حالهما في المترلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ؛ والاثنان > الآخران < ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا « يوجد » إما أن يُقرَن ويضاف ٢٥/ إلى قولنا « عدل » أو إلى قولنا « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضاً ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسْمِنَا هذا :

< ١ >

< أ > < ب >

يوجد إنسان عدلاً سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان عدلاً

< ٢ > < ٣ >

يوجد إنسان لا عدلاً سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان لا عدلاً

(١) حول = خارج ، عدلاً .

فلان قولنا في هذا الموضوع « يوجد » و « لا يوجد » قد أضيف إلى /٣٠/
قولنا « عدل » و « لا عدل » . فهذه الأقاويل نُسِقت في هذا الموضع على
ما يقال عليه في كُتُبنا « في التحليل بالقياس ^(١) » .

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلي . ومثال ذلك :

< ٢ >

< أ > < ب >

كل إنسان يوجد عدلا سلب هذا القول : ليس كل إنسان يوجد عدلا

< ح > < د >

/٣٥/ كل إنسان يوجد لا عدلا ليس كل إنسان يوجد لا عدلا

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدمات التي على
القُطر ، وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان ^(٢) . وما هنا اثنتان أخريان متحدتان من قولنا
« لا إنسان » إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

< أ > < ب >

/٢٠/ يوجد لا إنسان عدلا ليس يوجد لا إنسان عدلا

< ح > < د >

يوجد لا إنسان لا عدلا ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

(١) « التحليلات الأولى » ، م ١ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب ص ٣٦ - ص ٥٢ أ ص ١٧ .
راجعه بعد في ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) أي المتقابلتين في الالوحة التي أمامنا . وهي في ص : متقابلتين .

وليس ها هنا مناقضات أكثر من هذه . وهاتان المتقابلتان ^(١) هما مفردتان بأنفسهما غير ما قيل من قبل ^(٢) ، لأن الذي استعمل فيها اسم غير مُحَصَّل وهو قولنا « لا إنسان » .

[١٨٥ ب] وما كان منها لا يصح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها « يصح » أو « يمضي » فإن هذا الصنف من الكلم يتفعل فيها إذا وضع هذا / ٥ / الوضع ذلك الفعل بعينه الذي كان يفعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لو قرن بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمضي » ، « ليس كل إنسان يمضي » ، « كل لا إنسان يمضي » ، « ليس كل لا إنسان يمضي » . فإنه ليس يجوز أن يقال « ليس كل إنسان » بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا « إنسان » ؛ فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبين ذلك من قولنا « الإنسان / ١٠ / يمضي » . « الإنسان ليس يمضي » ، « لا إنسان يمضي » ، « لا إنسان ليس يمضي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كلياً . فقد بان من ذلك أن قولنا « كل » أو قولنا « ولا واحد » ليس يزيدان على أن يدلأ أن الإيجاب والسلب للاسم كله ؛ فأما الباقي فيجب أن تكون الزيادة / ١٥ / فيه واحدة بعينها .

ولما كان السلب الدال على أنه « ولا حيوان واحداً » ^(٣) يوجد عدلاً ضد الذي يقال به إن « كل حيوان يوجد عدلاً » فمن البين أن هذين لا يكونان في حال من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمر واحد بعينه . فأما المقابلان هما ^(٤) فقد يكونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : « ليس

(١) أي التي يكون موضوعها غير محصل .

(٢) أي التي موضوعها محصل .

(٣) ص : واحد .

(٤) وهي الجزئية ، وهي المعروفة عند الشراح باسم الداخلتين تحت التضاد .

كل حيوان يوجد عدلا » و « قد يوجد حيوان ما عدلا » .

فأما التي تلزم وتتبع فهي هذه ^(١) : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلا » ، فإنه يلزمه قولنا : « ولا إنسان واحدا ^(٢) يوجد عدلا » ؛ وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلا » ، فإنه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلا » ؛ وذلك أنه يجب ضرورة أن يوجد واحد .

ومن البين أيضاً أننا في الأشخاص ^(٣) إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة /٢٥/ بالإيجاب وبالسلب ، > صدقت قضية موجبة كذلك < . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » بأن نقول : « لا » ، فإننا نقول : « فسقراط إذاً لا عدل » . وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقاً ؛ وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذاً لا حكيم » ، فإن هذا القول /٣٠/ كذب ؛ والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذاً حكيماً » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ؛ فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قبيل الأسماء والكلم غير المُحصَّلة — ومثال ذلك في قولنا « لا [١٨٦ أ] إنسان » أو « لا عدل » فإنه يُظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجب /٣٥/ ضرورة في السلب أن يَصْدُقَ أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال « إنسان » — ما لم يضيف إلى قوله شيئاً بل هو دونه في ذلك .

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) ص : واحد .

(٣) أي القضايا الشخصية .

وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلاً » ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك ، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا : « ليس كل لا إنسان يوجد عدلاً » . فأما قولنا « كل لا إنسان يوجد لا عدلاً » فإنه يدل / ٤٠ / على مثل ما يدل عليه قولنا : « ليس يوجد شيء لا إنسان عدلاً » .

والأسماء والكلم إذا بدلت أما كتبها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها .
 ٢٠ ب / ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلاً » ، « يوجد عدلاً إنسان » . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوالب أكثر من واحدة . غير أننا قد بينّا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد ، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلاً » هو قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » .
 ٥ / فأما سلب قولنا « يوجد عدلاً إنسان » إن لم يكن هذا القول وقولنا « يوجد إنسان عدلاً » واحداً بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلاً لا إنسان » ، وإما قولنا « لا يوجد عدلاً إنسان » ، لكن الأول منهما هو سلب قولنا « يوجد عدلاً لا إنسان » ، والثاني سلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » - فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان^(١) . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت / ١٠ / أما كتبها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

- ١١ -

< القضايا المركبة >

فأما إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً / ١٥ / واحداً . وأعني بقولي « واحداً » ليس متى كان الاسم الموضوع واحداً ولم يكن الشيء الذي من تلك معنى واحداً ، مثل قولنا « الإنسان » مثلاً

(١) ص : سلبين .

«حي» ، ذو رجلين ، آنس» ، ^(١) فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحد أيضاً . فأما المجتمع من قولنا «أبيض» وقولنا «إنسان» وقولنا «يمشي» ، فليس /٢٠/ هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب موجب لهذه شيئاً واحداً أن يكون القول إيجاباً واحداً [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حيثئذ يكون واحداً ؛ فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبه الشيء واحداً كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن /٢٥/ يكون الجواب عن هذا واحداً ؛ إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ولو كان حقاً . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا «في المواضع» ^(٢) .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو — ليس سؤالاً منطقياً ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المستول أحد جزئي المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجري حتى يقول : هل الإنسان كذا /٣٠/ أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التي تحمل فرادى ، بعضها تحمل اذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فنبغي أن نخبر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فرادي بأنه حي ، وبأنه ذو رجلين ، ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان /٣٥/ كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه

(١) أي متمدين .

(٢) راجع «الطوبى» (في المواضع) م ٨ ف ٧ . وراجع أيضاً «السوفسطيقا» م ٦ ، ص ١٦٩ أ ٦ ، ١٧ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ؛ ٣٠ ، ص ١٨١ أ ٣٦ وما يليه .

بأنه طبيب حقاً فواجب أن يكون طبيباً بصيراً . وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً — لزوم من ذلك أشياء كثيرة شتعة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً ^(١) ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه إنسان — أبيض — أبيض ... ، ويمر ذلك بلا نهاية ، وقد يقال أيضاً عليه . /٤٠/ بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يعيش ، فقد يجب أن يقال [١٨٧ أ] هذه /٢١/ عليه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنساناً وكان ذا رجلين فهو /٥/ إنسان ذو رجلين . فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب وجوده على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شتعة .

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع فنقول :

إن ما كان من المعاني التي تُحتمل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض ، فإن هذه /١٠/ ليس تصوير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنى واحداً ، وذلك أنهما جميعاً عَرَضَان لحقاً شيئاً واحداً . وإن كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنى واحداً . ومن قبَل ذلك /١٥/ صار طبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حي ذو رجلين . وذلك

(١) ص : صادق .

أن هذين ليسا بطريق العَرَض ، ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حي أو ذو رجلين . وذلك أنا قد حَصَرْنَا في قولنا إنه إنسان انه حي ، وأنه ذو رجلين .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . /٢٠/ إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيء من المتقابل الذي تكزّمه مناقضةٌ فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان الميت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك ^(١) ، فقد يصدق . بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبداً غير صادق ؛ ومتى لم يوجد فليس /٣٥/ أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجود شيئاً ما » ، كأنك قلت : شاعراً ^(٢) . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه على أوميروس بطريق العَرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجودٌ شاعراً » ولم نحمل « موجوداً » على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قبلت فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العرض ؛ /٣٠/ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق — . فأما ما ليس بموجود فليس القول بأنه « شيء موجود » من قبيل قولنا فيه إنه يوجد مُتَوَهِّماً قولاً صادقاً . وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود .

(١) مثلما في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعراً ؛ بدل من : « شيئاً ما » .

< تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد تلخصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف ٣٥/ الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع للشك .

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنياً على قولنا : موجود ولا موجود - ٢١/ ب/ ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان » ؛ وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلاً » . لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذًا في الخشبة ٥/ القول بأنها توجد إنساناً لا عدلاً . فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن توجد على هذا القياس ، أعني قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضاً الأقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لهما يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلب قولنا « إنسان يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشياً » .

فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع ، فينبغي أن يكون ١٠/ أيضاً سلب قولنا « يمكن أن يوجد » قولنا « يمكن ألا يوجد » لا قولنا « لا يمكن أن يوجد » . غير أنه قد يظن أن قولنا « قد يمكن أن يوجد » وقولنا « قد يمكن ألا يوجد » معنى واحد بعينه . وذلك أن كل ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فيمكن ألا ينقطع وألا يمشي . والحجة في ذلك أن كل

ما كان ممكناً على هذا النحو فليس أبداً يفعل ؛ فلذلك قد يكون له /١٥/ السلب أيضاً . وذلك أنه قد يمكن ألا يمشي المشاء وألا يرى الراي (١) . إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذا سلب قولنا « قد [١٨٨ أ] يمكن أن يكون » قولنا « قد يمكن ألا يكون » لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد /٢٠/ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة الواحق التي يصير بها القول إيجاباً أو سلباً ليس « أن > نلحق (٢) قولنا « يكون » أو « يوجد » أو قولنا « لا يكون » أو « لا يوجد » . فإذا كان الأول من هذين ممتنعاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً (٣) .

فالسالب إذا لقولنا « يمكن أن يوجد » إنما هو قولنا « لا يمكن أن يوجد » . وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً « يحتمل أن يوجد » . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً هو قولنا « لا يحتمل أن يوجد » . والأمر /٢٥/ في الباقية يجري على هذا النحو ، أعني في الواجب وفي الممتنع . فكما أن في تلك كان ما يُلحق (٤) فيزاد منها قولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » — فأما المعاني الموضوعية فكانت مرة « الأبيض » ومرة « الإنسان » — كذلك يصير الأمر /٣٠/ ها هنا ، فيصير قولنا « يوجد » كالموضوع . فأما قولنا « يمكن » و « يحتمل » فيصير زيادات تلحق ليحدد بها كما حدد في تلك بقولنا « يوجد » و « لا يوجد » الصديق والكذب ؛ كذلك يحدد هذه ما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا « يمكن أن يكون » قولنا « لا يمكن أن يكون » . فأما سلب قولنا « يمكن ألا يكون » فإنه قولنا « لا

(١) ص : المرثي .

(٢) ص : ملحق .

(٣) فوقها : مقبولا ، مختاراً .

(٤) ص : ملحق .

يمكن /٣٥/ ألا يكون . ولذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضاً من قبيل أن ما كان ممكناً أن يوجد فمممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا « يمكن /٢٢/ أن يوجد » وقولنا « لا يمكن أن يوجد » فلا يصدقان معاً في شيء واحد بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ، ولا قولنا أيضاً « يمكن ألا يوجد » و « لا يمكن ألا يوجد » يصدقان معاً في حال من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً أن يوجد » ليس هو /٥/ قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » بل قولنا : « ليس واجباً ضرورةً أن يوجد » . وأما سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » فإنه قولنا : « ليس واجباً ضرورةً ألا يوجد » ؛ وأيضاً سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » بل قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » . فأما سلب قولنا « ممتنع ألا يوجد » فإنه قولنا « ليس ممتنعاً ألا يوجد » .

وبالجملة ، فلإنما ينبغي كما قلنا أن ينتزل قولنا « يوجد » و « لا يوجد » منزلةً الموضوع ، ويلتزم الإيجابُ والسلب هذه المعاني [١٨٨ ب] : ثم تقرر /١٠/ بقولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » .

فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد أنها الأحكام المتعاضدة :

مممكن ... لا مممكن .

محمتمل ... لا محتمل .

ممتنع ... لا ممتنع .

واجب ^(١) ... لا واجب .

حق ... لا حق .

(١) فوقها : ضروري .

< نسق الموجهات >

فأما اللوازم فهكذا يجري نسقها :

إذا وُضِعَتْ : يلزم من قولنا « ممكن أن يوجد » - قولنا « محتمل أن يوجد » /١٥/ (وهذا يتعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضاً - قولنا « ليس ممتمناً أن يوجد » وقولنا « ليس واجباً أن يوجد » . ويلزم قولنا « ممكن ألا يوجد » وقولنا « محتمل ألا يوجد » - قولنا « ليس واجباً ألا يوجد » وقولنا « ليس ممتمناً أن ألا يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن أن يوجد » وقولنا « لا محتمل /٢٠/ أن يوجد » - قولنا < واجب > ^(١) ألا يوجد ، وقولنا « ممتمن أن يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن ألا يوجد » وقولنا « لا محتمل ألا يوجد » - قولنا « واجب أن يوجد » وقولنا « ممتمن ألا يوجد » .

فلنتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذي نرسمه :

< الترتيب الأول > < الترتيب الثالث >

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| (١) ممكن أن يوجد . | (١) ليس ممتمناً أن يوجد . |
| /٢٥/ (٢) محتمل أن يوجد . | (٢) ليس محتملاً أن يوجد . |
| (٣) ليس ممتمناً أن يوجد . | (٣) ممتمن أن يوجد . |
| (٤) ليس واجباً أن يوجد . | (٤) واجب ألا يوجد . |

< الترتيب الثاني > < الترتيب الرابع >

- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| (١) ممكن ألا يوجد . | (١) ليس ممتمناً ألا يوجد . |
| (٢) محتمل ألا يوجد . | (٢) ليس محتملاً ألا يوجد . |
| /٣٠/ (٣) ليس ممتمناً ألا يوجد . | (٣) ممتمن ألا يوجد . |
| (٤) ليس واجباً ألا يوجد . | (٤) واجب أن يوجد . |

(١) ناقص في الاصل وأصلحه پولك (Isidor Pollak) في نشرته .

فقولنا «ممتنع» وقولنا «لا ممتنع» يلزمان قولنا «محتمل» وقولنا «لا محتمل» وقولنا «ممكن» وقولنا «لا ممكن لزوم»^(١) المناقضة ، إلا أن ذلك على القلب^(٢) ؛ وذلك أن الذي يلزم قولنا [١٨٩ أ] «ممكن أن يوجد» سلب ٣٥/ قولنا «ممتنع أن يوجد» والذي يلزم سلب ذلك لإيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا «ليس ممكناً أن يوجد» إنما هو قولنا «ممتنع أن يوجد» فإن قولنا «ممتنع أن يوجد» هو إيجاب ؛ وقولنا «ليس ممتنع» سلب .

فأما الواجب ، نعني الضروري ، فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه . فإنه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأضداد . فأما المناقضة فعلى حيالها^(٣) . وذلك أنه ليس سلب قولنا «واجب ألا يوجد» ٢٢/ب قولنا «ليس واجباً أن يوجد» وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه : فإن ما كان واجباً ألا يوجد فليس واجباً أن يوجد . والسبب في أن اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب . فإن كان الممتنع والواجب قوتيهما واحدة ٥/ بعينها - وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ؛ وما كان ممتنعاً ألا يوجد فواجب أن يوجد - فقد يجب « إن كانت تلك تجري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد ، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب .

أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع ١٠/ الذي وضعناه ؟ وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد فممكن أن يوجد ؛

(١) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .

(٢) أي عكس الوضع .

(٣) فوقها : يعني متفرقا .

وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذي هو واجب ^(١) إذاً أن يوجد ممتنع أن يوجد ، ١٥/ وذلك مختلف ^(٢) . وأيضاً فإن قولنا « ممكن أن يوجد » يلزمه قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » ويلزم هذا قولنا « ليس واجباً أن يوجد » فيجب من ذلك أن يكون ما هو « واجب أن يوجد » « ليس واجباً أن يوجد » وذلك مختلف . — وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ولا قولنا « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران ٢٠/ جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقاً لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . [١٨٩ ب] وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولنا « ممكن أن يوجد » إنما هو قولنا « ليس واجباً ألا يوجد » . فإن هذا قد يصدق أيضاً مع قولنا : « واجب أن يوجد » . وذلك أنه ٢٥/ يصير نقيضاً للقول اللازم ^(٣) لقولنا « ليس ممكناً أن يوجد » فإنه قد يلزم هذا القول قولنا « ممتنع أن يوجد » وقولنا « واجب ألا يوجد » الذي سلبه « ليس واجباً ألا يوجد » . — فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه ، وإذا وُضِعَتْ كذلك لم يلحق ذلك شيءٌ مُحالٌ .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فتقيضه يتبعه ^(٤) وهو قولنا ٣٠/ « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض

(١) ص : أوجب — ويصح أيضاً .

(٢) فوقها : محال ، شنع ، قبيح .

(٣) ص : اللازم .

(٤) ص : فيقتضيه يتبعه .

ذلك ، فواجب أن يقول إن نقيضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب . غير ^(١) أننا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن > أن < يقطع وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا /٣٥/ أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أي في قوته أن يوجد أو أن يمتشي ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل ما هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، وأول ذلك في الممكنة ^(٢) التي ليست قواها بنطوق ^(٣) ، ومثال ذلك « النار » تستخزن كل ما لقيته ، وقوتها ليس بنطوق . فالقوى التي تكون بنطوق هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فأما القوى التي /٢٣/ ليست بنطوق فليس كلثا كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا في النار ، وذلك أنه ليس ممكناً أن تحرق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائماً . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليُعلم أنه ليس كل إمكان ^(٤) فهو للأشياء المتقابلة /٥/ ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركاً ^(٥) في الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق ^(٦) ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي ممكن له لأنه يمتشي . وبالجمله قولنا في الشيء إن [١٩٠] كذا ممكن له ، لأنه بالفعل /١٠/ بالحال التي يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من

(١) ص : عندنا ، وقد أخطأ پولك Pollak حينما أصلحه هكذا : عندنا .

(٢) بخط أحمر فوقها : القادرة ، القوية .

(٣) أي عاقلة ، فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ؛ راجع « الميتافيزيقا » مقالة « الثبوت » ف ٢ .

(٤) فوقها بالأحمر : قدرة ، قوة .

(٥) ص : مشترك .

(٦) فوقها بالأحمر : أي على معنى فرد .

شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمضي لأنه من شأنه أن يمضي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه يمكن أن يمضي وأنه يمضي صادقان فيما /١٥/ هو دائب ^(١) يمضي بالفعل وفيما هو من شأنه المضي . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذا كان الكللي لاحقاً ^(٢) بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس /٢٠/ واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغي أن نتأمل كيف <يكون> لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذا كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضاً الفعل أقدم من القوة ^(٣) . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة ، ومثال ذلك الجواهر الأول ؛ وبعضها مع قوة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشد تأخراً ؛ وبعضها ليس في حال من الأحوال /٢٥/ بالفعل ، بل إنما هي قوة فقط .

- ١٤ -

< تضاد القضايا >

وقد ينبغي أن ننظر هل ضدّ الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب

(١) ص : رأيت ، وقد أصلحها بولك هكذا : رأيت ، لكن السياق يرجع ما افترضناه .

(٢) ص : لاحق .

(٣) فوقها بالأحمر : الإمكان .

ضدّ الإيجاب ، وهل قولنا « كل إنسان عدلٌ » هو ضدّ قولنا [و] « لا إنسان واحداً ^(١) عدلٌ » ، وإنما هو ضدّ قولنا « كل إنسان جائرٌ » ، كأنك قلت : ٣٠/ « سقراط ^(٢) عدلٌ » ، « سقراط ^(٢) ليس بعدلٌ » ، « سقراط ^(٢) جائرٌ » — أيّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضدّ الاعتقاد إنما هو اعتقادٌ ضد — ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدلٌ ضدّ اعتقادنا أن كل إنسان جائرٌ — فواجبٌ ضرورةً ٣٥/ أن يكون أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان [ب ١٩٠] بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضدّ هو الضدّ لم يكن أيضاً الإيجاب هو المضادّ للإيجاب = بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أيّ اعتقاد حقّ هو المضادّ للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجوده ضدّه ؟

٤٠/ وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد ^(٣) صادق في خيرٍ ، وهو أنه خيرٌ ؛ ٢٣/ ب/ وعقد آخر كاذب وهو أنه ليس بخيرٍ ؛ وعقد غيره وهو أنه شرٌّ — فأَي هذين ، ليت شعري ، هو ضدّ العقد الصادق ؟ وإن كان واحداً (أي إن كان معناه واحداً ^(٤)) فالمضادة في أيّهما هي . فنقول : إن ظننا أن العقدين المتضادين إنما يُحدّان بأنهما لسبيين متضادين ، باطلٌ ؛ وذلك أن الاعتقاد في خيرٍ أنه ٥/ خيرٌ ، والاعتقاد في شرٍّ أنه شرٌّ خَلِيق أن يكون واحداً ^(٥) بعينه ، بل هو حقٌّ : واحداً كان

(١) ص : واحد .

(٢) في النص اليوناني : كالياس .

(٣) عقد : حكم .

(٤) بين قوسين في النص .

(٥) ص : واحد .

أو أكثر من واحد ؛ بل من ^(١) قبَل أنهما بحال تضاد : — فإذا كان ما هنا عقداً في خير ، أنه خير ؛ وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يوضع الضدّ واحداً من ١٠/ تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود ، أو فيما هو موجود بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضادّ فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضاً التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذاً تدخل الشبهة .

فإذا كان الشيء الخير هو خيراً ^(٢) وليس بشر ، وكان الأول له بذاته ، والثاني ١٥/ بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عرض له أن يكون ليس بشيء ، وكان العقد الذاتي في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقاً ، أو بالكذب متى كان باطلاً ، وكان العقد في خير ما أنه ليس بخير عقداً باطلاً لأمر ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلاً لأمر عرضي — فقد يجب من ٢٠/ ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ؛ والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده [١٩١ أ] ، وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضدّ هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادةً ، فمن البين أن هذا هو الضدّ . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون ٢٥/ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خلق أن يخطّر بباله أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجري الأمر على هذا المثال ،

(١) أي على الرغم من أنهما بحال تضاد .

(٢) ص : خير .

فقد يَرتى أن ما قيل في ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضدّ في كل موضع ؛ وإما ألا يكون في موضع من /٣٠/ المواضع ضدّاً . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضدّ أصلاً ، فإن الكذب فيها إنما هو العقدُ المعاند للحق ، ومثال ذلك من ظنّ بإنسان أنه ليس بإنسان فقد ظنّ ظناً كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدّين ، فسائر الاعتقادات إنما الضدّ فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير /٣٥/ بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقدٌ حقٌّ « أيُّ عقد ، ليت شعري ، هو ضدّه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن ضدّه اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصدّقاً معاً من قبيل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك /٤٠/ الشيء أن يكونا صادقين معاً ؛ ولا ضدّه أنه ليس بشر ، فإن هذا أيضاً /٢٢٤/ صدق . فقد بقي إذاً أن يكون ضدّ العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون ضدّ العقد فيما هو خير أنه خير العقد فيما هو خير أنه ليس بخير .

ومن البين أنه لا فرق في ذلك ، وإن^(١) جعلنا الإيجاب كلياً ؛ وذلك أن /٥/ الضدّ يكون حينئذ السلب الكلي . ومثال ذلك أن ضدّ العقد : أن كل ما هو خير فهو خير — العقد أنه : ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنه خير — الذي يعقد الخير على المعنى الكلي — هو العقد بعينه في أيّ خير كان أنه خير ، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن^(٢) كل ما كان خيراً فهو خير .

(١) أي : حتى لو جعلنا الإيجاب كلياً .

(٢) ص : فإن .

وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب /٢٤ب/ في اللفظ دلائل ما في النفس ، فمن البين أن ضدَّ الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي . ومثال ذلك ، أن ضدَّ قولنا : « كل خير فهو خير » أو قولنا : « كل إنسان فخير » قولنا : « ولا خير /٥/ واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه < فهو > قولنا : « ليس كل خير » أو « ليس كل إنسان » < خيراً ^(١) > .

ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حقٌ ضدَّ الحق : لا رأي لرأي ؛ ولا نقيض لنقيض ؛ فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدان فليس يمكن أن يوجداه معاً في شيء واحد بعينه .

[تم كتاب أرسطو طاليس « پاري أرمينيس » أي « في العبارة » . نقل إسحق بن حنين . نُقِلَ من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها من خط يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً] .

(١) تضاف إلى المثالين السابقين أيضاً .



مرکز تحقیقات کتب و تراث علوم اسلامی

كتاب التحليلات الأولى

نقل تداري



مرکز تحقیقات کتب و تاریخ علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تداري

المقالة الأولى

< نظرية القياس >

- ١ -

< المقدمة . الحد . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشيء >

إن ^(١) أول ما ينبغي ^(٢) أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحَصَّنَّا هاهنا والغرض / ٢٤ (١٠٩) الذي إليه قَصَدْنَا . فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرح أولا بغرضه فيه لتبين منفعتَه ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله هاهنا : « ينبغي » أنه أورده على العموم على المقدمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدمة وما الحد .

البرهان (١) ، وغرضنا العلم البرهاني (٢) .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدمة ، وما الحد ، وما السلوجسموس (٣) ،
وأي السلوجسموسات (٤) كامل ، وأياها غير كامل .

/١٥/ + ومن بعد ذلك : ما المحمول ^{٧٠٦٠٥} على كل الشيء (٨) ، أو
ليس بمحمول (٩) على شيء منه (١٠) .

فالمقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء (١١) .

(١) ت : اللينوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ، والعلم
البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . ففرضه في هذا الكتاب
البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني .

(٢) ت : في القول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدمة
البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ،
بل يقتضب اقتضاباً (فرقها : يأخذ أخذاً) ، وأن الجدلية هي مسألة عن التناقض .

(٣) فوقها : القياس الجامع (ص : الجامعة) .

(٤) فوقها : القياسات ؛ وبالأحمر فوق « كامل » : أي تام .

(٥) ت : ما بين هاتين العلامتين + ... + :

هو في القول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن
هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل شيء ، أو ليس بمحمول
على شيء منه .

(٦) ت : نسخة : ما القول في كل الشيء أو ليس بمقول في شيء منه .

(٧) ف (= فوقها) : المقول كامل أي تام .

(٨) ف : شيء .

(٩) ف : بمقول .

(١٠) ف : بته .

(١١) ف : وهو .

وهي إما كلية ، وإما جزئية ^(١) ، وإما مهملة ^(٢) . وأعني بالكلية ما قيل على كل الشيء أو لم يُقَلَّ على واحد منه ^(٣) . والجزئي ^(٤) ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يُقَلَّ على بعضه ، أو لم يقل على كل الشيء ^(٥) . والمهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد ^(٦) ، ٢٠/ وكقولك إن اللذة ليست خيراً ^(٧) .

والفرق ^(٨) بين ^(٩) المقدمة الأفودقراطية وهي البرهانية ، وبين المقدمة

(١) ص : كلي : جزئي ... مهمل .

(٢) قال القاضل يحيى بن عدي : لعل أرسطوطاليس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدمة على الإطلاق ، تنصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخليتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل : الشاعر ، وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المستولية على القياس التي بها قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلياً ، ولذلك لا يكون شخصياً ألبتة .

(٣) كل الشيء ... منه : فوقها بالأحمر : الكل ولا على واحد .

(٤) ت : نقله ثاويفلا هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل .

(٥) ف : شيء .

(٦) ف بالأحمر : يعني أن علمهما يدرك معاً .

(٧) ف : بخير .

(٨) ت : إنما أورد الفرق بين المقدمات ليأخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .

(٩) ت : والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئي التناقض كقولك : الإنسان حي . فأما الذي =

الديالكتيكية وهي الجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئي التناقض ، لأن
المُبرهنين ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن
الجدلية هي مشكلة عن جزئي التناقض . وليس^(١) بين المقدمة البرهانية
والمقدمة الجدلية فرق في أنه ٢٥/ قد يكون من صنف كل واحد
منهما سليجسموس^(٢) . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس^(٣) كل واحد
منهما إذا^(٤) أخذ شيئاً ، مقولاً على شيء أو غير مقول ، فيكون إذاً على نحو
ما قلنا المقدمة القياسية في الجملة^(٥) موجبة^(٦) شيئاً لشيء أو سالبة شيئاً عن
شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق ٣٠/ مأخوذة من الأوائل ،
وتكون المقدمة الجدلية أما للسائل فمستلثة عن جزئي ٢٤/ ب ١٠ التناقض ؛

= شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس
هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منهما «
فيجعله مقدّمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من
الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يأخذه صاحب الجدل
ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه
طريق برهاني .

(١) ت : نقل حنين في السرياني : لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .

(٢) ف : قياس .

(٣) فوقها بالأحمر : أي يؤلف قياساً .

(٤) ت : نقل ثاوفيل : إذا أخذ شيئاً (فوقها : أخذ شيء) مقولاً على شيء إما
بالإيجاب وإما بالسلب .

(٥) ف : على الإطلاق .

(٦) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولاً على شيء على النحو الذي قلنا . (ونحتها

شرح للقول الأخير : يعني إما كلي ، وإما جزئي ، وإما غير محدود — وفوق
اللفظ الأخير : مهمل) .

وأما للقائس فاستعمال [٦٦ ب] الرأي^(١) المحمود^(٢) كما قد بُيِّنَ في كتاب «طوبيقا» ، وهو كتاب صناعة الجدل . وستقول فيما نستأنف^(٣) من القول ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة القياسية والمقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية ، ونستقصي القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت ١٥/ فقد نكتفي بما قلنا^(٤) من ذا^(٥) .

(١) ف : البيان المحمود .

(٢) ت : يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا بما تقدم بالبرهان من هذه الأوائل ، والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس (والإشارة في « الطوبيقا » إلى م ١ ف ١ ص ١٠٠ أ ٢٩ ؛ وم ١ ف ١٠ ص ١٠٤ أ ٨) .

(٣) ف بالأحمر : أي من الكتب المنطقية .

(٤) بالأحمر ف : الآن .

(٥) ت : قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل وهو قوله : وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه — أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأصول والمبادئ لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فالأول منها هو الشيء الذي تفحص عنه ، ٢ والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي تفحص عنه ما هو ، ٣ والثالث المقدمة : ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا في كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه تفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في التفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني ، ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً (ص : قياس) ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً (ص : مؤلف) من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التي هي الحدود ، احتاج إلى أن =

فالذي نسميه^(١) الحد هو ما إليه تنحل^(٢) المقدمة، وذلك كالمقول^(٣) والذي يقال عليه المقول^(٤) : إما بزيادة « ولا توجد » ، أو بانقسام^(٥) : « يوجد » « ولا يوجد »^(٦) .

/٢٠/ فأما القياس^(٧) فهو قول^(٨) إذا وُضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعه بذاتها .

= يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي : الثاني والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردها في صدر كتابه .

(١) ت : إنما قال هذا لأنه وحده سمي الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس .

(٢) ف : تنقسم .

(٣) أحمر ف : مثل المقول .

(٤) ت : نسخة بزيادة : « يوجد » - إذ يتفان يوجد - أو بانفصالهما (أو مع انفصالهما) .

(٥) ت : يعني يفصل بهما .

(٦) ت : نسخة : فأما السلوجسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألقت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير ثمسطوبوس : لوجود تلك الأشياء .

(٧) ت : في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم (فوقها بالأحمر : عرض) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء ، وأعني لوجود تلك الأشياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، وأعني من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة ما هو من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٨) ف : في .

وأعني : « بذاتها ^(١) » أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلّفَ منها القياسُ إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ٢٥/ ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد ^(٢) أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلّفَ منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة ^(٣) .

ولنما يقال ^(٤) إن الشيء « مقول » على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعات ٣٠/ شيء « لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه ^(٥) .

- ٢ -

< عكس القضايا المطلقة >

وكل ^(٦) مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل ٢٥/ واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة ^(٧) والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهيمة .

(١) ف : بقولي - أي : بقولي « بذاتها » ...

(٢) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .

(٣) ت : في القول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا - هو واحد بعينه .

(٤) فوقها بالأحمر : ونقول .

(٥) ت : الكلام في عكس المقدمات .

(٦) ت : في القول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .

(٧) فوقها بالأحمر : و (الموجبة) .

ومن المقدمات المطلقة ^(١) — فإن السالبة الكلية تنعكس بمحدودها وكهيتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير ^(٢) أنها لا تنعكس كهيتها كلية ، ولكن جزئية . فإنه إن كان (٦٧) : كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه /١٠/ إن كان بعض اللذة خيراً ، فبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا محالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان . فلتكن أولاً السالبة الكلية مقدمة (١) (فرس) بـ (إنسان) ؛ فإن كان لا شيء من آ (إنسان) بـ (فرس) فلا شيء من آ بـ ، /١٥/ لأنه ^(٣) إن كان بعض آ (فرس) بـ (إنسان) وكان ذلك البعض مثلاً ^(٤) حـ (الناس) ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من بـ آ لأن حـ هي بعض آ . وإن كانت كل بـ آ فإن بعض آ بـ ، لأنه إن كان لا شيء من آ بـ ، فإنه لا شيء /٢٠/ من بـ آ ، وقد كان الموضوع ^(٥) أن كل بـ آ . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية ، لأنه إن كان بعض بـ آ فإن بعض آ بـ لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من آ بـ فلا شيء ^(٦) من بـ آ . فإن كان بعض بـ آ فليس بالضرورة أن بعض آ ليس بـ . كما أنه إن كان في موضع بـ : « حي » وفي موضع آ : « إنسان » ، فإنه : ليس كل حي إنساناً ، وكل إنسان حي .

(١) ف : أي الوجودية .

(٢) ف : إلا .

(٣) وردت في الأصل مكررة .

(٤) ف : في المثل .

(٥) أي المفترض .

(٦) ف : فإنه لا شيء .

< عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فأما الموجبتان ^(١) فكل واحدة منهما تنعكس جزئية ، لأنه إن كان /٣٠/ باضطرار : لا شيء من بـ آ فباضطرار : لا شيء من آ ب - لأنه إن جاز أن يكون بعض آ ب فقد يجوز أن يكون بعض بـ آ . وإن كان باضطرار أن كل بـ آ أو بعضها آ ، فباضطرار بعض آ ب ، لأنه ^(٢) إن كان بعض آ ب بلا اضطرار ^(٣) ، فإن بعض بـ آ بلا اضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعللة التي ذكرنا فيما تقدم . /٣٥/ فأما المقدمات الممكنة فلأن ^(٤) الممكن يقال على ضروب كثيرة : على الاضطراري وعلى المطلق ^(٥) . وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة ^(٦) في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل بـ آ > هو < آ أو بعض بـ آ > هو < آ /٤٠/ بالإمكان ، فإن ^(٧) بعض آ ب بإمكان ، لأنه إن كان لا

(١) ف : الموجبات ... منها ...

(٢) ت : وجدت هذا النص في نقل ثاويل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون في شيء بـ آ البتة ، وقد كان موضوعاً أن آ على كل بـ لا على بعضها .

(٣) ف : لا من الاضطرار .

(٤) ف : فإن .

(٥) ف نسخة : المطلق (يعني بدلاً من : على المطلق) . وعليها تعليق هو : ثاويل : والذي ليس من الاضطرار .

(٦) ف : الواجبة .

(٧) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

شيء من \bar{a} < هو > \bar{b} / \bar{b} / ٢٥ / ولا شيء من \bar{b} < هو > \bar{a} : وقد [٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال ^(١) ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن — مما هو باضطرار ليس بموجود ^(٢) أو مما هو بالإطلاق ^(٣) ليس بموجود ^(٢) — \bar{o} / فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد من الناس قرساً ؛ أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض — فإن أحد ^(٤) هذين القولين باضطرار ليس بموجود ^(٢) . وأما الآخر فبالاضطرار ^(٥) وعلى نحو ما تقدم تنعكس ^(٦) المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس \bar{o} / قرساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

\bar{o} / ١٥ / فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف ^(٧) فيما تقدم .

وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء ^(٨) الطبيعية ^(٩) على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ،

(١) ف : مثل .

(٢) ف : موجود .

(٣) ت : في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود < \bar{a} > .

(٤) ت : قوله : ممكن ألا ... فإن أحد : سرياني < في > عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكبر وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس .

(٥) ف : عن اضطرار .

(٦) ت : نقل ناوغيلا : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٧) ف : وصفت .

(٨) ت : ليس في السرياني : الأشياء الطبيعية .

(٩) ت : أعني الأشياء التي في الكون والفساد .

ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس ^(١) . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل /٢٠/ ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك ويمكن ألا يكون في بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قولك « ممكن » في شكل قولك : « يوجد » . وكل قول يضاف إليه : « يوجد » فإنه موجب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو يوجد ليس بأبيض ، وفي الجملة يوجد لا ^(٢) هذا . ونبين ذلك فيما نستأنف . /٢٥/ وأما في الانعكاس فهن شبيهات بتلك الأخر .

- ٤ -

< القياس الحملي من الشكل الأول >

فإذ قد ^(٣) حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد ^(٤) ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان ، لأن الكلام في القياس أولى بأن يُقدّم من أجل ^(٥) أن القياس أعم من البرهان « لأن البرهان هو /٣٠/ قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً » ^(٦) .

(١) ت : في ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .

(٢) فوقها : ليس .

(٣) ف : فقد .

(٤) ف : ومن بعد .

(٥) ف : لأجل .

(٦) ت : نقل ثاوييل : وإذا قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس ، وأولا يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان « لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً — وهذا موافق لنقل أثالس ، وحين موافق لتلاري .

فإذا ما كانت الحدودُ الثلاثةُ مرتبةً بعضها مع بعض [٦٨ أ] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجوداً ^(١) في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حيثئذ من الراسين قياسٌ كامل ، وأعني بالأوسط الذي هو في شيء ٣٥/ وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن \bar{a} إن كانت مقولة ^(٢) على كل \bar{b} وكانت \bar{b} تقال على كل \bar{c} ، فمن الاضطرار أن تقال \bar{a} على كل \bar{c} . وقد وُضِّفنا ما يقال ٤٠/ على كل الشيء فيما تقدم .

٢٦/ أ/ وأيضاً إن كانت \bar{a} غير مقولة على كل شيء من \bar{b} وكانت \bar{b} تقال على كل \bar{c} ، فإن \bar{a} لا تقال على شيء من \bar{c} .

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الراسين قياس ، لأنه ^(٣) لا يؤلَّف منها شيء باضطرار . ٥/ وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون منهما قياس باضطرار ، لا جزئي ولا كلي ^(٤) . فحدود ١٠/ الموجود في الكل : الحي والإنسان والفرس ؛ وحدود ما ليس بموجود في شيء : الحي والإنسان والحجر . فالحياة ^(٥) في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الخيل ، والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً

(١) ف : فيه .

(٢) ت : نقل أئالس : على كل شيء من \bar{b} — يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ، وكيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبتة إلى الأوسط .

(٣) ت : هكذا هو في سائر التقول السريانية .

(٤) ت : في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس .

(٥) الفصل المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من التقول السريانية .

الحياة في كل إنسان ، والإنسية لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة ^(١) . وكذلك إذا لم يوجد الأول في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير ، لا يكون قياس . فحدود الموجود في الكل : النطق ^(٢) والفرس والإنسان ؛ وما ليس بموجود : النطق والفرس والحصار . فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل /٢٥/ الأول ^(٣) فقد يتناهي يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا ، وجد القياس .

[٦٨ ب] وأما إذا وُجِدَ أحدُ الحدودِ كلياً والآخرُ جزئياً ، وكان ^(٤) الكلّي هو الرأس الكبير : موجِباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل . وأما إذا ^(٥) كان /٢٠/ الكلّي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائناً ما كان ، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير ^(٦) هو المقول على الأوسط ، والصغير هو المقول عليه الأوسط . ومثال ذلك أن موجودة في كل بـ ، وبـ في بعض حـ . فإن ^(٧) كان ما قيل أولاً في الحدود الكلية

(١) ت : الفصل المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

(٢) ت : في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة .

(٣) تخنها : قد .

(٤) ت : في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٥) ت : ثاويل : « ومتى كان الكلّي عند الطرف الأصغر أو سالباً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن » - أي : أن يكون قياساً .

(٦) فوقها : الأكبر .

(٧) ت : ثاويل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آتفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون أ موجودة لبعض ح - موافق لنقل أنالس في المعنى .

جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} موجودة لبعض \bar{c} . وأيضاً إن لم تكن \bar{a} موجودة في شيء من $\{20\}$ وكانت \bar{b} موجودة في بعض \bar{c} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} غير مقولة على بعض \bar{c} .

وقد ^(١) حُدّ القولُ فيما لا يقال على شيء ، فيكون هذا إذاً قياساً كاملاً ^(٢) . — وعلى هذا المثال أيضاً إن كانت \bar{b} \bar{c} مهملّة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في الجزئية والمهملّة واحد : وذلك ^(٣) أنه إن كانت $\bar{a}/+$ موجودة في كل \bar{b} ، وكانت \bar{b} في \bar{c} وغير محدودة ، فإن \bar{a} في $\bar{c}/+$ وغير محدودة . — وأيضاً إن كانت \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} ، وكانت $\bar{a}/+$ \bar{b} في \bar{c} وغير محدودة ، فإن \bar{a} لا في \bar{c} وغير محدودة . فالقياس إذاً $\bar{a}/+$ سواءً ، سواءً استعملت غير المحدودة أو الجزئية ^(٤)

$\{30\}$ / فأما ^(٥) إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الأخير ^(٥) غير محدود أو جزئياً : سالباً كان أو موجباً ، فليس ^(٦) يكون قياس . ومثال ذلك أن \bar{a} موجودة في بعض \bar{b} ،

(١) مضمومة الخاء في الأصل .

(٢) ص : قياس كامل :

(٣) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره بهذه العلامة (أي ما بين الرقمين) وقد علم عليه في أوائل الأسطر ، لم يوجد في شيء من النقول السريانية .

(٤) ت : هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية ، وهي في نقل ثاوفيل وأثناس على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملّة ولا جزئية » . وهو في نقل حنين على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملّة » .

(٥) ف : الآخر .

(٦) ف : فلن .

وبّ في كل حـ ، فحدود الموجود في الكل : الخير والقيّة^(١) والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير والقيّة والجهل . وأيضاً إن كانت بـ غير موجودة لشيء من حـ أو أ موجودة لبعض بـ أو غير موجودة لبعض أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من /٣٥/ ذلك قياس . فحدود الموجود : الأبيض والفرس وققنوس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب وكذلك إذا كانت آ بـ غير محدودة .

لا ولا يكون القياس إذا كان الحدّ الكلي هو [٦٩ أ] الرأس الكبير : ٢٦ ب/ موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الصغير سالباً جزئياً ، — كأن الشيء لا يوجد فيه الحدّ الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحدّ الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال ذلك أن أ موجودة في كل بـ ، وبـ غير موجودة لبعض حـ أو غير /٥/ موجودة لكل حـ ، فحدود ذلك : الحي والإنسان وققنوس والثلج . فالحي مقول على كل هذا ، وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إذاً قياس . — وأيضاً آ غير موجودة في شيء من بـ ، وبـ غير موجود في بعض حـ ، /١٠/ فحدود ذلك : غير النامي والإنسان والأبيض^(٢) . ثم ليؤخذ من الأبيض^(٣) ما لا يقال عليه الإنسان مثل ققنوس والثلج ، فيصير غير النامي مقولاً على كل هذا وغير مقول على شيء من ذلك ؛ فلذلك لا يكون قياس . — ولأن الواضحة أن بـ ليست بموجودة لبعض حـ ، فهي غير محدودة^(٣) ، لأنه جائز أن تكون /١٥/ التي ليست بموجودة لبعض

(١) القنية : الحالة المكتسبة .

(٢) ف : البياض .

(٣) ت : يعني بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففي المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئي . فأما في المادة للمتعة فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهي نقيض الإيجاب الجزئي .

ليست بموجودة لشيء بثةً ، أو ليست بموجودة لكثرة . وقد تبين فيما تقدم^(١) من القول أنه إذا كانت حدود كهذه^(٢) الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس . فبيّن أنه إذا ٢٠/ كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياساً أيضاً . — وقد يستدل على ذلك الذي تقدم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدمتين جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياساً ألبته . فالحدود العامة^(٣) لجميعها : أمّا لما هو موجود في الكل : فالحي والأبيض ٢٥/ والإنسان ؛ وأمّا لما ليس هو موجوداً^(٤) في شيء : فالحي والأبيض والحجر .

فقد استبان أن جميع ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة ، ٣٠/ لأن جميعها تبين من المقدمات المأخوذة [٦٩ ب] في القياس ، وهي تلك المأخوذة في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها : وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنّنا نسمي ما كان كذلك الشكل الأول .

— ٥ —

< الشكل الثاني >

وإذا كان شيء واحدٌ بعينه مقولاً^(٥) على شيء بكلّيته وغير مقولٍ

(١) راجع قبل ف ١ ص ٢٦ ٢١ .

(٢) أي أن تكون الصغرى سالبة كلية .

(٣) ف : فحدود الموجود العامة .

(٤) ص : موجودا .

(٥) ف : محمولاً .

على آخر /٣٥/ ألبتة أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإني أسمى ما كان مثل هذا : الشكل الثاني ، وأسمى القول على كليهما : الأوسط ، واللذين يقال هذا عليهما : الرأسين ، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع^(١) في عند الأوسط ، والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً^(٢) في الموضوع^(٣) على الرأسين . وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبتة ؛ وقد يوجد فيه القياس إذا /٢٧/ كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن بَ ليست موجودة في شيء من أَ وموجودة في كل شيء من حَ ، فليست أَ في شيء من حَ . /٥/ ومن أجل أن بَ مفروضة ليست في شيء من أَ والسالب الكلي يتكافؤ في الرجوع ، فليست أَ في شيء من بَ ، وبَ مفروضة في كل شيء من حَ ، فليس أَ في شيء من حَ . وقد وضح هذا بما قدّمناه من القول في الشكل الأول . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من أَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فإن حَ غير موجودة في شيء من أَ لأن حَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ موجودة في كل أَ . فليس حَ في شيء /١٠/ من أَ ، وقد رجع هذا أيضاً إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلي قد

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : مقدّم .

(٤) ف : الوضع .

بتكافؤاً ، فتصير \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{c} . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

> ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع إلى المحال < .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [٧٠أ] الحدود على ما قلت .
١٥/ ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطرار من الآتي في البدء . فإن قلت \bar{b} على كل شيء من \bar{a} ومن \bar{c} ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحلي والإنسان — وغير الموجود : الجوهر والحلي والحجر ، والأوسط منهما الجوهر . — وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن \bar{b} مقولة على شيء من \bar{a} ، ولا من \bar{c} . فحدود الموجود : الخط والحلي والإنسان — وغير الموجود : الخط والحلي /٢٠/ والحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ووُجِدَ القياس^١ ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياس^٢ باضطرار .

٢٥/ فأما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منهما : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله (أعني إن كان الكبير موجباً ، كان الصغير سالباً) ، وإن كان /٣٠/ الكبير سالباً كان الصغير موجباً) فمن الاضطرار أن يكون قياس^٣ جزئي . مثال ذلك أنه إن كانت \bar{b} غير موجودة في شيء من \bar{a} ، وموجودة في بعض \bar{c} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} غير موجودة في بعض \bar{c} ، لأن \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} ، و \bar{b} في بعض \bar{c} ، فلن يوجد \bar{a} في بعض /٣٥/ \bar{c} : فَرَجَعَ هذا القياس^(١) أيضاً إلى الشكل الأول .

وأيضاً إن كانت \bar{b} موجودة^٤ في كل شيء من \bar{a} وغير موجودة^٥ في

(١) مضمومة السين في الأصل .

بعض حـ ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض حـ . فإن لم يكن كذلك فلنكن إذا أ موجودة في كل حـ ، وقد فُرضت ب موجودة في كل أ . فقد وجب إذا أن تكون ب موجودة في كل حـ ، وقد كان ٢٧/ب/ فُرض أن ب غير موجودة في بعض حـ . وأيضاً إن كانت ب موجودة في كل أ وغير موجودة في كل حـ فقد يكون قياس أن أ غير موجودة في كل حـ [٧٠ ب] . والبرهان على ذلك مثل الذي قبله . فإن كانت ب غير موجودة في كل أ وموجودة في كل حـ ، لم يكن قياس . فحدود ٥/ الموجود : الحى والجوهر والغراب - وحدود غير الموجود : الحى والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت ب موجودة في بعض أ وغير موجودة في شيء من حـ . فحدود الموجود : الحى والجوهر والحجر - وحدود غير الموجود : الحى والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلى من الرأسين مخالفاً ^(١) الجزئى في شكله ، فقد تبين متى يكون قياس " ، ومتى لا يكون ، فأما إذا كانا متشابهين في الشكل ، وذلك أن ١٠/ يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياس " أليته . فليكونا أولاً سالبين وليكن الكلى هو الرأس الكبير ، فتكون ب غير موجودة في شيء من أ وغير موجودة في بعض حـ ، فلن يكون قياس " ، لأنه قد يُستطاع أن تكون أ ١٥/ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : الأسود والثلج والحى ، وأما حدود الموجود في كل ^(٢) فلن يوجد ، إذ صارت ب غير موجودة في بعض حـ .

(١) ص : مخالف .

(٢) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمات سالبتان : كبرى كلية وصغرى جزئية ، ويتبع منها : كل ولا واحد ، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية : من قبيل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

وقد يجوز أن يوجد في بعض . ولو كانت \bar{A} توجد في كل \bar{C} وقد فُرِصَتْ \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{A} لكانت \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، ولكن \bar{B} قد يجوز — إذ كانت \bar{B} مفروضة غير موجودة في بعض \bar{C} — أن تكون موجودة في بعض \bar{C} ، وألا تكون موجودة في شيء منها . فلن (١) /٢٠/ يستطيع أن يؤتى بحدود الموجود في كل ، ولكن يُعرَف أنه لا يكون قياس من قبيل أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} وغير موجودة في شيء منها ، وهي إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياس . فبين أنه لا يكون الآن أيضاً قياساً باضطرار .

فليكونا موجبتين وليكن الكلّي هو الرأس الكبير أيضاً [١٧١] فتكون \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} فلن يكون قياس ، لأنه يُستطاع أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{C} وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : البياض /٢٥/ وقُفُنُس والحجر . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . فإن كان الكلّي هو الرأس الصغير وكانت \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} وغير موجودة في بعض \bar{A} ، فقد يُستطاع أن يوجد \bar{A} في كل \bar{C} وألا يوجد /٣٠/ في شيء منها . فحدود الموجود : الأبيض والحلي والغراب ؛ وما ليس بموجود : الأبيض والحجر والغراب . — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبتين ، فحدود الموجود : الأبيض والحلي

(١) ت : إنما لم يمكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التي من سالتين : العظمى كلية والصغرى جزئية — لشيئين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي الجزئية وفهمنا بذلك : ليس كل — بعض ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا ، أعني أن : لا كل ، وهو النتيجة ، نقیض : كل ، الذي نحن في طلبه ، والآخر أنا إذا وضعنا نقیض قولنا : وهو أنه تنهياً حدود تنتج : كل ، ووضعنا \bar{A} على كل \bar{C} ، وألفنا من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولوجموس ، فإنه ينتج نقیض المقدمة الصغرى على هذا المثال .

والفَقْتَسُ ، وما ليس بموجود : الأبيض والحلي والثلج .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، أنه لا يكون قياسٌ ألبتة ؛ لا ولا يكون أيضاً ٣٥/ إذا كان الأوسط موجوداً في البعض في كل ^(١) واحد من الرأسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً ^(٢) في البعض من أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كلها : الأبيض والحلي والإنسان - وحدود غير الموجود : الأبيض والحلي وغير النامي .

٢٨/ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجد القياس فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ^(٣) ما وصفنا . وإن وجد في الحدود كذلك فمن الاضطرار أن يكون قياس . وقد عُرِفَ أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، ٥/ وإنما يكمل إذا ألحق ^(٤) فيها أشياء : إما مما يوجد باضطرار من الحدود الموضوعة ، وإما من شريطة ^(٥) توضع عند استعمال ^(٦) البرهان على جهة الخلف . وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [انقضى الشكل الثاني] .

(١) ف : من .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف : كما .

(٤) مضمومة المهززة في الأصل .

(٥) ت : يعني أنا نشترط عندما نريد تبين نتيجة القياس بالخلف - بأن نقول : إنه

إن كانت كذباً فليوضع أن نقيضها صدق ، - وهذا هو اشتراط .

(٦) ت : يعني عندما نلتمس أن نبين نتيجةنا بالقياس السابق إلى الكذب .

< الشكل الثالث >

١٠/ فإن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه ، فإنني أسمي هذا : الشكل الثالث . - والأوسط هو الذي يقالان عليه ؛ والرأسان < هما > المقولان ؛ والكبير منهما أبعدُ من الأوسط ، والصغير ١٥/ أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع . - وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا ما كانت الحدود عند الأوسط كلية أو غير كلية .

فإذا كانت كلية وكانت آ وحـ موجودتين في كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون آ في بعض حـ ، لأن الموجب قد يرجع ، فتكون ب موجودة في بعض ٢٠/ حـ - وقد كانت آ موجودة في كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة في بعض حـ ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، وبما نضع ^(١) . فلنهما إذا كانتا موجودتين في كل ب وأخذ بعض ب وهو حـ ، فإن آ وحـ موجودتان ^(٢) ٢٥/ فيه . فقد صارت آ موجودة في بعض حـ ^(٣) .

وإن كانت حـ موجودة في كل ب وآ غير موجودة في شيء منها ،

(١) ف : وبافتراض . - ترجمة لكلمة εἰθε وهو عملية برهنة فيها يوضح جزء من تصور محمول عليه تصور آخر سلباً أو إيجاباً ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين .

(٣) ت : في نسخة الفاضل يجبي : ها هنا غلط من أصل الكتاب - > لا ندرى أين الغلط ، إذ هو مطابق للنص اليوناني ومفهوم - الناشر < .

فإنه قد يكون قياس " أن أ غير موجودة في بعض حـ اضطراباً . وقد يبين ^(١) ذلك إذا قُلِّبَتْ مقدّمة " حـ ب . ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، بمترلة ذلك الأوّل ^(٢) .

فأما إن كانت حـ غير موجودة في شيء من بـ و أ موجودة في كل شيء / ٣٠/ منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود في الكل : الحي والفرس والإنسان — وما ليس بموجود [١٧٢] في شيء : الحي وغير النامي والإنسان . وكذلك أيضاً إذا كانا غير موجودتين في شيء من بـ فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحي والفرس وغير النامي — وما ليس / ٣٥/ بموجود : الإنسان والفرس وغير النامي . والأوسط منها غير النامي .

فقد وضح أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس ، إذ الرأس الأوّل موجود في بعض الرأس الأخير ؛ فأما إذا كانا / ٢٨/ ب/ سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالِباً والآخر موجباً وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس " أن الرأس الأوّل ليس بموجود / ٥/ في بعض الرأس الأخير . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياس " . فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط — أيهما كان — والآخر جزئياً ، وكانا كلاهما ^(٣) موجبين ، فمن الاضطراب أن يكون قياس . وذلك إن كانت حـ موجودة في كل بـ و أ موجودة في بعضها ، فمن الاضطراب

(١) ف : نجد .

(٢) وذلك بأخذ تقيضة النتيجة (كل حـ هي أ) كبرى في قياس من الضرب الأوّل في الشكل الأوّل ، ينتج : كل حـ هي أ ؛ كل بـ هي حـ ؛ ∴ كل بـ هي حـ — وهذه النتيجة تقيض الكبرى : لا واحد من حـ هو أ .

(٣) ص : كليهما .

أن يكون \bar{A} في بعض \bar{C} ، لأنه قد يرجع الموجب \bar{B} فتكون \bar{B} موجودة في بعض \bar{A} وقد كانت $\bar{C}/10/$ موجودة في كل \bar{B} ، فتكون \bar{C} في بعض \bar{A} إذاً موجودة في بعض \bar{C} . وأيضاً إن كانت \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} وكانت \bar{A} موجودة في كل شيء من \bar{B} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} . وبيان ذلك هو بيان الذي قبله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالموضع على ما بيننا فيما تقدم .

فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو $10/$ الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فيكون قياس . وذلك إن كانت \bar{C} موجودة في كل \bar{B} وكانت \bar{A} غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{A} [٧٢ب] غير موجودة في بعض \bar{C} . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها و \bar{C} موجودة في كل \bar{B} ، ف \bar{A} إذاً موجودة في كل \bar{B} ، وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى $20/$ الإحالة ^(١) إذا أخذ شيء هو بعض \bar{B} مما لا يوجد في \bar{A} .

فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} و \bar{C} غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود في كل ^(٢) : التاممي والإنسان والحي ^(٣) . وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد ، إذ صارت \bar{C} قد توجد في بعض $\bar{B}/25/$ ولا توجد في بعض . وإذا كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} و \bar{C} موجودة في بعضها ، فإن \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} ، فلن يجوز إذاً أن توصف أنها

(١) ف : الاستحالة .

(٢) ف : الكل . - أي في الحمل الكلي .

(٣) ت : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سقط : تركبت الحدود . - (لا وجاهة لهذا التصحيح - الناشر) .

غير موجودة في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودة في بعضها ، فلنراها ٣٠/ غير محدودة . فقد وضح أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان الكبير منهما هو السالب فقد يكون قياس . وذلك إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} و \bar{C} موجودة في بعضها ، فإن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} . ويتبين ذلك وبصير إلى ٣٥/ الشكل الأول إذا قلبت مقدمة $\bar{C} \bar{B}$. - وإن كان الصغير منهما هو السالب فلن يكون قياس ^(١) . فحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي ، وحدود غير الموجود الحي والعلم والمائي ^(٢) ولن ^(٣) يكون قياس إذا كانا كلاهما ^(٤) سالبين وأحدهما كلياً والآخر جزئياً . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً ٢٩/أ عن الأوسط ^(٥) : الحي والعلم والمائي ، وحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي ^(٦) ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلي : الغراب والثلج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت $\bar{C} \bar{A}$ قد توجد في بعض ؛ ولا توجد في بعض ، وإذا كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{C} و \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} [٧٣أ] تصير \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} وقد وضعت بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قبيل أنها غير محدودة كما وصفتنا .

وإذا كان كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين

(١) ص : تكون قياساً - ويصح أيضاً .

(٢) ف : البحري . (وفي الاصل اليوناني : البري - الناشر) .

(٣) ف : ولا .

(٤) ص : كليهما .

(٥) أي محمولاً على الأوسط حملاً كلياً .

(٦) ت : سرياني : البري . (وهو الأقرب إلى اليوناني - الناشر) .

أو كان أحدهما موجوداً والآخر غير موجود أو كان أحدهما موجوداً في بعض والآخر ليس بموجود في الكل، أو كانا غير محدودين^(١)، فلن يكون قياس ألبتة. فحدود الموجود العامة لها : الحي والإنسان والبياض ، وحدود غير الموجود : الحي وغير النامي والبياض^(٢) . /١٠/

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون ، وتبين أنه إذا كانت الحدود على ما وصفت فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياساً فالحدود على ما وصفت اضطراراً . وتبين أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد^(٣) فيها^(٤) . /١٥/ وتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي : لا سالب ، ولا موجب .

- ٧ -

<الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة . رد الأقيسة>

وقد وضح^(٥) في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التي قد وصفنا - موجبين وكان الحدان العاليان^(٦) جزئيين ، أو سالبين - فلن يجب شيء^(٧) /٢٠/ باضطرار . فإنه إذا كان كلا^(٨) الحدين مهمليين أو

(١) ف : موجودين .

(٢) ف : الأبيض .

(٣) ت : يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض .

(٤) ت : بخط أبي بكر : شيء آخر .

(٥) ت : يريد أنه وضع في التصريح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون

قياس : موجبتين كانت المقدمتين أو سالبتين ، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين ؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية ١١

(٦) ص : الحدين العاليين .

(٧) ص : كلي .

سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس باضطرار ؛ وإنه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالب كلياً فإنه قد يكون قياسٌ في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير ، وذلك إن كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} أو بعضها ، و \bar{b} غير موجودة $/25/$ في شيء من \bar{c} ، فإن المقدمتين إذا قُلبتا صارت \bar{c} غير موجودة لبعض \bar{a} اضطراراً . — وعلى هذا المثال الشكلان الآخريان ^(١) .

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

$/30/$ وتبين أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُيرت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول ^(٢) جزم $[73\text{ب}]$ وإما بالخلف . وكماها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ، وكماها بالخلف كما تكمل بوضع $/35/$ الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير : إن كان \bar{a} و \bar{c} موجودتين في كل \bar{b} ، فإن \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض \bar{c} فهي غير موجودة في شيء منها ، و \bar{c} موجودة في كل \bar{b} فتصير \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياس إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل $29\text{ب}/$ الأول ، لأنه قد وضح أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي وبعضها

(١) ص : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أي بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أي أنه يقصد الرد المباشر . — الناشر) .

إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت /هـ/ موجودة في كل ب و ب موجودة في شيء من ح ، فإن أ موجودة لبعض ح ، لأنها إذا لم توجد في شيء منها وكانت موجودة في كل ب ، فإن ب غير موجودة في شيء من ح وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب و ب موجودة في بعض ح ، فإن أ غير موجودة في بعض ح . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء من ح ، وهي غير موجودة في شيء من ب ، فتصير ب غير موجودة في شيء من ح . فهذا /١٠/ أيضاً إنما عُرِف من الشكل الثاني ، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ أ] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل ^(١) الأول ترتفع إلى هذه من الشكل الثاني . /١٥/ فبين إذاً أن هذه الجزئية تُرَفَّع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول . وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية /٢٠/ فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفِّعت إلى الكلية من الشكل الأول .

/٢٥/ فقد أثبتنا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نقي شيء ، وبينا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكل غير الشكل الذي هو منه ^(٢) .

[[انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ

(١) ف : من الشكل ...

(٢) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الموضع ما هذه حكايته : استتمت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليل بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلثمائة . والحمد لله ولي العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بإنعامه على جميع خلقه » .

الحدّثُ من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزءَ غير المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات ذوات الجهة []

- ٨ -

< في تأليف القياسات >

< القياسات ذوات الجهة - الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطرابيتين >

ولأن المقدمات المطلقة والاضطرابية والممكنة يخالف بعضها بعضاً - ٣٠/ وذلك أن أشياء كثيرة موجودة غير أن وجودها من غير اضطراب ، وأشياء أخرى ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون - فتبين أن المقاييس المؤلفة من صنف من هذه المقدمات مختلفة ، وليس حدودها واحدة ، ولكن القياس الاضطرابي من حدود اضطرابية ٣٥/ [٧٤ ب] والمطلق من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

أما الاضطرابية فقريبة من المطلقة ، لأنها يجهاث واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الاضطرابية . والمطلقة تكون قياساً ^(١) أو لا تكون . والفرق بينهما ^(٢) أن في الاضطرابية يزداد اسم الاضطراب على الحدود . وأما المطلقة فلإنها ٣٠/ أ/ تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرابية كرجوعها في المطلقة وبحد واحد بحد فيها القول على الكل ولا على شيء ^(٣) ، وفي سائر أنحاء الأشكال تبين بالعكس نتيجة القياس الاضطرابي على نحو ما تبينه فيها نتيجة القياس ٥/ المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية

(١) ص : قياس .

(٢) نمحتها : بينها .

(٣) عليها إشارة وفي الهامش : بخط أبي بكر رحمه الله .

واجبة^١ والحزئية سالبة ، فليس تتبين نتيجة القياس الاضطرابي على نحو ما تتبين نتيجة القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدمة الجزئية السالبة ؛ فيفرض منه حد^٢ لا يكون المحمول مقولاً^٣ على شيء منه ويعمل القياس عليه ، ١٠/ لأنه يكون اضطرابياً^(١) على هذه المقدمات . فإذا كان القياس اضطرابياً على هذا الحد المفروض . فإنه أيضاً اضطرابي على الحد الذي منه فُرض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

- ٩ -

< تأليف الوجودي^(٢) والاضطرابي في الشكل الأول^(٣) >

١٥/ وقد يَعرَضُ أن تكون النتيجة أحياناً اضطرابية إذا كانت إحدى المقدماتين اضطرابية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى ، كالقول بأن \bar{a} باضطراب في كل \bar{b} ، أو ليس في شيء^(٤) منها ؛ و \bar{b} في كل \bar{c} . فإذا أخذت المقدمات هكذا ، تكون \bar{a} باضطراب في كل \bar{c} ، أو ليس في^(٥) [٧٥ أ] ٢٠/ شيء منها . فلأن \bar{a} باضطراب في كل \bar{b} أو ليس في شيء منه ، و \bar{c} واحد من \bar{b} — هو بين أن \bar{a} باضطراب يقال على \bar{c} أولاً يقال . فإن لم تكن مقدمة \bar{a} اضطرابية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرابية . لأنه إن كانت ٢٥/ هكذا ، يَعرَضُ أن تكون \bar{a} في بعض \bar{b} بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأول والثالث . وذلك

(١) فوقها : بهذه .

(٢) الوجودي = التقريري .

(٣) موجودة بالهامش .

(٤) ضوقها : فيه (شيء منها) .

(٥) فوقها : فيه .

كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون \bar{b} من الأشياء التي يمكن ألا تكون a في شيء منها ؛ وأيضاً هو بين من الحدود أن النتيجة $a/30$ ليست باضطرابية ، مثل أنه إن كان a متحركاً و b حياً و \bar{c} إنساناً — فإن [كان] ^(١) الإنسان هو حي بالضرورة ، والحي متحرك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحركاً بالضرورة .

وكذلك يعترض^٢ إن كانت مقدمة a \bar{b} سالبة ، والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدم .

وأما في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرابية ، فالنتيجة اضطرابية ، فإن كانت الجزئية اضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية : $a/30$ واجبة كانت الكلية أو سالبة . — فلنكن أولاً الكلية اضطرابية بأن تكون a في كل b باضطراب ، و \bar{b} في بعض \bar{c} مطلقاً . فإذا a بالضرورة في بعض \bar{c} ، لأن \bar{c} موضوعة ل \bar{b} ، و a هي في كل b باضطراب . $a/40$ وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدم . فإن $a/30$ كانت الجزئية اضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطرابية — محال ؛ كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، $a/50$ وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود ^(٣) : فمتحرك وحي وأبيض .

(١) في الهامش : « الفاضل يجيبى قال : أظنه : كل إنسان » .

(٢) ص : حياً .

(٣) فوقها : فهي متحرك .

> أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المتقدمتين

اضطرارية والأخرى وجودية <

[٧٥ ب] فاما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة السالبة اضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، وإن كانت الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أولاً السالبة اضطرارية . وليكن كون \bar{A} في كل /١٠/ شيء من \bar{B} غير ممكن ، وليكن أيضاً \bar{A} في كل \bar{C} مطلقاً - فلأن السالبة ترجع ، فإن \bar{B} غير ممكنة أن تكون في شيء من A ، وأهي في كل \bar{C} ، فإذن \bar{B} ليس يمكن أن تكون في شيء من \bar{C} ، لأن \bar{C} موضوعاً لـ \bar{B} . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة \bar{C} سالبة ، لأنه إن لم تكن \bar{A} في شيء /١٥/ من \bar{C} فإنه لا يمكن أن تكون \bar{C} في شيء من \bar{A} . وأما \bar{A} ففي كل \bar{B} . فإذن ليس يمكن أن تكون \bar{C} في شيء من \bar{B} ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأول . فإذن ولا \bar{B} يمكن أن تكون في شيء من \bar{C} ، لأن السالبة ترجع .

فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . /٢٠/ فليكن \bar{A} في كل \bar{B} بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول ، وقد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذن ولا بهذه المقدمات تكون النتيجة اضطرارية . على أنه إن وُضع أنها /٢٥/ اضطرارية يعرض لـ \bar{C} بالضرورة أن لا تكون في بعض \bar{A} ، لأنه إن كانت \bar{B} بالضرورة ليست في شيء من \bar{C} ، فجاء بالضرورة ليست في شيء من \bar{B} ، وبهي في بعض A بالضرورة إذ كانت A هي في كل \bar{B} بالضرورة /٣٠/ فإذن \bar{C} بالضرورة ليس هي في بعض A . ولكن ليس بممتنع أن تكون \bar{A} من الأشياء التي يمكن أن تكون \bar{C} في كلها ، وقد تبين أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها

تحدث^(١) عن المقدمات باضطرار . فلتكن \bar{A} حيا ، و \bar{B} إنساناً و \bar{C} أبيض ؛
وليكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات $\bar{A} \bar{B} \bar{C}$ ، وهي : الحي
في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض ؛ فلذن : الإنسان
ليس في شيء $\bar{C}/35/$ من $[A76]$ الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة ، لأنه
قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس^(٢) ما دام الحي في شيء
من الأبيض . فلذن إذا نُظِمَت هذه المقدمات صارت النتيجة اضطرارية .
فأما وحدها^(٣) ، فلا . $\bar{C}/40/$

وعلى هذا المثال تكون نتيجة المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت $\bar{A}/31/$
المقدمات السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا
كانت الموجبة كلية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن
 $\bar{C}/5/$ أولاً السالبة كلية واضطرارية ، وذلك أن تكون \bar{A} باضطرار ليس
في شيء من \bar{B} ، وفي بعض \bar{C} . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن
تكون \bar{B} في شيء من \bar{A} و \bar{A} في بعض \bar{C} . فلذن \bar{B} بالضرورة ليس في
بعض \bar{C} . — وأيضاً : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدمة
 $\bar{A} \bar{B}$ الواجبة ، فإن كانت \bar{A} في كل \bar{B} بالضرورة ، و \bar{A} ليس في بعض
 \bar{C} ، فبين أن \bar{B} ليس في بعض \bar{C} ، لكن ليس باضطرار^(٤) . والحدود

(١) فوقها : تجب .

(٢) ت : يعني قوله : ولكن ليس ما دام الحي في شيء من الأبيض ، وقوله : إذا
نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — أن طبع الأمور
التي جمعت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً ، فألفت المقدمات
هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة
طبع الممكن .

(٣) ف : على الاطلاق .

(٤) فوقها : بضرورة .

التي بها يتبين /١٥/ ذلك هي التي بها بيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضاً إذا كانت السالبة اضطرارية وجزئية النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك من الحدود التي تقدمت .

- ١١ -

> أقيسة الشكل الثالث

التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية <

وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدمات كلية واجبة ، فإنها إذا كانت اضطرارية ^(١) فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة ، /٢٠/ وكانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، فلتكن أولاً ^(٢) المقدمتين /٢٥/ واجبتين ، وذلك أن تكون أ وب في كل ح ، ولتكن مقدمة أ ح اضطرارية ، ^(٣) فلأن ب في كل ح ، فإن ح في بعض ب من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئية واجبة . فليذن ، إن كان أ في كل ح بالضرورة ، وح في بعض ب ، كان أ بالضرورة في بعض ب - لأن ب موضوع أ ويكون [٧٦ ب] /٣٠/ الشكل الأول . كذلك يتبين إن كانت مقدمة ب ح اضطرارية ، لأن مقدمه ح أ ترجع جزئية وتصير ح في بعض أ وب في كل ح بالضرورة . فليذن ب في بعض أ بالضرورة . ولتكن أيضاً مقدمة أ ح

(١) ت : أي إن كانت إحداهما ضرورية : أيهما كانت ، وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : إذا كان إحدى المقدمتين ضرورياً (ص : ضروري) - عكس أرسطو غير الضروري ، وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

سالبة ، ومقدمة بـ حـ واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية ، فلأن حـ ترجع
 /٣٥/ على بعض بـ و أ بالضرورة ليس في شيء من حـ ، فلذا أ بالضرورة
 ليس في بعض بـ ، لأن بـ موضوع لـ حـ . فإن كانت الواجبة اضطرارية ،
 فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة بـ حـ واجبة واضطرارية ،
 ومقدمة أ حـ سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جزئية تكون
 حـ في بعض /٤٠/ بـ بالضرورة . فإن كانت أ ليست في شيء من حـ ،
 وحـ في بعض بـ بالضرورة ، فإن أ ليس في بعض بـ ، ولكن ليس
 بالضرورة ، لأنه /٣١/ بـ قد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن المقدمة
 السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية .

وأيضاً قد يتبين ^(١) ذلك من الحدود . فلتكن أ خيراً وبـ حياً وحـ
 قرساً . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرس بالضرورة ،
 ولكن /٥/ ليس بالضرورة : بعض الحي ليس خيراً — إن كان ممكناً أن
 يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ذلك ممكناً أن يكون كل حي خيراً ،
 فليُصير الحد إما تأمناً /١٠/ وإما مستيقظاً ، لأن كل حي قابل لهذين .

فقد بان إذن أنه إذا كانت المقدمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية
 فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين ^(٢) ، فإنه إن
 كانت /١٥/ الكلية اضطرارية فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو
 برهان ما تقدم ، لأن الجزئية الموجبة ^(٣) ترجع . فإذا كان بـ في كل حـ
 بالضرورة ، وأ موضوع لـ حـ ، فلذا بـ في بعض أ بالضرورة . وبالرجوع
 تكون أ في بعض بـ بالضرورة . وكذلك إن كانت مقدمة أ حـ كلية
 واضطرارية ، /٢٠/ [٧٧] لأن بـ موضوع لـ حـ . فإن كانت الجزئية

(١) نحتها : تبين .

(٢) فوقها : واجبتين .

(٣) فوقها : الواجبة .

اضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية . فلتكن مقدمة بَ حَ جزئية واضطرابية ، ولتكن أَ في كل حَ لا بالضرورة . فإذا رَجَعَتْ مقدمة بَ حَ يكون /٢٥/ الشكل الأول وتكون المقدمة الكلية فيه لا اضطرابية ، والجزئية اضطرابية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرابية . فإذاً : ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرابية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن أَ مستيقظاً وبَ ذا رجلين /٣٠/ وحاحياً - فَبَ بالضرورة في بعض حَ وأَ في كل حَ ، وليس أَ في بَ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرجلين مستيقظاً . وكذلك يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقدمة أَ حَ جزئية واضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية ، فإن كانت إحدى المقدمتين واجبة ، والأخرى /٣٥/ سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرابية فالنتيجة اضطرابية ، لأنه إن كانت أَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَ وبَ في بعض حَ فإن أَ بالضرورة ليس في بعض بَ . فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرابية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرابية هي : يقظان وحي وإنسان ، والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت /٤٠/ الجزئية الواجبة اضطرابية ، فالحدود هي : يقظان وحي وأبيض ، لأن الحي بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، /٣٢/ وليس بالضرورة البقظان ليس في بعض الحي . فإذا كانت الجزئية السالبة اضطرابية ، فلنستعمل من الحدود مثل : ذي الرجلين والمنحرك والحي . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين ^(١) .

(١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان .

> مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذات الجهة الاضطرارية <

فهو ^(١) بَيِّنُ ^(٢) أنه ^(٣) لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من
٥/ غير أن تكون كلتا المقدمتين مطلقتين . فإن القول الاضطراري قد ينتجه
قياسٌ توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية ، وأنه في الاضطراري والمطلق ^(٤) :
واجبة ١٠/ كانت ^(٥) المقاييسُ أو سالبة ، فإن إحدى المقدمتين شبيهة لا
محالة بالنتيجة - أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدمة
مطلقة ، وإن كانت اضطرارية كانت المقدمة اضطرارية . فإذاً هو بَيِّنُ
أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة اضطرارية
أو مطلقة . وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري
والمطلق ، وما الفصل بينهما .

(١) ت : قال الفاضل يحیی : وجدت في نقل قدیم هذا الموضع علی هذه الحکایة :
« فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين .
فأما المضطرة فقد تكون » .

وفي نقل آخر : « فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين
بالثلاثة الحدود بما هو موجود » .

(٢) ت : وأيضاً فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود
كلتا المتقدمتين (ص : كلتي) .

(٣) ت : يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدمتان كلتاهما
موجبتين .

(٤) ت : يعني في هذا الموضع بقوله : « المطلق » : الموجب ، وإنما هذا القول خبيره
بالأشكال الثلاثة .

(٥) ص : كلي .

< في الممكن >

/١٥/ فلتتكلم ^(١) الآن على الممكن متى يكون ^(٢) عليه قياس ، وكيف ^(٣) ، وبماذا ^(٤) .

فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطراري ؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود /٢٠/ لم يَعرِضْ من ذلك محال ، لأن الاضطراري إنما سمي ممكناً باشتراك الاسم . فأما أن يكون هذا الذي حدّدناه هو الممكن فإنه بَيِّنٌ من القضايا الموجبة والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحالٌ أن يكون ، واضطراري ألا يكون — إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . فإذاً والقول المناقض لهذا : وهو يمكن أن يكون ، /٢٥/ وليس بمحال أن يكون ، ولا اضطراري أن لا يكون — إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما السالبة . فإذاً ^(٥) الممكن غير اضطراري ؛ وما هو غير اضطراري فإنه ممكن .

وقد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، لست /٣٠/ أعني : الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً رجعت

(١) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أولاً الممكن .

(٢) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٣) ت : يعني : بأي تركيب .

(٤) ت : يعني : بأي شرائط .

(٥) فوقها : فإذا .

[١٧٨] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن^(١) ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون في كل الشيء ، فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن ٣٥/ غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً يمكن ألا يكون - فبيِّنْ إذن أنه إن كان يمكن أن يكون أ في ب ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يعرض في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي ٤٠/ ٣٢ب/ واجبة غير سالبة ، لأن قول^(٢) القائل : « يمكن » ، يُصيِّر القضية موجبة على نحو ما يُصيِّرُها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً^(٣) .

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فإننا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضريين : ٥/ الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطرار ، مثل أن يشيب الإنسان أو ينمسي أو ينقص - وفي الجملة ما كان مطبوعاً^(٤) أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غير باقي أبداً . فأما والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع^(٥) فيه إما أن يكون اضطرارياً، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب ١٠/

(١) فوقها : يمكن .

(٢) راجع قبل ف ٣ ص ٢٥ ب ٢١ (ص ١٤٧ ص ١٤ في هذا الكتاب) .

(٣) ص : أول .

(٤) فوقها : طبعياً .

(٥) فوقها : الطبيعي .

الآخر هو ^(١) غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذلك : أن يمشي الحيوان ؛ أو : إذا مشي حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدها .

فكل واحد من صنفين الممكن قد ينعكس على المقدمات المتناقضة . /١٥/ غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على الممكن ^(٢) الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ب] . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص ^(٣) عن مثل هذا الممكن . /٢٠/ وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعتمد > إلى < طلبه . وستحدد ذلك فيما نستانف تحديداً أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس من المقدمات الممكنة ؛ وما هو . فلأن القول أنه يمكن الشيء في الشيء - /٢٥/ قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه ، لأن القول أن أ

(١) ت : قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يجبي وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والدي وإنما نقله > ^(٥) أعزه الله من > السر ^(٥) < في وعارضت > الثقل ^(٥) < السرياني فوجدته فيه ، فينبغي أن يقرأ ولا يسقط .

(٥) تمزيق في الورق .

(٢) ت : يريد الكلام والـ > فحص < في الصناعات المهيئة وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

يمكن أن تكون مقولة على بَ يدل على أحد هذين : إما أن أ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن يقال عليها . فهو /٣٠/ بيِّن أن قول القائل إن أ يمكن أن تكون في كل بَ يكون على ضربين . فلنَقُلْ "أولاً" - إن كان بَ ممكناً في حَ وأ ممكن في بَ - أي قِياس يكون^(١) /٣٥/ وما هو؟ فإنه إذا أخذت المقدمات هكذا تكون ممكنة ، وأما إذا كانت بَ موجودة في حَ وأ ممكنة في بَ تكون المقدمة الواحدة مطلقاً والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة مثل ما فُعِلَ في المقاييس الآخر .

- ١٤ -

< تأليف الممكن في الشكل الأول >

فإذا كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ يكون قياساً /٤٠/ تاماً أن أ ممكنة في كل حَ . وذلك بيِّن من حد الممكن ، لأنه على نحو /٢٣٣/ ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [٢٧٩] . - وكذلك إن كانت أ لا يمكن أن تكون^(٢) في شيء من بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ ، فإن أ يمكن ألا تكون في شيء من حَ ، لأنه أن تكون أ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنة هو أن تُنفَى أ عن جميع ما هو بإمكان موضوع لـ بَ .

هـ/ فإن كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَ ، فإنه ولا قياس واحداً^(٣) يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رجعت في الإمكان مقدمة بَ حَ يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا /١٠/ تكون في شيء من حَ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حَ .

(١) تحتها : كان .

(٢) فوقها بالأحمر : يمكن ألا يكون .

(٣) ص : واحد .

وذلك قد قيل فيما تقدم . فلذا إذا كانت بـ في كل حـ ، وأ في كل بـ يكون ذلك القياس الأول^١ . وكذلك إن كانت المقدمات سالبتين ممكنتين ، أعني^(١) أنه إن كانت أمممكنة^٢ ألا تكون في شيء من بـ ، وبـ ممكنة^٣ ألا تكون في شيء / ١٥ / من حـ ، لأن بهذه المقدمات المأخوذة ولا قياس واحد^(٢) يكون . فلذا رجعت المقدمات يكون القياس . فهو يتبين أنه إذا وضعت المقدمة التي عند الطرف الأصغر سالبة^٤ أو كلتا^(٣) المقدمتين : < ف >^(٤) إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غير تام^٥ ، لأنه إنما نجب النتيجة عنه من الرجوع^(٤) / ٢٠ / .

فإن أخذت إحدى المقدمتين كلية^٦ والأخرى جزئية ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياس تام^٧ ، لأنه إن كانت أمممكنة في كل بـ ، وبـ ممكنة في بعض حـ ، فإن أمممكنة في بعض حـ . وذلك يتبين أيضاً من أحد الممكنة . وأيضاً إن أمكن ألا تكون أ في شيء من بـ ، وأمكن أن / ٢٥ / تكون بـ في بعض حـ ، فإنه ضرورة^٨ [٧٩ ب] يمكن ألا تكون أ في بعض حـ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم . فإن أخذت المقدمة الجزئية سالبة^٩ والكلية موجبة^{١٠} ، وكان وضع الحدود على نحو ما تقدم ، كمثل أن أمممكنة في كل بـ ، وبـ يمكن ألا تكون في بعض حـ ، فإنه لا يكون / ٣٠ / قياس من هذه المقدمات المأخوذة . فأما إذا رجعت المقدمة الجزئية وضعت بـ ممكنة في بعض حـ ، < فإنه > تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدم .

(١) فوقها بالأحمر : مثل .

(٢) ص : واحد .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت : في السرياني : إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام^{١١} ، وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري .

فإن كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف /٣٥/ الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مُرسَلَتَيْن ^(١) ، فإنه لا يكون قياسٌ "ألبتة" ، لأنه ليس شيء /٤٠/ يمنع أن تفضّل بَ على أ وتقال على أكثر مما يقال عليه أ . فليكن ما به /٣٣ب/ تفضّل بَ على أ > هو < حـ ؛ فـ أ ليست بممكنة في كل حـ ، ولا بممكنة أن لا تكون في شيء منه . ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون — إذ كانت المقدمات الممكنة ترجع وكانت بَ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه أ . وأيضاً هو بَيِّن من الحدود أنه /٥/ إذا كانت المقدمات هكذا يكون الحدّ الأوّل أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير ، ويكون أحياناً في كله باضطرار . فالحدود التي تعمّم هذه كلّها أما لما هو باضطرار . فحي " وأبيض ، وإنسان ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون : فحي ، وأبيض ، وثوب . فبيِّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياسٌ "ألبتة" لأن كل قياس إما أن يكون /١٠/ لما هو ، وإما أن يكون موجوداً لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو بيِّن أنه ليس يكون عن هذه المقدمات قياسٌ لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يُبْطِلُ القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، فقد بقي [٨٠] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن ^(٢) ، وذلك /١٥/ أيضاً محال ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأوّل أحياناً يكون بالاضطرار في كل الأخير ^(٣) ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء منه . فإذاً ليس يكون قياسٌ لما هو ممكن ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً .

(١) الرسالة هي مهلة السور ، وشأنها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حين بالسريرية . وما يتلو (ص : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالسريرية فهو نقل اسحق .

(٣) فوقها : الآخر .

وهو بَيِّن أنه إذا كانت الحدودُ كليةً في المقدمات الممكنة ، أبدأً يكون قياسٌ في الشكل الأول : موجبةٌ كانت أو سالبة . غير أن القياس ٢٠/ يكون عن المقدمات الموجبة تاماً ، وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ ^(١) الممكن في غير الاضطرابات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا ^(٢) : لأنه قد يُغفل ذلك أحياناً .

- ١٥ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول >

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الممكنة ٢٥/ عند الطرف الأكبر تكون القياسات كلها تامة وتكون النتيجة ممكنة على نحو ما حدّدنا الممكن . فإذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، تكون المقاييس كلها غير تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من ٣٠/ الأصغر بالضرورة وليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله . فليكن أ ممكنة في كل ب ، وليكن ب موجودة في كل ح ، فلأن ح موضوعة لـ ب و أ ممكنة في كل ب هو بَيِّن أن ٣٥/ أ ممكنة في كل ح ، والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدمة أ ب سالبة وكانت مقدمة ب ح موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة ٤٠/

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .

(٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ١٨١٣٢ (ص ١٧٤ س ٤ هنا) .

مطلقة فإن [٨٠ب] القياس يكون تاماً أن أ يمكن ألا تكون في شيء من /٢٣٤/ حـ . وهو بَيِّنٌ أنه إذا صُبِّرَت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن نُبَيِّنَ أنه تكون مقاييس بأن يَرْفَع الكلام إلى المُحال . وفي ذلك ما بَيَّنَّ أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدمات الموجودة ^(١) فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت أ موجودة ، فبالضرورة ب موجودة . /٥/ فأما ^(٢) < إن > كانت أ ممكنة فإن ب بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكرت ^(٣) من النظام فلتكن أ ممكنة وب غير ممكنة . فإذا كان الممكن في وقت ما هو ممكناً ^(٤) يجوز أن يكون ، وغير الممكن في وقت ما هو غير ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت أ ممكنة وب في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه /١٠/ يمكن أن تكون أ من غير أن تكون ب . وإن أمكن أن تكون أ من غير أن تكون ب ، فيجوز أن نصير أ إلى الوجود . لأن الشيء الذي كان في وقت ما ، كان هو موجوداً ^(٥) . فينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط ، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحاءها في ذلك واحدٌ . وليس ينبغي أن /١٥/ يُفْهَم من قولنا إنه إذا كانت أ موجودة فإن ب تكون موجودة أن أ شيء واحد ، وأن هذا الشيء الواحد يوجب شيئاً آخر ، لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن

(١) فوقها : المأخوذة .

(٢) فوقها : إذا .

(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع .

(٤) ص : ممكن .

(٥) ص : موجود .

وجود شيء أحد^(١) ، ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قيلت في القياس ، لأنه إن كانت حـ مقولة على دـ ، ودـ مقولة على ز ف حـ مقولة على ز بالضرورة . وإن كانتا كلتاهما ممكنتين ٢٠/ فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صيرر أحد المقدمتين^(٢) [٢٨١] أ والنتيجة بـ ، فإنه ليس فقط إذا كانت أ اضطرارية تكون بـ اضطرارية ، لكن وإذا كانت أ ممكنة تكون بـ ممكنة .

وإذا قد أثبتنا على ذلك فهو بَيِّن أنه إذا وُضِعَ كذبٌ غيرُ مُحالٍ فإن ٢٥/ الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال ، مثل ما إن كانت أ كذباً غير محال ، وبوجود أ توجد بـ فإن بـ أيضاً كذب غير مُحال . فلأنه قد تَبَيَّنَ أنه إذا كانت أ موجودة فتكون بـ موجودة ، وإذا كانت أ ممكنة ٣٠/ تكون بـ ممكنة . وموضوعنا أن أ ممكنة ف بـ إذن ممكنة ، لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشيء الواحد ممكناً وغير ممكن .

فإذا قد حَدَّثَتْ هذه الأشياء : — لتكن أ موجودة في كل بـ ، وبـ ممكنة في كل حـ ، فإذا بالضرورة أ ممكنة في كل حـ ، وإلا فلتكن أ غير ممكنة ٣٥/ في كل حـ ، ولتوضع بـ موجودة في كل حـ ، وذلك كذلك — إلا أنه غير محال . فإن كانت أ غير ممكنة في كل حـ وبـ موجودة في كل حـ ، ٤٠/ فإن أ ليس ممكنة في كل بـ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن قد كان موضوعاً أن أ ممكنة في كل بـ ، فإذا بالضرورة يمكن أن ٣٤/ تكون أ في كل حـ ، لأنه لَمَّا وُضِعَ كذبٌ غير محال عَرَضَ منه محال . وقد يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأول إذا وضع أن بـ موجودة في كل حـ ، لأنه إن كانت بـ

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات ،

موجودة في كل حـ وأ ممكنة في كل بـ ، /٥/ فإن أ ممكنة في كل حـ .
ولكن قد كان موضوعاً أن أ ليست ممكنة في كل حـ ، وينبغي أن تؤخذ
المقدمات الموجودة في الكل في غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان
[٨١ب] ما يشار إليه ، ولكن مُرسلاً^(١) ، لأن /١٠/ بمثل هذه المقدمات
تُعمَل المقياس ، لأنه إن أُخذت المقدمات موجودة في وقت محدود لا
يكون قياس ، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في
كل متحرك ، إذا لم يتحرك شيء غيره ، والمتحرك ممكن في كل فرس ،
ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضاً ليكن /١٥/ الطرف^(٢)
الأول حياً ، والأوسط متحركاً ، والآخر إنساناً ، ولتكن المقدمات
هذه الحدود مثل التي قبلها ، فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن
الإنسان بالضرورة حيٌّ ، فهو بَيِّن أنه ينبغي أن يوجد^(٣) الكلي في زمان
مرسل ، فلتكن أيضاً الكلية السالبة أ بـ ، ولتؤخذ أ غير موجودة في
شيء من بـ /٢٠/ ، ولتكن بـ ممكنة في كل حـ ، فإذا أ ممكنة ألا تكون
في شيء من حـ ، وإلا فلتكن غير^(٤) ممكنة . ولتوضع بـ موجودة في
كل حـ مثل ما فعلنا آنفاً^(٥) . فإذا أ بالضرورة موجودة في بعض بـ .
والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذا يمكن ألا يكون أ
في شيء من حـ ، لأنه لَمَّا /٢٥/ وضع كذب غير محال عَرَضَ منه
مُحالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو ما حَدَدْنَا الممكن ، ولكن
تكون أ ليس بالضرورة في شيء من حـ ، لأن هذه تقيضُ المقدمة التي

(١) مرسل = بدون تحديد زمني .

(٢) فوقها : يعني في زمان مشار إليه .

(٣) ت : نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل .

(٤) ت : أي بالضرورة أن يكون في البعض يضع تقيض النتيجة .

(٥) ت : يريد بقوله مثل ما فعل آنفاً ، أي نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذبا

غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبتين .

وضعت ، لأنه وضع أ بالضرورة في بعض حـ ، /٣٠/ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً نقيض^(١) المقدمة الموضوعية . وهو أيضاً بيّن من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلنكن أ غراباً وب مفكراً وحـ إنساناً ، فـ أ ليس في شيء من بـ ، لأنه ليس مفكر واحد غراباً . وأما بـ فممكنة في كل حـ لأن المفكر^(٢) في كل إنسان . /٣٥/ ولكن أ بالضرورة ليس في شيء من حـ . فليس إذن النتيجة ممكنة ولا أبداً اضطرارية . وبيان ذلك أن يكون أ متحركاً وب عالماً وحـ إنساناً ، /٤٠/ فـ أ ليس في شيء من بـ ، وب ممكنة في كل حـ ، والنتيجة [١٨٢] ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنساناً واحداً متحركاً ، ولا بالضرورة : /١٣٥/ إنساناً ما متحرك . فهو بيّن أن النتيجة هي أن أ ليست بالضرورة في شيء من حـ . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه . فإن صيرت السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا /٥/ يكون من هذه المقدمات قياساً ألبتة ، فإذا انعكست المقدمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدمة ، ولتكن أ موجودة في كل ب وب ممكنة ألا تكون في شيء من حـ . فإذا كانت الحدود على /١٠/ هذه الحال ليس يتعرّض شيء بالضرورة . فإن انعكست مقدمة بـ حـ وأخذت بـ ممكنة في كل حـ يكون قياساً مثل ما تقدّم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . وكذلك يعرض وإن كانت كلتا المقدمتين^(٣) سالبتين وكانت مقدمة أ ب مطلقة ومقدمة بـ حـ ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا /١٥/ انعكست المقدمة الممكنة يكون قياساً . فلتؤخذ أ غير موجودة في شيء من بـ ، وبـ

(١) تحتها : نقيضة .

(٢) فوقها : الضكر .

(٣) ص : كانتا كلتي المقدمتين ...

ممكنة ألا تكون في شيء من حـ ، فمن هذه ليس يكون شيء باضطراب .
 فإن أخذت بـ ممكنة في كل حـ إذ كان حقاً ونُزِحتْ مقدمة أ ب على /٢٠/
 حالها ، يكون أيضاً القياس الذي تقدّم . فإن وضعت بـ غير موجودة في
 شيء من حـ أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياس "البنة : سالبة"
 كانت مقدمة أ ب أو موجبة ^(١) . والحدود التي توجب ^(٢) ما هو
 بالضرورة : أبيض وحى وثلج . وأما ما يتبع ما لا يمكن أن يكون : فأبيض
 وحى وقير . فهو يبين أنه إذا كانت الحدود كلية ^(٣) ، وكانت إحدى
 المقدمتين /٢٥/ مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ب] المقدمة التي
 عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياس "أبداً . غير أنه أحياناً تكون
 النتيجة من المقدمات المأخوذة ، وأحياناً إذا انعكست المقدمة . وأما متى
 يكون كل واحد من هذين ، ولأي علة ، فقد قلنا . فإن أخذت إحدى
 المقدمتين جزئية ، /٣٠/ والأخرى كلية ، وكانت المقدمة التي عند
 الطرف الأكبر ممكنة : سالبة كانت أو موجبة ، والجزئية موجبة مطلقة ،
 يكون قياس "تام" على نحو ما كان يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان
 على ذلك هو كالذي تقدّم /٣٥/ .

فإن صُيِّرَت المقدمة عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ،
 وصُيِّرَت المقدمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت
 المقدمات أو ^(٤) موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون
 بالضرورة قياسات غير تامة . إلا أن منها ما يتسبّين برفع الكلام إلى
 المحال ، ومنها بانعكاس /٤٠/ الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدّم من

(١) فوقها : واجبة .

(٢) فوقها : نتيج .

(٣) نحتها : الكلية .

(٤) كذا : «أو» ، بدلاً من «إما» ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

المقاييس . وأما القياس الذي يتبين /٣٥ب/ بالانعكاس فهو إذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبة ممكنة : مثل ما إن كانت موجودة في كل ب ، أو غير /٥/ موجودة في شيء منه ، وب ممكنة ألا تكون في بعض ح ، وارتفعت مقدمة ب ح - في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدمة ب ح جزئية سالبة مطلقة < ف > ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة /١٠/ مطلقة موجبة ^(١) : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض وحي وقير . وينبغي أن يؤخذ البرهان ^(٢) ^(٣) من مقدمات مهملة .

فإن صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ، وممكنة أم مطلقة - فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياس ألبته . ولا إذا كانت /١٥/ المقدمات جزئية أو مهملة : ممكنة [٨٣] كانت أو مطلقة ، يكون قياس ألبته . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . والحدود التي تنتج اضطرارية موجبة : حي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج « ما لا يمكن أن يكون » : /٢٠/ فحي وأبيض وثوب : فهو بيسن أنه إذا صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأكبر ، أبداً يكون قياس . وأما إذا صيرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيء ألبته .

(١) فوقها : واجبة .

(٢) ت : يعني أن البرهان يؤخذ من أن المقدمات مهملة :

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها - وهو : حي - مسلوب من الأصغر - وهو الثلج - من الاضطرار ، - قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقدمات مهملة ، أي تصدق مع المقدمة ونقيضتها . فلذلك هي غير محدودة ومهملة .

< تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول >

فأما إذا كانت إحدى المقدماتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفاً . ويكون تاماً إذا صُيِّرَت المقدمةُ الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون /٢٥/ ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدمات موجبة : كلية كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدمات موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كلية كانت المقدمات /٣٠/ أم غير كلية . وينبغي أن يؤخذَ الممكن في النتيجة على نحو ما أخذَ فيما تقدم أولاً ؛ وليس يكون النتيجة الاضطرارية السالبة قياس تجيب النتيجة عنه . والذي « ليس هو باضطرار » غير الذي « باضطرار ليس هو » . وهو بَيِّن أنه إذا كانت /٣٥/ المقدمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} بالضرورة في كل B ، و B ممكنة في كل \bar{C} ، فيكون قياس غير تام : /٤٠/ أن \bar{A} ممكنة في كل \bar{C} . وأما أنه غير تام فهو بَيِّن من البرهان ، لأنه على نحو /١٣٦/ ما تبين فيما تقدم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضاً \bar{A} ممكنة في كل B ، ولتكن \bar{B} بالضرورة في كل \bar{C} ، فيكون من ذلك قياس تام [٨٣ ب] /٥/ أن : \bar{A} ممكنة في كل \bar{C} ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدمات الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أولاً السالبة اضطرارية بأن تكون \bar{A} غير ممكنة في شيء من B و B ممكنة في كل \bar{C} ، /١٠/ فيجب ألا توجد \bar{A} في شيء من \bar{C} . وإلا فلتوضع \bar{A} موجودة : إما في كل \bar{C} وإما في بعضها ، وقد كان موضوعاً أن \bar{A} غير ممكنة في شيء من B ؛ فلأن السالبة تنعكس هو بَيِّن أن \bar{B} غير ممكنة في \bar{A} و \bar{A} موجودة

في كل حـ أو في بعضها . فإذا بـ غير ممكنة أن تكون في شيء من حـ أو غير /١٥/ ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن بـ في كل حـ ، وهو بَيِّن أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موجود . فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن تكون أ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ وبـ بالضرورة موجودة في كل حـ ، /٢٠/ والقياس في ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست مما ^(١) ليس هو موجوداً ، ولكن مما ^(٢) يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أخذت . وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وُضِعَتْ أ غير موجودة في شيء من حـ ، وقد وُضِعَ أن أ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ /٢٥/ فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صُيِّرَتْ المقدمة السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدم . وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضاً ولا إذا كانا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو موجود هي : أبيض وحي وثلج . [١٨٤] وأما التي تنتج ما ليس بموجود ، /٣٠/ أعني نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحي وقير . وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما ليس موجوداً ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت أ غير ممكنة أن تكون في شيء من بـ وبـ ممكنة أن تكون في بعض حـ ، فإن أ يجب أن /٣٥/ تكون ليست في بعض حـ ؛ لأنه إن كانت أ موجودة في كل حـ و أ غير ممكنة في شيء من بـ ، فإن بـ غير ممكنة في شيء من أ . وإذا كانت أ موجودة في كل حـ ، فإن بـ غير ممكنة في شيء من أ . وإذا كانت أ موجودة في كل حـ ، فإن بـ غير ممكنة في شيء من حـ ؛ ولكن قد كان

(١) فوقها : بما .

موضوعاً^(١) أن بَ ممكنة في بعض حَ . وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة في القياس السالب اضطرابية مثل مقدمة بَ و حَ ، أو كانت الكلية التي /٤٠/ في القياس الموجب اضطرابية كمقدمة آ بَ ، < فسـ > ليس تكون النتيجة [٣٦ ب] مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . فإن صُيِّرَت الكلية عند الطرف الأصغر . : موجبةً كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرابية ، فإنه ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرابية هي : حي /٥/ وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة اضطرابية : فحي وأبيض وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرابية وكانت الجزئية ممكنة : فحي وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فحي /١٠/ وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحي وأبيض وقُفُنُس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني سالبة اضطرابية ، : فحي وأبيض وثلج ، وكذلك لا يكون قياسٌ إذا أُخِذَتُ المقدمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة /١٥/ موجبة : فحي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحي وأبيض وغير متنفس ، لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرابية ونتيجة سالبة اضطرابية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذا هذه الحدود نافعة في جميع هذه /٢٠/ النتائج . فهو بَيِّنٌ مما قد قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدمات ممكنة واضطرابية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في

(١) ص : موضوع .

المقاييس التي السالبة فيها اضطرارية^(١) فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو يبين أن ٢٥/ هذه المقاييس^(٢) كلها غير تامة ، وأنها تم بالمقاييس^(٣) التي ذكرتها قبلها .

- ١٧ -

< تأليف الممكن في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا^(٤) المقدماتين ممكنتين ليس يكون قياس^١ : موجبتين كانتا أم سالبتين أم كليتين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [٨٥] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون ألبتة قياس^٢ . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس ٣٠/ يكون أبداً . وكذلك أيضاً بعرض إذا كانت واحدة اضطرارية^٣ والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم أن^(٤) الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم .

وينبغي أن نبيّن أن المقدمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس ، مثل ٣٥/ أنه إن كانت \bar{A} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{B} ، فليس بالضرورة \bar{B} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{A} . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون \bar{B} في شيء من \bar{A} فلأن المقدمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدمات السالبة : ٤٠/ المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت \bar{B} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{A} .

(١) ت : يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت : أي تفهم أنه يريد الممكن الذي < هو > لا اضطراري ، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

فإنه /١٣٧/ يَتَبَيَّنُ أن بَ ممكنة أن تكون في كل آ ، وذلك كذب ، لأنه ليس - وإن كان المحمول ممكناً في كل الموضوع - يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول ، فإذاً ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضاً لأنه ليس بممتنع ^(١) إذا أمكن آ ألا تكون في شيء من بَ أن تكون بَ بالضرورة /٥/ ليس في بعض آ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقاً ^(٢) أن يقال أن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبين أولاً أن الاضطرابي [٨٥ب] ليس بممكن . وأيضاً ليس /١٠/ يتبين ، برفع الكلام إلى المحال ، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من آ كذباً ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بَ في شيء من آ صدقاً ، لأن إحداهما ^(٣) موجبة والأخرى سالبة ^(٤) . وإن كانت هذه حقاً ، فإن بَ بالضرورة في بعض آ . فإذاً : و آ بالضرورة في بعض بَ ، ولكن ^(٥) هذا محال » ؛ /١٥/ لأنه ليس إذا كانت بَ ليست ممكنة ^(٦) ألا تكون في شيء من آ ، فإن بَ بالضرورة في بعض آ . لأن القول أن بَ ليست ممكنة ^(٧) ألا تكون في شيء من آ على ضربين : أحدهما أن بَ في بعض آ بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض آ ليس في كل آ يمكن ألا يكون ،

(١) فوقها : يمتنع .

(٢) ص : صدق .

(٣) ص : أحدهما .

(٤) فوقها : أي متناقضين .

(٥) ت : يعني هذه الطريق التي سادت إلى الخلف محال .

(٦) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ...

(٧) فوقها : ليس بالإمكان .

كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة / ٢٠ / هو ممكن في كله . فإذا كانت بالقضية بأنه إذا كانت حـ غير ممكنة في كل د فإنها بالضرورة ليست في بعض حـ كذباً ، لأنه قد يجوز < بأن تكون حـ في كل د ، ولكنها في بعضها بالضرورة . من أجل ذلك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذا القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض / ٢٥ / أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بَيِّن أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو ما حددنا لا ينبغي أن توجد ^(١) النقيضة أن : الشيء [٨٦] في بعض الشيء بالضرورة ؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه . فإذا أخذ ذلك ليس يعرضُ محالٌ ألبتة . فإذا ولا قياس يكون . فهو بَيِّن / ٣٠ / مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

فإذا قد تبين ذلك ، فلتوضع أ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ ، وممكنة أن تكون في كل حـ ، فإذا فَعِيل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدمة ليس تنعكس ؛ ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ، لأنه / ٣٥ / إن وضع أن بـ ممكنة ^(٢) في كل حـ ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن أ يمكن أن تكون في كل حـ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بَيِّن أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت مطلقاً . وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً ، وليس / ٤٠ / يمكن أن يكون واحداً منهما ، لأنه إن وضع أنه موجب يتبين من الخلود أن ٣٧ ب / النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن أ أبيض وب إنساناً و حـ فرساً ؛ ف أ هي ممكنة / ٥٠ / أن تكون في أحد الحدين

(١) مهلة النقط تماماً في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

كلية ، وممكنة ألا تكون في شيء من الآخر . ولكن بـ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـ ، وليس يمكن ألا تكون فيه ، وهو بيّن أن بـ محال أن توجد في حـ ، لأنه ولا فرسَ واحداً ^(١) إنسان . وهو أيضاً بيّن أن بـ ليس يمكن ألا تكون في حـ ، لأنه بالضرورة : ولا فرسَ واحداً ^(٢) إنسان .

وقد تبين فيما تقدّم أن الاضطرابي ليس هو ممكناً ، فليس يكون إذن /١٠/ قياس . وكذلك يتبين وإن غير مكان السالبة أو إن أخذت كلتا ^(٣) المقدمتين موجبتين أو سالبتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود . > وإذا كانت إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتين أو مهملتين ، أو على أي نحو كان تعديل المقدمات ، كان البرهان بتلك الحدود < ^(٤) .

/١٥/ فهو بيّن أنه إذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين ، فليس ^(٥) يكون قياس "ألبتة" .

- ١٨ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني >

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقةً والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة /٢٠/ مطلقةً والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياسٌ أبداً : كليةً كانت المقدمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبذلك الحدود .

(١) ص : واحد .

(٢) ص : أخذ كلتي .

(٣) الزيادة نقلاً عن الأصل اليوناني .

(٤) ص : ليس .

فإذا كانت المقدمة الموجبة ممكنة والسالبة مطلقة ، يكون قياس .
 وبيان ذلك أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من B وممكنة في كل \bar{C} .
 /٢٥/ فإذا انعكست السالبة تكون B غير موجودة في شيء من \bar{A} ، و \bar{A} ممكنة
 في كل \bar{C} . فيكون قياس بالشكل الأول أن B يمكن ألا تكون في شيء
 من \bar{C} . وكذلك يعرض إن صيرت السالبة عند \bar{C} . وأما إن كانت كلتا ^(١)
 المقدمتين سالبتين ، وكانت الواحدة ^(٢) ممكنة والأخرى مطلقة ، فانه ^(٣)
 ليس يجب /٣٠/ عن هذه المقدمات شيء باضطرار . فإذا انعكست
 المقدمة الممكنة يكون قياس أن B يمكن ألا تكون في شيء من \bar{C} كما
 كان يعرض فيما تقدم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . فإن صيرنا
 كاتاهما ^(٤) موجبتين ، ليس يكون قياس /٣٥/ . أما الحدود التي تنتج
 نتيجة موجبة مطلقة فهي : صحة وحي وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة
 سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة :
 كلية كانت أم جزئية ، $> ف <$ ليس يكون قياساً ألبتة . وذلك يتبين كما
 يتبين /٤٠/ في المقاييس التي قبل هذه وبذلك ^(٥) الحدود . [٢٣٨] .

وأما إذا كانت المقدمة السالبة مطلقة $> ف <$ يكون قياس بالانعكاس ،
 كما كان الأمر في المقاييس التي قبل . وأيضاً إن كانت كلتا ^(٦) المقدمتين
 سالبتين /٥٠/ وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات

(١) ص : كلي .

(٢) فوقها : إحداهما .

(٣) تحتها : فان .

(٤) ص : كليهما .

(٥) فوقها : بتلك .

(٦) ص : كلي .

الماخوذة شيء^(١) باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس^(٢) ، كما يكون^(٣) فيما تقدم من المقاييس . فإن أخذت المقدمة السالبة^(٤) مطلقة جزئية ، فإنه ليس يكون قياس^(٥) : موجبة^(٦) [١٨٧] كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياس^(٧) إذا كانت كلتسا المقدمات مهملتين أو جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وبذلك^(٨) الحدود .

- ١٩ -

< تأليف الممكن والضروري^(٩) في الشكل الثاني >

فإن أخذت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت ١٥/ السالبة اضطرارية ، يكون قياس^(١٠) ليس « أنه يمكن ألا يكون » فقط ، ولكن^(١١) « أنه ليس موجوداً^(١٢) » فيه . فأما إذا كانت الموجبة اضطرارية^(١٣) فليس^(١٤) يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون أ بالضرورة غير موجودة في شيء من ب^(١٥) وممكنة في كل ح^(١٦) . فإذا انعكست السالبة تكون ب^(١٧) بالضرورة غير ٢٠/ موجودة في شيء من أ ، وأمكنة في كل ح^(١٨) ، فيكون قياس^(١٩) أيضاً بالشكل الأول أن ب ممكنة^(٢٠) ألا تكون في شيء من ح^(٢١) .

(١) فوقها : كان .

(٢) فوقها : بتلك .

(٣) فوقها : الاضطراري .

(٤) فوقها : ولكنه .

(٥) ص : موجود .

(٦) ص : ليس .

(٧) تقرأ في الأصل : فكون ، والفاء مهملة التقط .

(٨) فوقها : يمكن .

وهو يتبين مع بيان ذلك أن بَ غير موجودة في شيء من حَ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَ وآ غير ممكنة في شيء من بَ . فإذا آ غير ممكنة في بعض حَ ، ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل حَ . وعلى هذا النحو يتبين ذلك [ف] إن ٢٥/ صيرت السالبة عند حَ . — ولتكن أيضاً الموجبة اضطرارية^(١) والأخرى ممكنة^(٢) ، مثل أن آ يمكن أن^(٣) لا تكون في شيء من بَ ، ولتكن آ في كل حَ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياس^(٤) ألبتة^(٥) ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون بَ بالضرورة غير موجودة في حَ . وبيان ذلك ٣٠/ أن تكون آ أبيض بَ إنساناً ، حَ ققنُس ، فالأبيض في كل ققنُس بالضرورة ، ويمكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان^(٦) بالضرورة ليس في شيء من الققنُس . وهو بين أنه ليس يجب عن هذا النظام نتيجة^(٧) ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً . وأيضاً ولا اضطرارية ٣٥/ ، لأن الاضطرارية إما أن يجب عن مقدمتين اضطراريتين^(٨) أو إذا كانت السالبة [٨٧ب] اضطرارية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه للحدود ، وتكون بَ موجودة في حَ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون حَ ٤٠/ موضوعاً لـ بَ وتكون آ ممكنة^(٩) في كل بَ وموجودة في كل حَ بالضرورة ، مثل أنه إن كانت حَ يقظان ، وبَ حياً وآ متحركاً ، فالتحرك في كل ٣٨/ [ب] يقظان بالضرورة ويمكن في كل حي ، وكل يقظان حي . فهو يتبين أنه ليست تكون نتيجة^(١٠) سالبة مطلقة من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحياناً موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه ٥/ السوابل يجب ، فإذاً ليس يكون قياس^(١١) ألبتة^(١٢) .

(١) فوقها بالقلم الأحمر : ولتكن آ ممكنة ألا ...

(٢) تحتها : والأبيض لإنسان بالضرورة ...

(٣) ص : وإما .

وكذلك يتبين [و] إن حُوِّلت المقدمة الموجبة . فإن كانت المقدّمتان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالتين يكون قياس أبداً إذا انعكست المقدّمة الممكنة^(١) ، كما كان يعرض فيما تقدّم . وبيان ذلك أن توجد آ غير ممكنة في ١٠ب ، وممكنة ألا تكون في حـ . وإذا انعكست المقدّمتان حتى تكون ب غير ممكنة في شيء من آ ، وآ ممكنة في كل حـ يكون الشكل الأوّل . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدّمة آ حـ . — فإن وَضَعْنَا المقدّمتين موجبتين فليس^(٢) يكون قياس^(٣) ، /١٥/ لأنه بيّن أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدّمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبة اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت آ أبيض /٢٠/ وبـ ففقنس و حـ إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات^(٤) تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن ب بالضرورة ليس في شيء من حـ ، فإذا ليس يكون قياس^(٥) ألبته .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ؛ لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياس^(٦) أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . /٢٥/ وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدّمة الموجبة اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس ألبته ، لأن ذلك يتبين على نحو ما يتبين في المقاييس الكلية [١٨٨] وتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس ، [و] إذا أخذت /٣٠/ المقدّمتان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدّم في المقاييس الكلية . — فإذا كانت كلتا^(٧) المقدّمتين سالتين وكانت إحداهما^(٨) كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون

(١) ص : ليس .

(٢) فوقها بالأحمر : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب .

(٣) ص : كلّي .

(٤) ص : إحداهما .

قياس كما كان يكون فيما تقدّم . - وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدمتان مهملتين /٣٥/ أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبذلك الحدود . فهو بيّن مما قيل أنه إذا وضعت المقدمة السالبة كلية اضطرارية يكون القياس ^(١) أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أي سالبة ممكنة ، لكن /٤٠/ لما هو غير موجود ، أي سالبة مطلقة . فأما إذا ^(٢) وضعت الموجبة اضطرارية فلا ^(٣) يكون قياس "ألبّة" .

وهو بيّن أنه ^(٤) بترتيب ^(٥) واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياس أو لا يكون . وهو بيّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

- ٢٠ -

< تأليف الممكن في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدمتان ممكنتين ، /٥/ أو كانت إحداهما ^(١) ممكنة . فإذا كانت المقدمات ممكنة فبالحرّيّة النتيجة ^(٢) ممكنة . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداهما ^(٣) ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صيرت إحداهما ^(٤) اضطرارية وكانت

(١) فوقها : قياس .

(٢) فوقها : وإذا .

(٣) ص : لا .

(٤) ص : أن .

(٥) مهمة النقط كلها في الأصل .

(٦) ص : إحداهما .

(٧) هاتان الكلمتان مطبوعتان شيئاً .

(٨) ص : « إحداهما » ، وفوقها : « الواحدة » .

(٩) ص : إحداهما .

موجبة ، فإن النتيجة ليست /١٠/ تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة ^(١) كما كانت تكون فيما تقدم . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أولاً فيها .

فلتكن المقدمات أولاً ممكنة بأن يكون كلا A B ممكناً أن يوجد /١٥/ في كل $ح$. فلأن الواجبة تنعكس [٨٨ب] جزئية وكانت B ممكنة أن توجد في كل $ح$ ، فإن $ح$ ممكنة ^(٢) في بعض B فإذاً إن كانت A ممكنة في كل $ح$ و $ح$ ممكنة في بعض B ، فإن A ممكنة في بعض B لأنه يكون الشكل الأول . فإن كانت A ممكنة ألا تكون في شيء من $ح$ وكانت B /٢٠/ ممكنة في كل $ح$ ، فإنه يجب أن تكون A يمكن ألا تكون في بعض B ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس . فإن وضعت المقدمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما ^(٣) شيء ضرورة . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدم . لأنه إن كان كلا A B ممكناً ألا يكون في شيء من $ح$ /٢٥/ وانعكست المقدمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أولاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون A ممكنة /٣٠/ في كل $ح$ و B ممكنة في بعض $ح$ ، فيكون أيضاً الشكل الأول إذا انعكست المقدمة الجزئية ، لأنه إن كانت A ممكنة في كل $ح$ و $ح$ ممكنة في بعض B ، فإن A ممكنة في بعض B . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة B $ح$ كلية . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة A $ح$ سالبة .

(١) فوقها : ممكنة .

(٢) ص : ممكن .

(٣) فوقها : عنها .

(٤) ص : كلي .

ومقدمة بـ حـ موجبة ، /٣٥/ لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .
فإن صيرت المقدمتان سالبتين وكانت إحداهما ^(١) كلية والأخرى جزئية ،
فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . [٣٩ب] فإذا انعكست المقدمات يكون
قياس كما كان يكون فيما تقدم .

وأما إذا أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون
قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون أـ بالضرورة في كل بـ وغير ممكنة في
شيء منها . /٥/ أما حدود النتيجة الموجبة : فحـ وإنسان وأبيض . وأما
حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض .
[١٨٩] .

- ٢١ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة
تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما
تقدم /١٠/ من ترتيب الحدود . فلنكن أولاً المقدمات موجبة ، ولنكن أـ
موجودة في كل حـ ، وبـ ممكنة أن توجد في كل حـ . فإذا انعكست مقدمة
بـ حـ يكون الشكل الأول وتكون النتيجة أن أـ ممكنة في بعض بـ ،
لأنه حين كانت تكون المقدمة الواحدة في الشكل الأول ممكنة ، كانت
تكون النتيجة ^(٢) ممكنة . وأيضاً إذا كانت مقدمة أـ حـ سالبة ، وكانت
مقدمة بـ حـ واجبة ، /١٥/ وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون
ممكنة ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى
المقدمتين ممكنة في هذا الشكل ، /٢٠/ تكون النتيجة ممكنة . فإن صيرت

(١) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : أحدهما .

(٢) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بـ حـ مطلقة وكانت أـ حـ ممكنة .

المقدمة السالبة ممكنة عند الطرف الأصغر ^(١) ، أو صيرتا كليتهما ^(٢) سالبين ، فإنه يكون من هذه المقدمات الموضوعية قياس . وأما إذا قلبت الصغرى فيكون ^(٣) كما كان يكون فيما تقدم ^(٤) . فإن كانت إحدى /٢٥/ المقدمتين كلية والأخرى جزئية : واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو . لأنها ^(٥) كلها تم بالشكل الأول /٣٠/ فإذاً هو يبين أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن ب موجودة في كل ح ، ولتكن [٨٩ ب] آ ممكنة ألا تكون في بعض ح . فإذاً هو واجب ضرورة أن آ ممكنة ألا تكون في بعض ب ، /٣٥/ لأنه إن كان آ في كل ب بالضرورة ، وكانت ب موجودة في كل ح ، فإن آ بالضرورة في كل ح ، لأن ذلك قد تبين بدءاً ، ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة ألا تكون في بعض ح .

[٢/٤٠]

فإن أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

(١) ت : مصلح من السرياني .

(٢) ص : كليتهما .

(٣) ص : يكون .

(٤) ت : وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : « وإن صيرت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس كما لم يكن فيما تقدم . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها » .

(٥) ص : لأن .

< تأليف الممكن والضروري ^(١) في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتا ^(٢) $٥/$ المقدمتين موجبتين ، فيكون ^(٣) قياساً أبدأً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ، وسالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرارية فليس يكون عليها قياس . كما أنه $١٠/$ لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدمتين أولاً موجبتين بأن تكون $ا$ في كل حـ بالضرورة ، وبـ ممكنة في كل حـ ؛ فلأن $ا$ بالضرورة في كل حـ ، وحـ ممكنة $١٥/$ في بعض بـ ، فإن $ا$ تكون بالإمكان في بعض بـ ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبين إن وضعت مقدمة بـ حـ اضطرارية ومقدمة $ا$ حـ ممكنة . — فلتكن أيضاً إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون $ا$ ممكنة ولا في شيء من حـ ، وبـ في كل حـ باضطرار ، فيكون أيضاً الشكل $٢٠/$ الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات $[١٩٠]$ هكذا في الشكل الأول ، فإن النتيجة تكون ممكنة . — فإن كانت المقدمات ^(٤) السالبة $٢٥/$ اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك أن تكون $ا$ بالضرورة غير موجودة في شيء من حـ وبـ ممكنة في كل حـ .

(١) فوقها : الاضطراري .

(٢) ص : كلي .

(٣) ص : يكون .

(٤) فوقها : المقدمة .

فإذا ارجعت مقدمة بـ ح الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه /٣٠/
المقدمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدمات فيه هكذا ،
كانت آ غير موجودة في بعض بـ وبممكنة ألا تكون في بعضها . فإذا آ
غير موجودة في بعض بـ . — فإن صبرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر
سالبة . فلأنها إن كانت ممكنة تكون قياساً بالانعكاس المقدمة الممكنة ،
/٣٥/ كما كان يكون فيما تقدم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون
قياساً ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون آ في كل ب بالضرورة وتكون
أحياناً بالضرورة غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة
موجبة كلية هي : فرس وناثم وإنسان ناثم . وأما التي تجمع نتيجة سالبة
كلية : ففرس وبقظان وإنسان ناثم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية .
لأنه /٤٠/ إن كانت كلتا^(١) المقدمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة
لا مطلقة . [٤٠ب] وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدمة الواحدة سالبة
والأخرى موجبة وكانت الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية
فإن النتيجة تكون سالبة /٥/ مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس
الكلية ، لأنه بالشكل الأول ضرورة تم هذه المقاييس . فإذا كما عرض
في تلك المقاييس ، كذلك /١٠/ وفي هذه بالضرورة يعرض . فإن صُيرت
السالبة الكلية عند الطرف الأصغر فإنها إن كانت ممكنة تكون قياساً
بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس /١٥/ تكون قياساً . ويبين ذلك
على نحو ما يبين في المقاييس الكلية وبذلك الحدود .

فهو يبين في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون^(٢) ، ومتى لا

(١) ص : كلي .

(٢) ت : أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .

يكون ، ومتى تجمع نتيجة [٩٠ب] ممكنة ، ومتى مطلقة : وهذا أيضاً
بَيِّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تمُّ بالشكل الأول .

[] ثم القول في تأليف القياسات []

- ٢٣ -

< التطبيق الكلي للأشكال . - الرد إلى الشكل الأول >

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تمُّ بالمقاييس
٢٠/ الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحلُّ . وأما أن كل قياس (١) في
الجملة هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحدٍ من هذه
الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود .
وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، وإما أن يكون جزءاً أو بشرطة .
٢٥/ وأما القياس الذي يكون يرفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس
الذي يكون بشرطة . فلنتكلم أولاً على المقاييس الجزئية ، لأنه إذا تبينت
هذه تبينت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، وفي الجملة المقاييس
التي تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن \bar{a} مقول على \bar{c} أو غير مقول فيجب ضرورة
٣٠/ أن يوجد شيء مقول على شيء . فإن أخذ أن \bar{a} مقول على \bar{b} ،
يكون المأخوذ هو المطلوب أولاً . - فإن أخذت \bar{a} مقولة على \bar{c} وحده غير
مقولة على شيء ، ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على \bar{a} ، فإنه لا
يكون قياساً أثبتةً ، لأنه بصفة (٢) شيء واحد على شيء واحد لا يعرض

(١) فوقها : مقياس .

(٢) صفة = حمل .

شيء باضطرار . / ٣٥ / فإذاً يجب أن تضاف إلى ذلك مقدمة أخرى .
فإن أخذت مقولة على شيء آخر أو أخذت شيء آخر مقولاً على أ أو على
ح ، فإنه ليس شيء بمنح أن يكون قياساً ^(١) ؛ ولكنه لا يكون القياس على
ب بهذه المقدمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على [ب] و إذا
كانت ح في شيء آخر ، وذلك الشيء / ٤٠ / في آخر ، وذلك أيضاً في
آخر ، وكان ذلك غير متصل ب ب . لأننا نقول في الجملة إنه ولا قياس
واحداً ^(٢) يكون ألبتة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما [٤١] وسبط ^(٣)
مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل ^(٤) من مقدمات .
فأما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدمات التي على ذلك الشيء
[٤١] . / ٥ / وأما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدمات
التي لهذا على هذا . فمحال أن توجد مقدمة على ب إذا لم يوجد شيء
مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضاً محال أن توجد مقدمات أ ب على ح
إن لم يوجد شيء واحد / ١٠ / مشتركاً لهما ، ولكن لكل ^(٥) واحد منهما ^(٦)
أشياء ^(٧) يقال عليها خاصة أو يسلب عنها . فإذاً ينبغي أن يؤخذ شيء

(١) ص : قياس .

(٢) ص : واحد .

(٣) فوقها : وسط .

(٤) ت : أي القياس المطلق إنما يكون من المقدمات . وأما القياس الذي على الشيء
بعينه من أي شيء كان فإذاً يكون من المقدمات التي على ذلك الشيء من أي شيء
كان . وأما القياس الذي ليس بشيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدمات التي
لهذا على هذا .

(٥) ت : يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون
الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحمل على أحدهما
موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٦) فوقها : منها .

(٧) فوقها : شيئاً .

واحدٌ ونسباً بينهما يكون مَوْصِلاً للصِّفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورةً أن يوجد شيء مشتركاً لهما - وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل ١/٥/١ على حـ و حـ على بـ ، أو بأن تحمل حـ على كليهما ، أو بأن تُحمَل كلتا هما (١) على حـ ، وكأن ذلك هو الأشكال التي ذكرنا - فهو بَيِّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن آ على بـ ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون ٢٠/ كما يكون بوسط واحد .

وهو بَيِّن أن المقاييس الجزئية بالأشكال التي ذكرنا تم . وأما المقاييس التي يرفع الكلام إلى المحال فلإنما (٢) تم بواحدة من هذه الأشكال . فهو بَيِّن مما نقول : كل المقاييس التي تكون يرفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجةٌ جزئياً (٣) ، وأما المطلوب الأول فتوجبه شرطاً إذا عرض شيءٌ مُحال ٢٥/ بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس لاقطر والضلع مقدار مشترك

(١) ص : كليهما . - ت : والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تبين أن الحيوان على كل إنسان ، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما يفعل في برهان . الخلف ، وهو : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فتأخذ مقدمة مقراً (ص : مقور) بها وهي الحيوان على كل ناطق ، فينتج لها من : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان ، وموجود في كل ناطق - من الضرب الرابع من الشكل الثاني - : الناطق غير موجود في بعض الإنسان - وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس جزمي . والمطلوب الأول لما بطل نقيضة صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

(٢) ص : إنما .

(٣) ت : أما قوله جزئياً ، فمعنى ذلك نتيجة لقياس جزمي ، أي حملي ، ومعنى الكذب .

من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد .
 فالذي ينتج جزءاً هو أن الزوج ^(١) مساو للفرد . وأما الذي يتبين شرطاً فهو
 أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هذا القول
 الكذب ، لأن /٣٠/ هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع
 إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة . فلذا القياس جزءاً
 يكون على الكذب في المقاييس التي ترفع إلى المحال . وأما المطلوب
 الأول [٩١ ب] فيتبين ^(٢) شرطاً . وقد قلنا /٣٥/ فيما تقدم إن المقاييس
 الجزمية بهذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون سائر المقاييس الشرطية
 كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدمة المحولة فيها /٤٠/ أبداً
 يكون القياس الجزم . وأما المطلوب الأول فإنه يجب إما عن اصطلاح
 [٤١ ب] وإما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس
 إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل
 /٥/ قياس إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية .

- ٢٤ -

< الكيف والكم في المقدمات >

ولأنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة ومقدمة كلية ؛
 لأنه ^(٣) بلا مقدمة كلية [و] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون -
 غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب ، -

(١) ص : ساوي .

(٢) فوقها : فيبين .

(٣) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام
 الثلاثة التي ذكرها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ، وأفسد
 ذلك بإلزامه كل ولا واحد .

فليكن الشيء α / ١٠ / المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد في قوله : « كل » - ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة التي سبقته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلوب . فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقص استعمل الشيء المطلوب مقدّمة . α / ١٥ / وبيان ذلك في الأشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنُخرج إلى المركز خطي α ب . فإن أخذ أحد زاوية α + ح مساوية لزاوية α + د من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضاً إن أخذ زاوية α مساوية لزاوية α من غير أن تأخذ الزاوية ^(١) كلها التي تقطعه الدائرة ، وأنه إذا أخذ ^(٢) من زوايا متساوية بقي α / ٢٠ / منها زوايا متساوية وهي α هـ ^(٣) و α فإنه قد تقدّم في قوله المطلوب الأول . فهو إذن بيّن ^(٤) أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدّمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدّمات

(١) ت : قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .

(٢) ت : تبين أن زاويتي هـ د وهما على قاعدة مثلث أ ب ومتساويتان إذا أخذ أن

كل زوايا أنصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من

دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية يبقى الباقية متساوية .

وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط α و هو أحد قطري الدائرة ، والقوس التي

تقدرها من الدائرة وهي التي عند مساوية للزاوية التي عند ب يحيط بها قطرب والقوس

التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية

وهي د وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث ا ب وقوس د ح وزاوية α ح وهي

التي تحيط بها أيضاً قوس ا وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة

واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا هـ د ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة

المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أي نقص .

(٤) ص : أن .

كلية يتبين ، فإن الجزئي قد يتبين من مقدمات كلية ، وقد يتبين من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذاً إن كانت النتيجة كلية [١٩٢] فينبغي أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية قد يمكن ٢٥/ ألا تكون النتيجة كلية . وهو يتبين أن في كل قياس إما أن تكون كلتا ^(١) المقدمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغي ٣٠/ أن تتفق سائر الصفات ^(٢) . وهو يتبين متى يكون قياس ^(٣) مرسلًا ^(٤) ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً ، وأنه إذا كان قياس بالضرورة تكون ٣٥/ الحدود على نحو من الأنحاء التي ذكرنا .

- ٢٥ -

< تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو يتبين أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر وإن لم تكن النتيجة الواحدة لتبين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـ تتبين ^(٥) بمقدمتي آ ب وبمقدمتي حـ د أو بمقدمتي آ ب وبمقدمتي آ حـ ، لأنه ليس ٤٠/ شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن

(١) ص : كلي .

(٢) ت : يعني الممكن الذي ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوي .

(٣) ت : يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .

(٤) ت : أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق .

(٥) ت : المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا

كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس

كل إنسان بأبيض ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

[٤٢] المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة من مقدمتي A بـ بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة A بمقدمتي W و H وأيضاً مقدمة B بمقدمتي Z ث أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً ^(١) والأخرى قياساً . ولكن وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي A بـ C . فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس $5/$ واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة ^٢ واحدة محدود كثيرة . وأما على نحو ما تنتج A C من A بـ فمحال ، وإلا فلتكن H منتجة من A بـ C و W . فإذا بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبين أولاً أنه إذا كان قياس ^٣ فبالضرورة $10/$ تكون المقدمات هكذا . فلتكن A و B على هذه النسبة ، فإذاً تكون منها نتيجة إما H وإما إحدى C و W أو شيء آخر غير هذه [٩٢ ب] . فإن كانت النتيجة H فإن القياس يكون من مقدمتي A بـ . و C و W أيضاً ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً $15/$ منهما نتيجة : وهي إما H وإما إحدى A بـ وإما شيء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة H أو إحدى A بـ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط ^(٢) كثيرة . فإن كانت النتيجة غير H $20/$ فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة C إلى W نسبة يكون منها قياس ^٣ ، فإن أحدهما يكون باطلاً ، اللهم إلا أن تكون مأخوذة من أجل شيء ما مثل التقاط ^(٣) أو سر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكل لهذه . — فإن كانت من مقدمتي A بـ نتيجة غير H ، ومن $25/$ مقدمتي C و W إما إحدى A بـ أو شيء غيرهما ، فإن للمقاييس

(١) التقاطاً : بالاستقراء .

(٢) فوقها : بحدود .

(٣) التقاط : استقراء .

تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هـ . فإن لم يكن من مقدمتي حـ و نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلاً ٣٠/ والآخر يكون قياساً على المطلوب الأول .

فإذن هو بيّن أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذا كان ذلك بيّناً فإنه بيّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن ٣٥/ الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شيء لتتيمم القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بيّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً ^(١) . وذلك أن بعض النتائج التي ذُكرت قبل ٤٠/ قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة . فإن هذا القول إما ألا يوجب شيئاً [٤٢ب] باضطرار أو يكون فيه شيء لا يحتاج إليه في بيان المطلوب . فإن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد . فإذا أنتج ٥/ [٩٣] الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة كمثل ا ب بـ بأوساط حـ و فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ، لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها . وعلى كلتا ^(٢) الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود أفراد . وإذا ١٠/ كانت الحدود أزواجاً فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أينما وُضِعَ الحد . فإذا إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود

(١) فوقها : أي اثنتين .

(٢) ص : كلتي .

أفراداً وزيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود $1/5$ والمقدمات كما كانت المقاييس الأخر^(١) ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المزداد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجة^(٢) . وأما منه ومن سائر الحدود الأخر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزداد $و$ على حدود $أ ب ح$. فإنه إذا زيد $و$ 20 / يعرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة $أ و$ ونتيجة $ب و$ ؛ وكذلك وفي سائر هذا ، إذا زيدت تحت $ح$. فإن جعلت فوق $أ$ حدثت نتيجة $و ب و و ح$. وإن جعلت بعد $أ$ حدثت نتيجة $أ ب و$ ونتيجة $و ب و$ وكذلك الحدود^(٢) . فإن زيد الحد^(٣) في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حداً واحداً^(٣) ، فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذا النتائج تكون لتكثر أكثر من الحدود $2/5$ ومن المقدمات .

- ٢٦ -

< أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا [٩٣ ب] موجودة ، وأما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبين ، فإنه أيضاً بيّن لنا أي المطلوب يكون القياس فيه صعباً ، وأما يكون القياس فيه هيناً .

$30/$ لأن الذي يتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما الذي يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب .

(١) فوقها : يعني البسيطة .

(٢) ت : ما بين < الرقمين > (في الأصل : المضروب عليه بحمرة) لم يوجد في السرياني بنقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

والكلي الموجب يتبين بالشكل الأول فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبين بالأول والثاني : بالأول على ضرب واحد ؛ ٣٥/ وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبين بالشكل الأول والثالث : أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب . وأما الجزئي السالب فإنه يتبين في كل الأشكال ، إلا أنه يتبين في الشكل الأول على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة أضرب .

[٤٣] فهو بَيِّنٌ إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً ، وإبطاله هَيِّنٌ . وبالحملة إبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب كلي . والسالب الجزئي ٥/ يتبين في كل الأشكال . وأما السالب الكلي ففي شكلين . وكذلك يعرض في إبطال السالب الكلي ، لأنه إن تبين أن المطلوب كُلي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما إبطال الجزئيات فعلى ضرب واحد ، إما بأن نبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما إيجاب المطلوبيات الجزئية فسهل ^(١) ، لأنها تتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالحملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإبطال قد يكون ١٠/ ببعضها البعض ، أي إبطال كلي بإيجاب الجزئي ، وإبطال الجزئي بالكلي . وأما إيجاب الكلي فمحال أن يكون بإيجاب الجزئي . وأما إيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي . وفي ذلك ما يتبين أن الإبطال أسهل من الإيجاب .

فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حدّ وكم مقدمة ، ١٥/ وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ؛ وأيضاً أي مطلوب يتبين في أي شكل ، وأيضاً في أشكال كثيرة ، وأيضاً في أشكال قليلة .

(١) فرقها : تبين .

< قواعد عامة للأقيسة الحملية >

الفصل الثاني

على اكتساب المقدمات

فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشيء المطلوب الموضوع /٢٠/ مقاييس ، وبأي سبيل نأخذ أوائل كل شيء ؛ لأنه ليس ينبغي أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوة على أن يعملها . /٢٥/ فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة قولاً حقيقياً كلياً مثل < قليون > ^(١) وقلّياس وكل شيء جزئي محسوس وأشياء أخرى تحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً . ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على قليون والحلي على الإنسان ؛ /٣٠/ وهو بيّن أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو هو لا يقال على شيء آخر إلا بالعرض ، لأننا قد نقول أحياناً /٣٥/ ذلك الأبيض سقراط وذلك الجاني قلّياس . وسببين فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكون ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهن عليه مقول آخر إلا على جهة الرأي /٤٠/ المحمود . وأما الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على آخر ، ولكن تقال عليها آخر . وأما الأوساط فيمكن فيها الجهتان ^(٢) ، لأنها تقال على آخر ويقال عليها آخر . وأكثر ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

(١) الزيادة عن الأصل اليوناني وناقض في المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين .

[٤٣ب] فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة: بأن يؤخذ المطلوب أولاً فيوضع ويُنظر : [٩٤ ب] ما حدود الشيء ونحوه ، ثم من بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ / ٥ / في الشيء . وأما الأشياء التي لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغي أن تؤخذ ، من جهة أن الكلية السالبة ترجع . ويتبين أن نُميز ^(١) أيما من اللاحق يقال بماذا ، وأيما منها خواص للشيء ، وأيما منها يقال مع الشيء بالعَرَض . وينبغي أيضاً أن نميز أيما من هذه يقال بالرأي المحمود ^(٢) ، وإيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحد من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة . وكلما أكثر من / ١٠ / اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . وينبغي أن يختار ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي ، ولكن اللاحقة لكل شيء ، مثل أنه لا ينبغي أن نختار ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ، لأن القياس إنما يكون / ٢٠ / بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهمة ، فإنه غير بَيِّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بأن أنها كلية . وكذلك ينبغي أن نختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي / ٢٥ / أن يؤخذ كله لاحقاً مثل أن الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغي أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلًا وكما هو جارٍ ^(٣) في القول ، لأن القول الآخر محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير : ولكن ينبغي أن يضاف الكل إلى الموضوع . فإن كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطاً بشيء ^(٤) ، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن / ٣٠ /

(١) تحتها : تقسم .

(٢) في الهامش بنفس القلم : « نسخة : بالظن » .

(٣) ص : جاري .

(٤) فوقها : بشيء .

الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط ، لأن كل ما لحق المحي فهو لاحق^١ للإنسان . وكذلك ما لا يلحق المحي . وينبغي أن تؤخذ خواص كل شيء لأن للنوع خواص^(١) دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الآخر تؤخذ خواص . ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان المحي محيطاً [٩٥ أ] بالإنسان فهو لاحق^٢ لكل ما يلحقه الإنسان ، بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس الشيء الذي هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما ٣٥/ بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياس^٣ ، وسنبين علة ذلك فيما نستأنف .

- ٢٨ -

< قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحملات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئاً واحداً ، فبالضرورة ٤٠/ يقال المحمول على كل الموضوع . فإذا أردنا أن نتيج ليس موجبة كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلاً^(٢) الطرفين . فإن كانا شيئاً [٤٤ ب] واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر . فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكلى .

على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس : أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فإن /٥/ كان بعض هذه شيئاً أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحياناً القياس الذي في الشكل الأول وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه /١٠/ شيئاً أحداً ، فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع . ويتبين كل واحد مما قلنا بياناً أكثر هكذا ^(١) : لتكن لواحق α هي β [٩٥] ب. وموضوعاتها γ ، وما لا يمكن أن يكون في α فليكن δ . وأيضاً لتكن لواحق δ هي ϵ وموضوعاتها η ، وما لا يمكن أن يكون فيها θ ، فإن أصبت من γ شيئاً /١٥/ واحداً ^(٢) ، فإن α بالضرورة يكون في كل δ ، لأن γ في كل δ و α في كل γ ، فإذاً α في كل δ . فإن أصبت من γ و ϵ شيئاً واحداً فإنه بالضرورة يكون α في بعض δ ، لأن α موجودة في γ و δ في كل /٢٠/ η . فإن أصبت من γ و δ شيئاً واحداً ، فإنه يجب أن تكون α غير موجودة في شيء من δ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترتجع و γ و δ هما شيء أحد ، فـ α غير موجودة في شيء من γ و δ هي في كل δ . وأيضاً إن أصبت من β و θ شيئاً واحداً فإن α تكون غير موجودة في شيء من /٢٥/ δ ، لأن β موجودة في كل α وغير موجودة في شيء من δ ، لأن β هي θ . وقد كانت θ غير موجودة في شيء من δ . فإن أصبت من β و ϵ شيئاً واحداً ، فإن α تكون غير موجودة في بعض δ ، لأنها غير موجودة في η . وذلك

(١) فوقها : على هذا المثال .

(٢) فوقها : أحداً .

لأنها ولا في \bar{y} موجودة وي موضوعاً له . / ٣٠ / فلذا \bar{a} غير موجودة في بعض \bar{h} . فإن أصبت من \bar{y} وب شيئاً أحداً فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن \bar{y} تكون موجودة في كل \bar{a} ، لأن \bar{b} موجودة في كل \bar{a} وأما \bar{h} فموجودة في كل \bar{y} ^(١) ، لأن \bar{y} هي \bar{b} . وأما \bar{a} فلأنها ليس بالضرورة في كل \bar{h} ، ولكنها في بعضها بالضرورة من / ٣٥ / جهة أن الكلية الموجبة ترجع جزئية .

فهو يتبين أنه ينبغي أن نتفقد ما ذكرنا في حد \bar{y} كل مطلوب ، لأن هذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية جداً ، مثلما إذا قصدنا إلى [٩٦] لواحق \bar{h} فهو أولى / ٤٠ / أن ننظر في \bar{d} ^(٢) من أن ننظر في \bar{d} ^(٣) فقط . وإذا نظرت في لواحق ^(٤) \bar{a} فهو أولى [٤٤ ب] أن ننظر في \bar{c} من أن ننظر في \bar{c} ، لأنه إن كانت \bar{a} موجودة في \bar{d} فلأنها وفي \bar{z} موجودة ، وفي \bar{h} . فإن كانت \bar{a} ليست لاحقة لـ \bar{d} فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ \bar{d} .

وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء \bar{a} ، لأنه إن كان لاحقاً له أوائل ، فإنه لاحق لما تحت ذلك ؛ وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها / ٥٠ / .

وهو يتبين أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدّمين . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي ذكرت . لأنه يتبين أن \bar{a} موجودة في كل \bar{h} إذا أخذ شيء من \bar{c} وز شيئاً واحداً ^(٥) . ويكون هذا المأخوذ الحد

(١) فوقها : \bar{b} .

(٢) في الهامش بالأسود : « مثل : الحى » .

(٣) في الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .

(٤) في الهامش بالأسود : « يعني بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .

(٥) فوقها : أحداً .

الأوسط /١٠/ وتكون الأطراف α و β : فيكون الشكل الأول . -
ونبين أن α موجودة في بعض β إذا أخذ من β شيئاً واحداً :
ويكون ذلك في الشكل الثالث ، ويكون الحد الأوسط γ . - ويبين أن α
غير موجودة في شيء من β إذا أخذ δ و ϵ شيئاً واحداً ، ويكون على
هذه الجهة الشكل الأول والثاني : أما الشكل الأول فلأن α غير موجودة
في شيء من β إذ كانت ترتجع السالبة و γ موجودة في كل β ، وأما
الشكل الثاني فلأن δ غير /١٥/ موجودة في شيء من α وموجودة في
كل β . - ويبين أن α غير موجودة في بعض β إذا كان γ شيئاً واحداً ، -
وذلك الشكل الثالث ، لأن α تكون غير موجودة في شيء من β وتكون β
موجودة في كل γ .

فهو إذن بيّن [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي
/٢٠/ ذكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدمات ما يلحق
كلاً^(١) الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياساً ألبتة ، لأنه في
الجملة ليس يوجب شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُسَلَب
شيء من لواحق الطرفين ، لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في
الواحد وغير موجود في الآخر .

/٢٥/ وهو بيّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن
يعمل قياساً : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً^(٢) ، وإذا
كانت موضوعات α وما لا يمكن أن يكون في β شيئاً واحداً . وأيضاً
إن كان مما لا يمكن أن يكون في كل واحد منهما شيء أحد فإنه لا يكون
قياساً عن ذلك . - /٣٠/ لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً مثل
 β γ ، يكون الشكل الثاني وتكون مقدماته موجبة . - فإن كانت

(١) ش : كلي .

(٢) فوقها : أحداً .

موضوعات α وما لا يمكن أن يكون في α شيئاً واحداً مثل α ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصغرى فيه سالبة . — فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً واحداً مثل α/β دت فإن كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما في الشكل الأول وإما في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياس "ألبة" .

وهو بَيِّن أنه إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد ؛ وأنه ليس ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل α/β الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً [٤٥] واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عَرَض بأن توجد أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحلُّ إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا ، [٩٧] مثل أنه إن كانت β و γ أضداداً وغير ممكنة أن تكون في شيء واحد . فإنه يمكن قياس عن ذلك أن α غير موجودة α/β في شيء من α . فإذا بالضرورة تكون β و γ شيئاً واحداً . وأيضاً إن كانت β و γ لا يمكن ^(١) أن يكون في شيء أحد فإنه يكون قياساً أن α غير موجودة في بعض α ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني

(١) ت : قوله : لا يمكن أن يكون في شيء أحد — جمع به جميع المقابلات ، فلما كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحد . وحَقاً إن القياس على أن α موجودة في بعض α يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه ، وذلك أنه إذا كانت β و γ التي هي موضوع α متقابلتين ، ومن البين أن γ إذا كانت أخص من α فهي غير موجودة في بعض α . وكل مباين ل α أي مباينة كانت : كلية كانت أو جزئية ، فقد سمي α ، فيكون حيث β و γ شيئاً واحداً وب γ محمول α و γ هي مباينة ل α : إلا أن مباينتها جزئية . فقد تقوّمت لنا مقدمتان : إحداهما القابلة β على كل α ، والأخرى β التي هي α غير موجودة في بعض α . وهذا هو ، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثاني . والنتيجة كما قال أن α غير موجودة في بعض α .

لأن بـ /١٠/ موجودة في كل أ وغير موجودة في شيء من يـ . فإذا
بالضرورة تكون يـ وثـ شيئاً واحداً ، لأنه لا فرق بين أن تكون بـ ويـ
غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون يـ ودـ شيئاً واحداً ، لأنه قد أخذ
جميع ما لا يمكن أن يكون في هـ . /١٥/ .

فهو يتبين أن من هذا النظر ليس يكون قياساً أ لـ بـ ، لأنه إن أخذت
بـ ودـ أضداداً فإن القياس إنما يكون بأن بـ وثـ شيء واحد . ويعرض
للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطرارية^(١)
من /٢٠/ جهة أنهم يعتقدون أن بـ وثـ شيء واحد .

- ٢٩ -

> تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ،
وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذوات الجهة <

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال = لأن هذه كلها
إنما /٢٥/ تكون بالواحد التي للطرفين وبالتالي يلحقها الطرفان . والنظر في
القياس الجزمي والرافع إلى المحال واحد : لأن الشيء الذي يبين جزماً
يكون أن يتبين يرفع الكلام إلى المحال وبحدود واحدة ، والذي يتبين يرفع
الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزماً : مثل أن أ غير موجودة في
شيء من هـ . وإلا فلتكن موجودة /٣٠/ في بعضها . ولأن بـ موجودة
في كل أ ، وأ موجودة في بعض هـ ، فإن بـ موجودة في بعض هـ ، ولكن
كانت بـ غير موجودة في شيء من هـ . - وأيضاً أن أ موجودة في

(١) ت : يعني الاضطراري في هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً
ليس تحته نتيجة ، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة ،
يمكن بقياس آخر يوجبه ذلك .

بعض هـ . لأنه إن كانت آ غير [٩٧ ب] موجودة في شيء من هـ ، وكانت هـ موجودة في كل يـ ، فإن آ غير موجودة في شيء من يـ ، ٣٥/ ولكن قد كانت موجودة في كل هـ . - وكذلك يعرض في سائر المطلوبات ، لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيان الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي نقيس جزءاً أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلا^(١) البرهانين من حدود واحدة . مثل أن يبين أن آ غير موجودة في شيء من هـ ، لأنه إذا صيرت موجودة في بعضها كانت ب موجودة في بعض هـ ، وذلك محال . فإن أخذت ب غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل آ ، فإنه يتبين ٤٠/ جزءاً أن آ غير موجودة في شيء من هـ . وأيضاً أن يتبين جزءاً أن آ غير [٤٥ ب] موجودة في شيء من هـ ، فإن ذلك أيضاً يتبين برفع الكلام إلى المحال إن وضعت آ موجودة في بعض هـ . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوجد حد آخر مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا ارتفعت^(٢) هذه المقدمة ٥/ وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزءياً وبتلك الحدود بعينها التي بها يكون القياس الرافع إلى المحال ، لأن القياس الجزمي يفصل من الرافع إلى المحال بأن كلنا^(٣) المقدمتين توجد في الجزمي حقاً . وأما في الرافع إلى المحال ١٠/ فإن الواحدة توجد كذباً .

وستبين ذلك فيما نستأنف بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بديناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس^(٤)

(١) ص : كلي .

(٢) ت : معنى ارتفعت ، أي أخذت نقيضها الذي كان أولاً قبل أن أقبه إلى الكذب

(٣) ص : كلي .

(٤) فوقها : المقيس .

١٥/ جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكون بتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون في [٩٨ أ] المقدمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزئية . وينبغي أن نتفق ٢٠/ ونقسم^(١) على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية . فعلى هذا النحو يتبين كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبين على نحو آخر مثل ما يتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية . لأنه إن كانت حـ ويـ ٢٥/ واحداً ، وكانت هـ موجودة في يـ فقط ، فإن آ موجودة في كل هـ . وأيضاً إن كانت دـ ويـ شيئاً واحداً وكانت هـ مقولة على يـ فقط ، فإن آ غير مقولة على شيء من هـ . فهو بيّن أنه على هذه الجهة ينبغي أن ننظر . وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر ٣٠/ في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبمحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبين أن بهذه يكون قياسُ الممكن . وكذلك ٣٥/ في سائر الصفات .

فهو بيّن مما قبل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، ولكن ومحال أن تكون بغيرها . لأنه قد تبين أن كل قياس إنما ٤٠/ يكون بواحد من الأشكال التي ذكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من الملحقة ، لأن من هذه تكون المقدمات [٤٦ أ] واكتساب الحد الأوسط . فلذلك ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء آخر [٩٨ ب] .

(١) = تمييز .

< البحث عن الأوساط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات >

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والتي / ٥ / فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحو ما ، وفي الإيجاب على نحو آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدمات المأخوذة من الرأي المحمود .

وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحو ينبغي / ١٠ / أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب ^(١) على الكلي أو على الجزئي ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغي أن نختار / ١٥ / في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات ^(٢) خاصة مثلما إن كان المطلوب خيراً أو علماً ، فإن أكثر المقدمات في كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علماً كافياً حيثُذ / ٢٠ / وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذاً / ٢٥ / إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن تظهر البراهين حيثُذ بسهولة ، لأنه إن لم يتخلف شيء في الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإننا نقول إننا ^(٣) نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .

(١) فوقها : يحاب الكل ... الجزء .

(٢) فوقها : مقدمات .

(٣) : ص : إن

فقد قيل في الحملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات . أما بالاستقصاء
٣٠/ فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل » (١) .

- ٣١ -

< القسمة >

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزء "صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يُعرف ، لأن القسمة [١٩٩] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أولاً شيئاً فوقانياً^(٢) ، أما أولاً فهذا بعينه أغفله كل ٣٥/ المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يُقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فلإذن وَهُمْ مستعملون^(٣) للقسمة ما كانوا فهموا أي شيء^(٤) يمكن أن يتبين قياساً ، ولا أن ما يتبين بالقياس هكذا يتبين على ٤٠/ نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتيج أن يتبين شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أولاً من الطرف الأول . وأما في القسمة ٤٦/ ب/ فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحي أ والمائت ب والأزلي ح ، وأما الإنسان الذي ينبغي أن يوضح حده فليكن د ، فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حي إما أن يكون مائتاً أو أزلياً . وذلك هو أن كل أ إما أن يكون ب أو ح . وأيضاً يضع أن الإنسان « حي » ه/ في قسمته ، ثم يأخذ أن أ محمول على د . فالقياس هو أن كل د إما أن يكون ب « أو ح ، فلإذن الإنسان

(١) راجع خصوصاً : « الطويقا » م ١٤ ف ١٤ .

(٢) ص : شيء فوقاني .

(٣) ص : مستعملوا .

(٤) ص : إيش الذي . — وقد أصلحتنا هذه اللغة العامة .

بالضرورة إما أن يكون مائناً أو أزلياً ، وأما حياً مائناً ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذي /١٠/ كان ينبغي أن يبرهنه . وأيضاً إذ نضع أن α هو حي مائت ، وذو الأرجل بـ وغير ذي الأرجل حـ ، والإنسان دـ ، فإنه يأخذ أن α إما أن تكون في بـ أو في حـ ؛ لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير /١٥/ ذي أرجل ، ويأخذ α مقولة على دـ ، لأنه أخذ أن الإنسان حي مائت . فإذا بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك . وهذا أيضاً الذي كان يجب أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط . /٢٠/ وأما الفصول والحد الذي كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافاً^(١) . [٩٩ ب] وأخذ ذلك أن هذا هو الإنسان أو ما كان الشيء المطلوب ، وليس يقولون شيئاً بيساً ألينة حتى إنه يعرض منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون /٢٥/ أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بيس أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس العرّص أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجعل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك والضلع . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن /٣٠/ يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذا ليس للقسم أن تبرهن شيئاً ، لأن السبيل هذه ، وبهذه السبيل ليس يتبين شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك α والطول بـ والقطر حـ . — /٣٥/ فهو بيس أن الطلب بالقسم ليس يصلح في كل نظر ولا في الشيء الذي يظن أن القسمه تصلح له يكون هذا الطلب نافعا .

(١) ص : أطراف .

فهو بَيِّنُ مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

— ٣٢ —

< قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصل الثالث

٤٠/ وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقاييس إلى الأشكال [١٤٧] التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدتها أيضاً ، وأيضاً على أن نرد ما كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأول . ويعرض مما ٥/ ستتكلم فيه الآن من حل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قيل أولاً ويكون ا بين هكذا كما قيل : لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنفسه ومتفقاً من كل جهة .

فينبغي أولاً أن نتعاطى أحد مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام ١٠/ إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضاً من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيما [١٠٠] المقدمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما ١٥/ في المسألة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

فينبغي إذن أن نفحص إن كان أخذ في القياس شيء ^(١) لا يُحتاج

(١) ص : شيئاً .

إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يحتاج إليه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون /٢٠/ أن يردّ الكلام إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من نقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري ، مثل أنه إن قدم أن يبطلان (١) غير جوهر ليس يبطل جوهر ، /٢٥/ ويبطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجواهر بالضرورة جوهرأ ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعاً من هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدمات . وأيضاً إن كان إنسان موجوداً ، فحي موجوداً . وإن كان حي موجوداً ، فجوهر موجود . فإن كان إنسان /٣٠/ موجوداً فجوهر موجود بالضرورة ، غير أنه غير مجتمع بعد من هذه المقدمات لأنه ليس تناسب المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخدعة في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطراري من الموضوعات فيه ، لأن القياس هو اضطراري ، ولكن الاضطراري يذهب على أكثر مما يذهب عليه /٣٥/ القياس ، لأن كل قياس اضطراري ، وليس كل اضطراري قياساً . فإذاً ليس يجب إذا

(١) في الهامش بالأسود : « الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجواهر ليست لا جوهر ، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من قبيل أن ما لم يكن لا جوهرأ فهو جوهر » .

(٢) في الهامش بالأسود : « قال ب : المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فلنهم يذكر الكبري ويلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ، وما يستعمله الخطباء ، فلنهم يذكر الكبري والصغرى ويلغون الكبري — بما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب » .

(٣) في الهامش بالأسود : « حقاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياس بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للإنسان موجوداً ، فالجواهر موجود » .

عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ينبغي أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل ؛ ولكن ينبغي أن تؤخذ أولاً المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود المقول في كلتا ^(١) المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلتا ^(١) المقدمتين /٤٠/ [١٠٠ ب] في كل الأشكال .

فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخر محمول عليه /٤٠/ ب في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ؛ فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوباً ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل /٥/ . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو بيّن أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فلأنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين في كل واحد من الأشكال ، وفي أيما يتبين الكلي « وفي أيما يتبين الجزئي ، فإنه /١٠/ بيّن أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فإنما نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

— ٣٣ —

< الكم في المقدمات >

فقد يعرض أن نُخْتَدَعَ مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض /١٥/ شيء اضطراري كما قيل أولاً . وقد تعرض أحياناً الخُدْعَةُ من

(١) ص : كلي .

تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن نغفله ، مثل أنه إن كانت α مقولة على β ، وبـ مقولة على γ ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياس^(١) . ولكنه α/β ليس يكون عن ذلك شيء اضطراري ألينة ولا قياس^(٢) . فليكن α أزلياً ، وبـ أرسطومانس متوهماً و γ أرسطومانس ، فهو حق أن تكون α في β ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ، وهو حق أن تكون β في γ ، لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً . وأما α فغير^(٣) موجودة في γ لأن α/β أرسطومانس في طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، لكن كان ينبغي أن تؤخذ مقدمة α بـ كلية ، ولكن هو كذب أن يقضى بأن كسسل أرسطومانس متوهم هو أبداً ، إذ كان أرسطومانس α/β في طبيعته أن يتلف . — وأيضاً فليكن γ ميقالوس ، ولكن بـ ميقالوس موسيقوس ، و α إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن بـ [١٠١] على γ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال α على بـ « لأنه يتلف غداً موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال α على γ فهو كذلك . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن α/β كل ميقالوس موسيقوس يتلف غداً ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخدعة تكون من الفصل الخفي اليسير : لأنه : « إذ كان هذا في هذا موجوداً »^(٢) ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا في كل هذا موجود » — يسلم أن يكون قياس^(٣) .

(١) ص : غير .

(٢) ص : موجود .

(٣) أي أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

< الحدود المجردة والحدود العينية >

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذبُ من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت \bar{a} صحة وكانت \bar{b} مرضاً وحداً إنساناً ، فهو [٤٨] حق أن يقال إن \bar{a} ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من \bar{b} ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن \bar{b} في كل حد (لأنه ^(١) \bar{b} / \bar{a} ليس كل إنسان قابلاً ^(٢) للمرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلّة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : \bar{a} / \bar{b} مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحاً » ، وبدل « المرض » : « مريضاً » . لأنه ليس حقاً أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصح . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن ، وذلك ليس بمحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . > وأما في الشكل \bar{a} / \bar{b} الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، ولكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ، وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس . - وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعلم والجهل وفي الجملة الأضداد يمكن \bar{a} / \bar{b} أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد كانت ممكنة بعضها في بعض . فهو يتبين أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع

(١) ص : لأن .

(٢) ص : قابل .

الحدود ، لأنه إذا أخذ بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يعرض كذباً ألبتة ٢٥/ [١٠١ ب] . فهو بيّن أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

- ٣٥ -

< الحدود المركبة >

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً ٣٠/ أن يكون الحد كلاماً لا اسم له ، ولذلك هو صعب أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يُخدع أحياناً من أجل ذلك ^(١) ويظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلنكن آ قائمتين وبّ مثلث وحقّ متساوي الساقين ، فـ ٣٥/ موجودة في حقّ من أجل بّ ، وموجودة في بّ ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذاً ليس لـ آ بّ وسط ، إذ ^(٢) هو مبرهن . فهو بيّن أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد ^(٣) ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

- ٣٦ -

< الحدود في مختلف الأحوال >

وأما القول أن الطرف الأوّل موجود في الأوسط ، والأوسط هو موجود ٤٠/ في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها

(١) فوقها : يعني من أمثال هذه .

(٢) ت : في السرياني : وهو مبرهن .

(٣) ت : يعني كاسم واحد .

صفة لبعض ، أو أن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود ٤٨/ في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ، وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأنحاء ، ومعانيها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأضداد علمٌ واحدٌ فيها . فلنكنّ أً علماً واحداً وبَ الأضداد ، فـ أ هي موجودة في بَ ، ٥/ ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صدقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة الأوسط ، ولا يكون الأوسط ١٠/ صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً ، والحكمة للخير ، فإن النتيجة أن للخير علماً . فأما الخير فليس هو علماً ، وأما الحكمة فلإنها علم . - وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط ، ١٥/ مثل أنه إن كان في كُـ ضد أو كل كيفية علمٌ ، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً ، وليس الخير علماً ، ولا الكيفية ، ولا الضد ؛ ولكن ٢٠/ الخير هو هذه .

وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأول صفةً للأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢ أ] صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث وأحياناً غير صفة له ٢٥/ مثل أنه إن كان ما فيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً ، فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ، ٣٠/ ولكن أحياناً أن هذا ليس لهذا ، وأحياناً أن هذا ليس في هذا ،

مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ، ولذلة كون ، فليس إذاً اللذة كوناً ^(١) . — وأيضاً إن للضحك علامة ، وليس للعلامة علامة ، فإذاً ليس الضحك علامة . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي ننتجتها سالبة بأن يقال : الحد / ٣٥ / الأوسط على الحدين كيفما قيل . — وأيضاً إن الوقت ليس هو زماناً محتاجاً ^(٢) إليه ، لأن للإله وقتاً وليس للإله زماناً محتاجاً إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع ، لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقتاً ، وزماناً محتاجاً إليه ، وإلهاً ^(٣) . وأما المقدمات فينبغي أن يقال على نحو ما يقع به الحق ، وذلك قول / ٤٠ / كلي أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ، مثل إنسان أو خير أو أصدقاء ، لا : لإنسان ، وخبير ، ولأصدقاء . [٤٩] وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا ضِعْفٌ لهذا ، وهذا من هذا — وما شاكل ذلك .

— ٣٧ —

< أنواع الحمل >

وإما أن يكون هذا موجوداً في هذا وأن يكون هذا صدقاً على هذا / ٥ / فينبغي أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلًا أو من جهة ، وإما أن يقال مبسوطاً أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على الشيء . فينبغي أن تُتَفَقَّدَ هذه الأشياء وتُحدَّدَ كما ينبغي . / ١٠ /

(١) ص : كون .

(٢) ص : محتاج .

(٣) ص : إله .

< تكرار حد بعينه >

وأما الحد المكرر في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ، لا مع الأوسط ، أعني أنه إن كان قياس أن العدل يُعلم أنه خير ، فإنه خير ينبغي أن يقال مع الطرف الأول . وبيان ذلك أن يكون أعلم أنه خير^(١) / ١٥/ وبـ خير و حد عدل ، فهو صدق أن يقال إن آ على ب ، لأن الخير يُعلم أنه خير [١٠٢ ب] . وأيضاً ب صدق أن يقال على حـ ، لأن العدل خير . فعلى هذه الجهة يكون أن يُحلّ القياس . فإن وضع أنه خير مع ب ، فإنه / ٢٠/ لا ينحل القياس ألينة لأنه صدق أن يقال آ على ب . وأما ب فخير صدق أن يقال على حـ ، لأنه أن يقال إن العدل خير أنه^(٢) خير — كذب وغير مفهوم . — وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه^(٣) خير أو أن عتـز — أبل متوهم من جهة^(٤) أنه ليس ، أو أن الإنسان ليشلف من جهة أنه / ٢٥/ محسوس ، لأنه في كل المقاييس التي ينبغي فيها الحد المكرر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأول .

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلأ أو غير مرسل ، أعني مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن تبين مرسلأ أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير الموجود حداً أوسط . — وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط موجوداً ما . / ٣٠/ فليكن يعلم أن آ موجوداً ما ، وب موجوداً ما ، و حـ خير ؛ فلإن

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ت : بما خير .

(٣) ت : أي هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٤) ت : أي بما هو محسوس .

تكون نتيجة أن الخير يُعَلَّم أنه خير ^(١) ، لأن موجوداً ما هو علامة للذات الخاصة فإن /٣٥/ صيّر الموجودُ حداً أوسط وقيل مرسلًا على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياساً أن الخير يُعَلَّم أنه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن ^(٢) يُعَلَّم أنه موجود [٤٩ ب] خير ، وبَ موجود ، و حَ خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي يحمل النتيجة فيها غير مرسل .

- ٣٩ -

< استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معناهما واحداً ^(١) ، والأخبار بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون /٥/ لوضع الحدود ، مثل أنه إن كان لا فرق بين القول : المظنون ليس هو جنساً للمتوهم ، وبين القول : المتوهم ليس هو بمظنون (لأن معنى الاسم ها هنا وهو معنى الخبر واحد) فإنه ينبغي أن تعدَّ الحدود : مظنوناً ومتوهماً .

- ٤٠ -

< استعمال الأداة >

فلأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي /١٠/ الخير ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ص : واحد .

كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان القياس أن اللذة خير ^(١) فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكذلك في سائر الأشياء . [١١٠٣]

- ٤١ -

< تفسير بعض العبارات >

١٥/ وليس هو واحداً أن يقال إن الذي يوجد فيه بَ في كله يوجد أَ ، وأن يقال في كل الذي يوجد في بَ يوجد في أ ولا معناه واحد ، لأنه ٢٠/ ليس شيء يمنع أن تكون بَ في حَ ولا في كله . فلتكن بَ خيراً ، ولتكن حَ أبيض فإن كان يوجد في أبيض ما ، خير ^(٢) فهو حق أن يقال إن الأبيض خير ^(٣) . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيراً ^(٤) . فإن كانت أَ في بَ ، وكانت أَ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون أَ ليس فقط لا في كل حَ ، ولكن ولا في حَ ألينة يجب أن تكون : < سواء > ٢٥/ كانت بَ مقولة على كل حَ أو كانت مقولة على حَ فقط . - فإن كانت أَ تقال على كل ^(٥) ما تقال عليه بَ بالحقبة ، فإنه يعرض إذا قيلت بَ على شيء كله أن يقال أَ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت أَ على ^(٦) كل الذي عليه تقال بَ فإنه ليس شيء يمنع إن كانت بَ مقولة على حَ ألا تكون أَ مقولة على كل حَ أو لا تكون مقولة على حَ ألينة . فهو بَيِّن في الثلاثة الحدود أنه إن كانت بَ

(١) ص : خيراً .

(٢) فوقها : جيد

(٣) ت : في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بَ .

(٤) ت : في السرياني : فإن قيلت على للذي تقال عليه بَ كل لكه ، فإنه : أي

أن ما يوجد له بَ يوجد أَ لكه .

مقولة على كل الشيء ، فإن \bar{A} تكون مقولة على كل الشيء ، أعني أن جميع الأشياء التي يقال عليها \bar{B} يقال على كلها \bar{A} . فإن كانت \bar{B} على الكل \bar{A} أيضاً هكذا . فإن كانت \bar{B} ليست مقولة على كل الشيء ، فليس بالضرورة \bar{A} مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأننا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل الهندسي الذي /٣٥/ يسمى خطأ قديماً وخطأ مستقيماً لا عرض له ، وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبته إلى هذا كنسبة كل إلى جزء ، فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبين المبين ^(١) ولا يكون قياساً ألبتة . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للمتعلم ، لا أنه محال ^(٢) أن [١٥٠] يتبين شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التي يكون فيها ^(٣) القياس . ولا ينبغي أن في القياس الواحد ^(٤) ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بآخر ، فهو بيّن أن حل /٥/ المقاييس كذلك .

(١) فوقها : المبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : منها .

(٤) ت: مثل أن من مقدمتين كليتين نتبين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانا موجبتين ، وفي الأول والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة ، وجزئية في الثالث .

< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه ^(١) + ليس كل مسألة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ، فبين من النتيجة في أي شكل ينبغي أن يطلب ^(١) + .

< رد الحدود >

١٠/ وكل ما كان مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الاسم الذي نقض من الحد ولا الحد كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروباً ، فإنه ينبغي أن تصير ١٥/ الحدود : المشروب ، وماء البحر ، والماء .

< حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقيّة الأقيسة الشرطية >

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبين ما بينه بقياس ، ولكن على نواطؤ يقرّ بها كلها ، مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة واحدة ٢٠/ ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبين أن ليس ^(٢) قوة للأضداد ^(٣) مثل الصحيح والمريض ، وإلا

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره هكذا + لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فنقل .

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوة .

(٣) فوقها : الأضداد .

فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً . فأن لا تكون للأضداد كلها قوة واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علم واحد فإنه لم يتبين قياساً ، $25/$ وإن كان ينبغي أن نُقَرَّ به ضرورة ، ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشرطقة ^(١) .

وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، $30/$ ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن أن يحل لأنه قياساً يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال عن المقاييس الشرطية التي ذكرناها من قبَل أن في تلك المقاييس [١٠٤ أ] ينبغي أن يواطأ المكلّم ويُقَرَّ إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوة واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما $35/$ في المقاييس التي تُرْفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون ^(٢) النتيجة من جهة أن الكذب يكون بيّناً ، مثل ما إذا صيّر مقداراً مشترك للضلع والقطر بعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أخر كثيرة تنبئ عن شريطة « وقد ينبغي أن تُتَفَقَد وتُتَعَلَّم تعلماً يقيناً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ، [٤٠ / ٥٠ ف] فستكلم فيما نستانف . وأما الآن ، فليكن هذا بيّناً أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علة .

(١) فوقها : توضع .

(٢) فوقها : تقر .

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

٥/ فكل ما كان من المطلوبات يتبين في أشكال كثيرة فإنه إن كان قياساً في واحد من الأشكال ، < ف > قد تكون أن يحل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأول قد يحل إلى الشكل الثاني ، والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأول ؛ وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ؛ ١٠/ وسنبين ذلك فيما نستأنف . - لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وب موجودة في كل \bar{C} ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . فإن رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط ، لأن B غير موجودة في شيء من \bar{A} وموجودة في كل \bar{C} . - وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وب في بعض \bar{C} ، لأنه إذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأول . ١٥/ وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من B وب موجودة في كل \bar{C} ، فإذا رجعت المقدمة السالبة ٢٠/ يكون الشكل الأول ، لأن B تكون غير موجودة في شيء من \bar{A} و \bar{A} موجودة في كل \bar{C} [١٠٤ ب] . فإن كانت الموجبة عند B والسالبة عند \bar{C} فينبغي أن يصير الحد الأول \bar{C} لأنها غير موجودة في شيء من \bar{A} و \bar{A} موجودة في كل B ، فإذا \bar{C} غير موجودة في شيء من B . فإذا B ليست موجودة في شيء من \bar{C} لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل ٢٥/ إلى الشكل الأول مثل ما إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموجودة في بعض \bar{C} ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول لأن B

تكون غير موجودة في شيء من \bar{A} و \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأول : مثل ما إذا كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في كل \bar{C} لأن مقدمة $30/$ $\bar{A} \bar{B}$ ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأول . وأما مقاييس الشكل الأول فكلها تنحل إلى الشكل الثالث .

وبيان ذلك أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، و \bar{B} في بعض \bar{C} لأن $35/$ الجزئية الموجبة ترجع : تكون \bar{C} في بعض \bar{B} ، وكانت \bar{A} في كلها . فإذاً يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذاً \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} ، و \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} .

$40/$ وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى [٥١ أ] الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتنحل . وبيان ذلك أن يقال \bar{A} و \bar{B} على كل \bar{C} ، فإذاً \bar{C} ترجع على كل واحد $5/$ منها رجوعاً جزئياً . فإذاً \bar{C} في بعض \bar{B} ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت \bar{A} في كل \bar{C} و \bar{C} في بعض \bar{B} . وإذا كانت \bar{A} في كل \bar{C} و \bar{B} في بعضها لأن \bar{B} على \bar{C} . فإن [١٠٥ أ] كانت \bar{B} في كل \bar{C} و \bar{A} في بعض \bar{C} فإن الحد الأول ينبغي أن توضع \bar{B} ، لأن \bar{B} في كل \bar{C} ، و \bar{C} في بعض \bar{A} . فإن \bar{B} في بعض \bar{A} . ولأن الجزئية الواجبة ترجع ، فإن \bar{A} تكون في بعض \bar{B} . وكذلك ينبغي أن نفعل إذا كان القياس سالباً كلياً . وبيان ذلك أن تكون \bar{B} موجودة في كل \bar{C} ، و \bar{A} غير موجودة في شيء منها ، ف \bar{C} تكون بالرجوع في بعض \bar{B} ، و \bar{A} غير موجودة $15/$ في شيء من \bar{C} ، فإذاً يكون الحد الأوسط \bar{C} . وكذلك أيضاً إذا كانت المقدمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن \bar{A} تكون غير موجودة في شيء من \bar{C} و \bar{C} بالرجوع

تكون في بعض ب. فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت ب موجودة في كل حـ /٢٠/ وأ غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارجعت مقدمة ب حـ تصير كلنا ^(١) المقدمتين جزئيتين .

وهو بيّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي أن تعكس في كلا ^(١) الشكلين ، لأن بعكس هذه كانت تكون النقطة . /٢٥/

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ، وأما الآخر فلا ينحل ، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل . — لأنه إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب موجودة في بعض حـ فإن كلا ب حـ يرجعان على أ . فإذاً تكون ب غير موجودة في شيء من أ ، /٣٠/ وحـ في بعض أ ، فإذاً الحد الأوسط أ . — فإذا كانت أ موجودة في كل ب وغير موجودة في كل حـ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [١٠٥ ب] الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت أ غير موجودة في شيء /٢٥/ من حـ وبـ في كل حـ أو في بعض حـ ، لأن حـ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من أ وموجودة في بعض ب . فإن كانت المقدمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا ينحل ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بيّن أن مقاييس واحدة بأعيانها في هذه الأشكال ليس لها

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

انحلال /٤٠/ ولا التي في الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأول . فأما هذه فإنها تتبين برفع الكلام إلى المحال . [٥١ ب] .

وهو بيّن مما قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

— ٤٦ —

< الحدود المحدودة وغير المحدودة في الأقيسة >

٥/ وقد يغفل^(١) — في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب — المتهم بأن القول : « ليس هو هذا » والقول : « هو لا هذا » — يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القول : « ليس هو أبيض » ، « وهو لا أبيض » ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالب : هو أبيض ، القول : هو لا أبيض ، ولكن : ليس هو أبيض . وقياس ذلك هو أن نسبة « يمكن أن يمشي » إلى « يمكن ألا يمشي » ، /١٠/ كنسبة « هو أبيض » إلى « هو لا أبيض » ، وكنسبة « يعلم خيراً » إلى « يعلم لا خيراً » ومعنى القول إنه « يعلم الخير » وهو عالم بالخير ، واحد — وكذلك « يقدر أن يمشي » و « هو قادر أن يمشي » . فإذاً ، ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : « ليس يقدر أن يمشي » ، « وليس هو قادراً أن /١٥/ يمشي » . فإن كان القول أن « ليس هو قادراً أن يمشي » يدل على ما يدل عليه « هو قادر أن لا يمشي » ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء واحد « لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي .

(١) ص : اختلاف . — والمعنى أن المتهم يغفل هذا الاختلاف بين هذين القولين : « ليس هو هذا » و « هو لا هذا » .

وأيضاً : « هو عالم بالخير » و « عالم لا بالخير » . فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا في شيء واحد معاً . فكما أن القول : « ليس يعلم خيراً » و يعلم لا خير » ليس هو شيئاً واحداً ، كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول : « ليس هو خيراً » و « هو (١٠٦) لا خير » ، لأن الأشياء التي في نسبة واحدة فلن كان بعضها /٢٠/ مختلفاً فبعضها مختلف . وكذلك ليس القول : « هو لا مساوٍ » و « ليس هو مساوياً » شيئاً واحداً ^(١) ، لأن القول : « هو لا مساوٍ » ، يقع على شيء ما /٢٥/ موضوع وهو : غير مساوٍ . فأما القول : « ليس هو مساوياً » فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء : إما أن ^(٢) يكون مساوياً أو لا يكون مساوياً . والقول أيضاً إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و « ليس هو عوداً ^(٣) أبيض » ليس يتفق معاً في شيء واحد ، لأنه إن كان عوداً ليس بأبيض فهو عود ، /٣٠/ وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عوداً ^(٣) . فلذن هو بَيِّن أن ليس سالب القول « هو خير » القول « هو لا خير » . فإذا كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، /٣٥/ فبين أنها موجبة ، ولكل موجبة سالبة ، فلذن سالبة هذه : « ليس هو لا خيراً » ؛ ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير » : أ ، و « ليس هو خيراً » ^(٤) : ب ، و « هو لا خير » : ح ؛ ولتكن ح تحت ب . وأما علامة « ليس هو خير » فـ د ، ولتكن د تحت أ . فكل شيء إما أن توجد فيه أ وإما

(١) ص : شيء واحد .

(٢) تحتها : فأما .

(٣) ص : عود .

(٤) ص : خير .

٤٠/ ب . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . وإما حـ وإما دـ وليس [١٥٢] يجتمعان معاً في شيء واحد، والذي يوجد فيه حـ بالضرورة يوجد في كله بـ ؛ لأنه إن كان حقاً أن يقال إن هذا لا أبيض ، فحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض ، لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ، ٥/ أو أن يكون عوداً أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فلذن إن لم تكن الموجبة فالسالبة . وليس أبداً حـ في بـ ، لأن ما لم يكن عوداً ألبتة ، فليس هو عوداً ليس بأبيض ^(١) . وبالعكس الذي يوجد فيه أـ في كله يوجد دـ [١٠٦ ب] ، لأنه إما أن يكون فيه حـ أو دـ ، فلأنه لا يمكن معاً أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فلنـ تكون فيما فيه أـ موجودة ، لأنه صدق أن يقال على ١٠/ ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما أـ فيقال ليس على كل دـ لأن أـ ليس هي صدقاً أن يقال على ما ليس هو عوداً ألبتة إنه عود أبيض . فلذن دـ صدق . وأما أـ فليس صدقاً عليه أنه عود أبيض . فهو بيّن أنه ليس يجتمع أـ و حـ في شيء واحد . وأما بـ ودـ فقد يجتمعان في شيء واحد .

١٥/ وكذلك نسبة المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن أـ : هو مساوٍ ، و حـ : ليس هو مساوياً ^(٢) و دـ : هو لا مساوٍ ، و دـ : ليس هو لا مساوياً .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض ، فلن السالبة ^(٣) تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها

(١) فوقها بالأحمر : لا أبيض .

(٢) ص : مساوٍ .

(٣) بالأحمر في الهامش : « الجزئية ، وليس هو في السرياني » .

٢٠/ لا أبيض فكذب ^(١) . وكذلك ليس سالبة : كل حي أبيض هي : كل حي لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حي أبيض ، فلأن القول « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكان ٢٥/ القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة . فإنه بَيِّن أنه ليس نحْوُ برهانها ^(٢) واحداً ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ، فحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحْوُ واحد بعينه وهو نحْوُ ٣٠/ الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقال إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ، لكن القائل إنه ليس صدقاً أن يقال إنه أبيض . فإن كان صدقاً أن يقال : ٣٥/ [١٠٧ أ] إن كل ^(٣) إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فينبغي أن يؤخذ كل حي هو ^(٤) موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن ^(٥) . وأما أن ليس واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن ^(٦) سلباً على الثلاثة الضروب التي ذكرنا .

٤٠/ وفي الجملة ، إذا كانت أ ب هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معاً [٥٢ ب] في شيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ، وكانت أيضاً ح د على هذه الجهة ، وكانت أ لاحقة لـ ح وغير راجعة عليها ، فإن د تكون لاحقة لـ ب غير راجعة

(١) فوقها : كذب .

(٢) يمكن أن تقرأ : ليس تجويزها بها واحداً .

(٣) فوقها : ما هو .

(٤) فوقها بالأمر : إن ما هو حيوان .

(٥) فوقها : يتيين بياناً . وبالأحمر في الهامش : افهم من خارج لإيجاب .

(٦) فوقها : يتبرهن .

عليها ، ويمكن أن تجتمع \bar{a} و \bar{c} في شيء واحد ، وأما \bar{b} و \bar{c} فلا يجتمعان^(١) في شيء واحد . — فليبين أولاً أن \bar{a} و \bar{c} / ٥ / لاحقة لـ \bar{b} ، فلأن كل واحد > من \bar{c} و \bar{a} <^(٢) بالضرورة ليس يخلو منه إحدى \bar{c} و \bar{a} والذي فيه يوجد \bar{b} لا يكون فيه \bar{c} موجودة من جهة أن \bar{a} ننحصر في \bar{c} و \bar{a} \bar{b} > لا يمكن^(٣) أن يجتمعا في شيء واحد معاً ، فإنه بين أن \bar{c} لاحقة لـ \bar{b} . — وأيضاً لأن \bar{c} غير راجعة على \bar{a} وكل واحد / ١٠ / من الأشياء إما أن يوجد فيه \bar{c} أو \bar{a} ، فإن \bar{a} و \bar{c} يمكن أن يكونا في شيء واحد . — وأما \bar{b} و \bar{c} فمحال أن يجتمعا في شيء واحد معاً بل إن \bar{a} منحصرة في \bar{c} ، وإذن يعرض من ذلك محال . فهو اذن بين أن \bar{b} غير راجعة على \bar{c} لأنه يمكن أن تجتمع \bar{c} و \bar{a} معاً في شيء واحد .

فقد يعرض أحياناً أن يُختدع في هذا الترتيب من أجل أنه / ١٥ / لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي ليس يخلو^(٢) من أحدهما واحد من الأشياء ، مثل أنه إن كان المحال أن تجتمع \bar{a} و \bar{b} في شيء واحد^(٣) ، والذي يوجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى . وكذلك أيضاً \bar{c} و \bar{a} والذي يوجد فيه \bar{c} ففي كله يوجد \bar{a} لأنه يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون \bar{b} موجودة في الذي توجد فيه \bar{c} ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد \bar{c} سالبة \bar{a} و \bar{b} سالبة \bar{c} . فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه \bar{a} أو \bar{c} ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضاً في كل شيء / ٢٠ / إما أن توجد \bar{c} وإما أن توجد \bar{a} وإما أن توجد \bar{b} ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موضوعاً أن \bar{a} موجودة في كل ما يوجد

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : يخلو .

(٣) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكرر في الأصل وضرب فوقه بنقط حمراء .

فيه حـَ . فإذا الذي يوجد فيه وَ في كله يوجد بَ . وأيضاً لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى بَ وَ وكانت بَ لاحقة لـ وَ فإن بَ / ٢٥ / لاحقة لـ وَ ، لأن ذلك هو عندنا معلوم . فإذا إن كانت > آ لاحقة لـ حـَ ^(١) < فإن بَ لاحقة لـ وَ . - وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك > قلنا إن هناك قلباً في ^(١) < تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه آ أو < وَ ، ولا ^(١) < أيضاً بَ أو وَ لأن وَ ليس هي سالبة آ ، لأن سالبة / ٣٠ / « الخير » هي : « ليس خيراً » وليس هي « لا خير » ، ولا « لا - خير » ؛ وسالبة الشر هي « ليس شراً » ^(٢) وليس هي « لا شر » ، ولا « لا - شر » . وكذلك يعرض في حـَ وَ لأن السوالب المأخوذة اثنتان ^(٣) .

تمت المقالة الأولى من أنالو طبقاً الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة ^(٤) ...

قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها ^(٥) .

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : شر .

(٣) ص : اثنتين .

(٤) هذه العبارة : نقلت ... وأربعمائة ... يظهر أنها بخط مختلف .

(٥) بخط آخر غير السابق .



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

[١٠٨ أ] بسم الله الرحمن الرحيم

٣٥/ المقالة الثانية من أنالو طبقا الأولى

«خصائص القياس . - النتائج الكاذبة . - أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس» .

- ١ -

< تعدد النتائج في الأقيسة >

قد بينّا في كم شكل ، وبأي مقدّمات ، وكم ، ومنى ، وكيف يكون كل قياس ، وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ننظر فيها في إثبات الشيء ونقضه ، /٤٠/ وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي صناعة وأيضاً بأي سبيل نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبدأ [١٥٣] تجمع أشياء كثيرة ، وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فلإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدّمات الأخر تنعكس . وأما السالبة فليس /٥/ تنعكس ، والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن آ مقولة على كل بّ أو على بعضها ، فإن بّ /١٠/ بالضرورة

تكون مقولة على بعض \bar{a} ، وإن لم تكن \bar{a} مقولة على شيء من \bar{b} فإن \bar{b} لا تكون مقولة على شيء من \bar{a} ، وذلك بخلاف ما تقدم . فإن لم تكن \bar{a} في بعض \bar{b} ، فليس بالضرورة \bar{b} غير موجودة في بعض \bar{a} ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها /١٥/ .

فهذه علة عامة لكل المقاييس الكلية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكلية على ضرب آخر : أن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوع للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت \bar{a} ح نتيجة بتوسط \bar{b} ، فإن كل ما هو موضوع لـ \bar{b} أو لـ \bar{c} فبالاضطرار على كله يقال /٢٠/ ، لأنه إن كانت \bar{b} مقولة على \bar{c} ، و \bar{a} مقولة على كل \bar{b} ، فإن \bar{a} تكون مقولة على كل \bar{c} . وأيضاً [١٠٨ ب] إن كانت \bar{c} مقولة على كل \bar{h} و \bar{a} مقولة على كل \bar{c} ، فإن \bar{a} مقولة على كل \bar{h} . وكذلك يعرض إذا كان القياس /٢٥/ سالباً . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة فقط ، مثل أنه إن لم تكن \bar{a} مقولة على شيء من \bar{b} ومقولة على كل \bar{c} فإن النتيجة أن \bar{b} ليست مقولة على شيء من \bar{c} . فإن كانت \bar{c} موضوع لـ \bar{h} فإنه يتبين أن \bar{b} ليست مقولة على شيء من \bar{c} . وأما أن \bar{b} ليست مقولة على ما هو موضوع لـ \bar{a} ، فإنه ليس يتبين بقياس . وإن كانت \bar{b} ليست /٣٠/ مقولة على \bar{h} ، إذ كانت \bar{h} موضوع لـ \bar{a} : ولكن أن \bar{b} ليست مقولة على شيء من \bar{c} قد يبين بقياس . وأما أن لا تكون \bar{a} مقولة على \bar{b} فإن ذلك أخذ بلا برهان . فلذن ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون \bar{b} مقولة على \bar{h} .

فأما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدمة جزئية . وأما إن /٣٥/ كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل

القياس مثل أنه إن كانت ا مقولة على كل ب^١ و^(١) > مقولة على بعض ح^٢ فإن ما كان موضوعاً لـ ح^٢ ليس عليه قياس ؛ وما كان موضوعاً لـ ب^١ يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدم . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ ٤٠/ وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات . وفي القياسات الكلية كان يتبين ما كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدمة ٥٣/ ب / غير مبرهنة . فإذاً إما ألا يكون تمت قياس^٣ ، وإما ثم^٤ . وها هنا .

- ٢ -

> الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة - في الشكل الأول <

وقد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس أحياناً جميعاً صدقاً ، ٥/ وأحياناً جميعاً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : إما صدقاً وإما كذباً . ١٠/

أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعل المقدمات ، لأنه لا تكون القياسات لعل المقدمات إذا كانت كذباً . وسنقول فيما نستأنف لأي علة يعرض ذلك . [١٠٩] وهو يتبين من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت موجودة فبالاضطرار تكون ب^١ موجودة ، فإنه إذا لم تكن ب^١ موجودة ، فبالاضطرار أن تكون أ^٢ غير موجودة ، وأنه إن كانت أ^٢ صدقاً فمن

(١) خرم في الأصل .

الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير /١٥/ موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن آَ حَدٍّ واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان ، لأنه إن كان حقاً أن تكون آَ مقولة على كل بَ ، وبَ مقولة على كل حَ ، فبالضرورة /٢٠/ تكون آَ مقولة على كل حَ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن آَ كما وُضِعَتْ هي مقدّمتان متصلتان . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون /٢٥/ أن يتبين كذب من مقدّمات صادقة .

وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدّمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، /٣٠/ على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدّمتين . وبيان ذلك أن تكون آَ مقولة على كل حَ وغير مقولة على شيء من بَ ، وبَ غير مقولة على حَ لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحي غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت آَ مقولة على كل بَ وبَ مقولة على كل حَ ، فإن آَ تكون مقولة على كل حَ . فإذاً قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا ^(١) المقدّمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات /٣٥/ السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون آَ غير مقولة على شيء من حَ ، وبَ غير مقولة على شيء من حَ ، وآَ مقولة على كل بَ ، مثل أنه إن أُخِذَتْ حدود وصيّر الإنسان الحد الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . /٤٠/

(١) ص : كلي .

فلإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل شيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدمتين — [١٥٤] وهي كذب — نتيجة صادقة .

وكذلك يتبين [و] إن أخذ كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب [١٠٩ ب] . فإن كانت الواحدة كذباً وافترق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدمة آ ب ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدمة حـ كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً ، وأعني بكلها كذباً المقدمة التي يوجد الصدق /هـ/ في ضدها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .

وبيان ذلك أن تكون أ غير موجودة في شيء من ب ، وبـ موجودة في كل حـ . فإن نحن أخذنا مقدمة بـ حـ صدقاً ومقدمة آ بـ كلها كذباً بأن تؤخذ مقولة على كل حـ فمحال أن تكون النتيجة صدقاً ، لأن آ كانت /١٠/ غير موجودة في حـ ، إذ كان ما يوجد فيه بـ لا يوجد في شيء منه آ ، وبـ موجودة في كل حـ . — وكذلك لا تكون النتيجة صدقاً إذا كانت آ موجودة في كل ب ، وبـ في كل حـ وأخذت مقدمة بـ حـ صدقاً ومقدمة آ بـ كلها كذباً بأن تؤخذ غير مقولة على شيء من ب ، لأن آ تكون غير موجودة في حـ إذ كان ما توجد فيه بـ ففيه كله يوجد آ ، وبـ موجودة /١٥/ في كل حـ . فهو إذن بيّن أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذباً : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه إن كانت آ موجودة /٢٠/ في كل حـ وفي بعض بـ ، وبـ في كل حـ ، مثل أن الحي موجود في كل ققننس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي

كل قُفُنُس ، فإنه إن أخذت أ موجودة في كل ب ، و ب موجودة في كل ح تكون أ موجودة في كل ح حقاً ، لأن كل قُفُنُس حي . وكذلك يعرض [و] إن كانت مقدمة أ ب سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون أ موجودة في بعض ب ٢٥/ وغير موجودة في شيء من ح وتكون ب موجودة في كل ح : مثل أن الحلي موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت أ غير موجودة في شيء من ب ، و ب في كل ح ، فإن أ تكون غير موجودة في شيء من ح .

فإن أخذت مقدمة أ ب صدقاً ، ومقدمة ب ح كلها كذباً ، فإن ٣٠/ النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة ب ح كلها كذباً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة أ ب سالبة ، لأنه يمكن أن تكون أ غير [١١٠ أ] موجودة ٣٥/ في شيء من ب ح مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحلي ، فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب . فإذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب ، و ب موجودة في كل ح ، [٥٤ ب] فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدمة ب ح كلها كذباً ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً لأنه ليس شيء يمنع أن تكون أ موجودة في كل واحد من ب ح وتكون ب موجودة في بعض ح مثل الجنس في النوع والفصل ، ٥/ كالحلي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المشاء ، لا في كله . فإذن أ إن كانت موجودة في كل ب ، وأخذت ب موجودة في كل ح ، فإن أ تكون موجودة في كل ح ؛ وذلك قد كان حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة أ ب سالبة ، لانه ١٠/ يمكن ألا تكون أ موجودة في شيء من ب ح وتكون ب موجودة في بعض ح : مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحلي فإنه لا يوجد في

شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري ، فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذا إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وأخذت \bar{B} موجودة /١٥/ في كل \bar{C} ، فإن \bar{A} تكون غير موجودة في شيء من \bar{C} — وذلك قد كان حقاً .

وأما في القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدمة الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً — أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون /٢٠/ النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدمة الأولى كذباً وبعض الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانا جميعاً كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وموجودة في بعض \bar{C} : مثل الحمي ، فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض /٢٥/ الأبيض ، فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجا ، والطرف الأول حيا ، وأخذت A موجودة في كل \bar{B} ، و \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} ، فإن مقدمة \bar{A} تكون كلها كذباً ومقدمة \bar{B} صدقاً ، وتكون النتيجة حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة \bar{A} سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{B} /٣٠/ وغير موجودة في بعض \bar{C} وتكون \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} ، كالحمي فإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان فموجود في بعض الأبيض . فإذا إن وضع الإنسان حداً أوسط وأخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} و \bar{B} في بعض \bar{C} وكانت مقدمة \bar{A} كلها كذباً ، /٣٥/ فإن النتيجة تكون صدقاً [١١٠ ب] .

وكذلك يعرض إن كانت مقدمة \bar{A} بعضها كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A} في بعض \bar{B} وفي بعض \bar{C} وتكون \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} : كالحمي ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ، /٥٥/ والجيد موجود في بعض الكبير . فإذا إن أخذت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، و \bar{B}

موجودة في بعض حـ ، وكان بعض مقدمة آ ب كذباً ومقدمة ب ح صدقاً ، فإن النتيجة تكون صدقاً . - وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ ب سالبة ، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وبخبر ما أخذت .

وأيضاً إن كانت مقدمة آ ب صدقاً ^(١) ومقدمة ب ح كذباً ^(٢) ، فإن النتيجة تكون صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل ب وموجودة /٥/ في بعض ح وتكون ب غير موجودة في شيء من ح : كالحلي ، فإنه موجود في كل قفئس وفي بعض الأسود ، والقفئس غير موجود في شيء من الأسود ، فإذا أخذت آ موجودة في كل ب ، وب في بعض ح ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة ب ح كذباً . وكذلك يعرض إن كانت مقدمة /١٠/ آ ب سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من ح مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع الجنس كالحلي فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد /١٥/ فغير موجود في شيء من الأبيض ، فإن وُضع العدد حلاً أوسط وأخذت آ غير موجودة في شيء من ب وب في بعض ح فإن آ تكون غير موجودة في بعض ح وذلك قد كان حقاً . ومقدمة آ ب حق ، وب ح كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقاً ، وإن كانت مقدمة آ ب كذباً ومقدمة /٢٠/ ب ح كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في بعض ب وفي بعض ح وتكون ب غير موجودة في شيء من ح ، مثل أنه إن كانت ب ضد ح وكانا جميعاً عرّضين في جنس واحد كالحلي ، فإنه في بعض الأبيض /٢٥/ وفي بعض الأسود . وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإذا أخذت آ موجودة في كل ب وب موجودة في بعض ح ،

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

فإن النتيجة تكون حقا . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدمة آ ب سالبة .
وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وُضِعَتْ .

وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه
٣٠/ قد يمكن أن تكون ١ غير موجودة في شيء من حـ مثل الجنس [١١١] /
في النوع الذي من جنس آخر وفي العَرَض الذي لأنواعه : مثل الحي ،
فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض والعدد غير
موجود ٣٥/ في شيء من الأبيض . فإن أخذت آ موجودة في كل ب وبـ
في بعض حـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان جميعاً كذب . - وكذلك
يعرض إذا كانت مقدمة آ ب سالبة ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ
موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض حـ وتكون ب غير موجودة
في شيء من حـ : ٤٠/ كالحی ، فإنه موجود في كل قُقُنُس وغير موجود
في بعض الأسود ، والقُقُنُس ٥٥/ ب غير موجود في شيء من الأسود .
فلذا إن أخذت آ غير موجودة في شيء من ب وبـ موجودة في بعض حـ ،
فإن آ تكون غير موجودة في بعض حـ ، فالنتيجة صدق والمقدمات كذب .

- ٣ -

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات
كاذبة : < سواء > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها ،
أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً : أيما منهما اتفق ،
٥/ أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض الأخرى كذباً ^(١) . وذلك يكون

(١) ص : كذب .

إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموجودة في كل C ،
/١٠/ فإن B تكون غير موجودة في شيء من C : كالحلي ، فإنه غير
موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وضعت هذه
المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة
في شيء من \bar{C} فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . — وكذلك
بعرض إن كانت \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من \bar{C} ،
لأن القياس في ذلك /١٥/ واحد . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة
كلها كذباً والأخرى كلها صدق ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A} موجودة
في كل واحد من B \bar{C} وتكون B غير موجودة في شيء من C : كالجنس
في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحلي فإنه موجود في كل
إنسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن
أخذ الحلي موجوداً في الواحد ، غير /٢٠/ موجود في الآخر ، فإن المقدمة
الواحدة تكون كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، وتكون النتيجة كلها
صدقاً : في أي ناحية صُيرت السالبة . وكذلك يعرض إن كان بعض المقدمة
الواحدة [١١١ ب] كذباً وكل الأخرى صدقاً ، لأنه /٢٥/ قد يمكن أن
تكون \bar{A} موجودة في بعض B وفي كل C . وأما B فغير موجودة في
شيء من C : كالحلي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غراب ،
والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت \bar{A} غير موجودة
في شيء من B وموجودة في كل C ، فإن مقدمة \bar{A} يكون بعضها كذباً
وكل مقدمة \bar{A} صدقاً ؛ وأما النتيجة فصدق في أي ناحية صُيرت السالبة .
/٣٠/ والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن
كان بعض المقدمة الموجبة كذباً والسالبة صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن
تكون \bar{A} موجودة في بعض B وغير موجودة في شيء من C وتكون B
غير موجودة في شيء من C : مثل الحلي ، فإنه في بعض الأبيض وغير

موجود في شيء من /٣٥/ القير ، والأبيض غير موجود في شيء من القير .
 فلإذن إن أخذت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في شيء من \bar{C} فإن
 بعض مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{B}$ حق ، وأما النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل
 واحدة من المقدمتين بعضها كذباً ، لأنه قد يمكن أن تكون \bar{A} موجودة في
 بعض \bar{B} وبعض \bar{C} وتكون \bar{B} غير /٤٠/ موجودة في شيء من \bar{C} : مثل
 الحلي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض الأسود وأما الأبيض فغير /٢٥٦/
 موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير
 موجودة في شيء من \bar{C} ، فكل واحدة من المقدمتين بعضها كذبٌ والنتيجة
 صدقٌ ، وكذلك يعرض وإن حوِّلت السالبة . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية ، لأنه ليس شيء يمنع /٥/
 من أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وبعض \bar{C} وتكون \bar{B} غير موجودة
 في بعض \bar{C} : كالحلي ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض .
 فإن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وموجودة في بعض \bar{C} ، فإن المقدمة
 الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً . وأما النتيجة /١٠/ فصدق .
 وكذلك يعرض إذا صُبِّرَتْ مقدِّمة $\bar{A} \rightarrow \bar{B}$ موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون
 \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وغير موجودة في بعض \bar{C} وتكون \bar{B} غير
 موجودة في بعض \bar{C} : مثل الحلي ، فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير
 موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس بموجود في [١١٢] بعض
 الأبيض . فإن وضعت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في بعض /١٥/
 \bar{C} فإن مقدِّمة $\bar{A} \rightarrow \bar{B}$ الكلية كلها كذب ، ومقدِّمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ صدق ، وأما النتيجة
 فتكون صدقاً .

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً ، لأنه لا شيء
 يمنع أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وتكون غير موجودة /٢٠/ في
 بعض \bar{C} : كالحلي ، فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير

المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت
أ غير موجودة في شيء من ب > وموجودة في بعض^(١) ح فإن < النتيجة
والمقدمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدمة الجزئية كذباً .

٢٥/ وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ المقدمة الكلية واجبة ، لأنه قد
يمكن أن تكون أ موجودة في كل واحدة من ب ح وتكون ب غير موجودة
في بعض ح كالجنس في النوع والفصل : مثل الحي ، فإنه موجود في كل
إنسان وكل مَشَاء ، والإنسان غير موجود في كل مَشَاء . فإذاً إن اخذت
أ موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ح فإن المقدمة الكلية تكون
صدقاً / ٣٠/ والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً . وهو بين أنه إذا
كانت المقدمتان كذباً . فقد تكون النتيجة صدقاً . إذ كان يمكن أن تكون
أ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، وتكون ب غير موجودة
في بعض / ٣٥/ ح . لأنه إذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة
في بعض ح ، فإن كلتا^(٢) المقدمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصديق .

وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه
قد يمكن أن تكون أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في كل ح
وتكون / ٤٠/ ب غير موجودة في بعض ح : كالحَي ، فإنه غير موجود
في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل
إنسان . فإن ٥٦ ب/ أخذت موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض
ح ، فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصديق .

(١) تصحيح بالهامش .

(٢) ص : كلتي .

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدمتان كلتاهما كذباً ، أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذباً ، أو كان بعض الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغَيَّرُ المقدمات ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من A و B غير موجودة في شيء من C . وأما أن تكون موجودة في بعض B مثل $10/$ الإنسان والمشاء ، فلإنهما ليسا بموجودين في واحد مما هو غير متنفس ، وأما الإنسان فموجود في بعض المشاء ، فإن أخذت A و B موجودتين في كل C ، فإن كل واحدة من المقدمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصديق .

[١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون B غير موجودة في شيء من C و A موجودة في كل $15/$ C وتكون A غير موجودة في بعض B : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من القمئس ، والحي موجود في كل قمئس ، فالحي غير موجود في كل شيء أسود . فإذاً إن أخذت B موجودة في كل C و A غير موجودة في شيء من C فإن A تكون غير موجودة في بعض B ، والنتيجة صدق والمقدمتان جميعاً كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا A و B موجودتين في بعض C وتكون A موجودة في بعض C كالأبيض والحي فإنهما موجودان في بعض $25/$ الحي ، والأبيض موجود في بعض الحي . فإن وُضِعَتْ كلتا A و B موجودتين في كل C فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً والنتيجة صدقاً . وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ مقدمة A سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن

تكون \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} وتكون B موجودة في بعض \bar{C} وتكون \bar{A} غير موجودة في كل B ، كالجيد فإنه غير موجود في بعض الحلي . وأما ٣٠/ الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذاً إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} و B موجودة في كل \bar{C} فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا \bar{A} و B موجودتين ٣٥/ في كل \bar{C} وتكون \bar{A} غير موجودة في بعض B ، كالحلي والأبيض : فإنهما موجودان في كل ققنُس ، والحلي غير موجود في كل أبيض .

فإذاً قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت B موجودة في كل \bar{C} و \bar{A} غير موجودة في كلها ، فإن مقدمة B \bar{C} تكون كلها صدقا ومقدمة \bar{A} \bar{C} كلها كذبا ، وأما النتيجة فصديق .

٤٠/ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة B \bar{C} كذبا ومقدمة \bar{A} \bar{C} صدقا ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وققنُس ، وغير متنفس .

وكذلك أيضاً يعرض إذا أخذنا كلتا المقدمتين موجبتين ، لأنه لا شيء ٥٧/ يمنع أن تكون B موجودة في كل \bar{C} وتكون \bar{A} موجودة في بعض B : كالحلي ، فإنه موجود في كل ققنُس ، والأسود غير موجود في واحد من الققنُس ، والأسود موجود في بعض الحلي . فإذاً إن أخذت \bar{A} و B ٥/ موجودتين في كل \bar{C} ، فإن مقدمة B \bar{C} تكون كلها صدقا ومقدمة \bar{A} \bar{C} كلها كذبا ، وأما النتيجة فصديق .

وكذلك يعرض إن حوت مقدمة \bar{A} \bar{C} صدقا [١١٣] ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت المقدمة الواحدة كلها صدقا وبعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن ١٠/ أن تكون B موجودة في كل \bar{C} وتكون \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} .

وأما \bar{A} فموجودة في بعض \bar{B} : مثل ذي الرجلين ، فإنه موجود في كل إنسان ، والجيد غير موجود في كل إنسان ، والجيد موجود في بعض ذي الرجلين . فإن أخذت \bar{A} و \bar{B} موجودتين في كل \bar{C} ، فإن مقدمة $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ تكون كلها صدقا ، وبعض مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

/١٥/

وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ صدقا ومقدمة $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ كذبا ، لأن البيان على ذلك إذا حوِّلت المقدمات بهذه الحدود التي تقدمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ؛ فأنه قد يمكن أن تكون \bar{B} موجودة في كل \bar{C} و \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} ، /٢٠/ فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون \bar{A} غير موجودة في كل \bar{B} . فإن أخذت \bar{B} موجودة في كل \bar{C} و \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذبا و يكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضاً النتيجة صدقا . فأنه قد تبين أنه إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} و \bar{B} موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون \bar{A} غير موجودة /٢٥/ في بعض \bar{B} ، فإنه بين أنه إذا كانت مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ كلها صدقا ، وبعض مقدمة $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} و \bar{B} موجودة في كل \bar{C} ، فإن مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ تكون كلها صدقا وبعض مقدمة $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ كذب .

وهو بين في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة /٣٠/ نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع /٣٥/ وأخذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجوداً في كله .

فهو بَيِّنُ أنه إذا كانت النتيجةُ كذباً فبالضرورة يكون بعض المقدمات كذباً أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدمات صدقا ، لا بعضها ولا كلها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير /٤٠/ أن تؤخذ في القياسات مقدّمةٌ صدقٌ ، ولكن ليس باضطرار . والعلة في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان هما هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجوداً ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم /٥٧ ب/ يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجودا ، فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجودا . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحالٌ أن يكون الآخر بعينه موجودا باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت \bar{A} أبيض \bar{B} بالضرورة تكون \bar{B} عظيما ، وإذا لم تكن \bar{A} أبيض فبالضرورة تكون \bar{B} عظيما ، لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو \bar{A} ، فإن شيئا ما بالضرورة يكون عظيما وهو \bar{B} . وإذا كانت \bar{B} عظيما فإن \bar{A} لا يكون أبيض ، فيلحق باضطرار إذا كانت \bar{A} أبيض ألا تكون \bar{A} أبيض . فإذا كان اثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر بالضرورة /١٠/ لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن \bar{B} عظيما ، فليس يمكن أن يكون \bar{A} أبيض ، فإن كان إذا لم يكن \bar{A} أبيض يلحق باضطرار أن يكون \bar{B} عظيما ، فإنه قد يعرض ضرورةٌ إذا لم تكن \bar{B} عظيما أن تكون \bar{B} بعينها عظيما ، وذلك محالٌ : لأنه إن لم تكن \bar{B} عظيما فإن \bar{A} لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظنُّ أنه يجب إذا لم يكن \bar{A} أبيض أن تكون \bar{B} عظيما ، فإن \bar{A} لا تكون /١٥/ أبيض بالضرورة ، وكان يظنُّ أنه يجب إذا لم تكن \bar{A} أبيض أن تكون \bar{B} عظيما ، فإنه يعرض إذا لم تكن \bar{B} عظيما أن تكون \bar{B} بعينها عظيما كما تبين بالثلاثة الحروف .

< البرهان الدوري في الشكل الأول >

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ /٢٠/ النتيجة وإحدى المقدمات فتُجمع منهما المقدمة الباقية المأخوذة في القياس الأول . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، ثم تبين ذلك بـ \bar{B} ، فإن أخذت \bar{A} موجودة في كل \bar{C} وحـ موجودة في كل \bar{B} ، فإن \bar{A} تكون موجودة في كل \bar{B} . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس /٢٥/ أن \bar{B} موجودة في كل \bar{C} ، فإن احتيج أن تبين أن \bar{B} موجودة في كل \bar{C} فإن ذلك يتبين إذا أخذت \bar{A} مقولة على كل \bar{C} التي كانت نتيجة ؛ وأخذت \bar{B} مقولة على كل \bar{A} التي كانت أولاً مأخوذة بالعكس أن \bar{A} مقولة على كل \bar{B} وليس يكون أن تبين القضايا بعضها من بعض على غير هذه الجهة . /٣٠/ لأنه إن أخذت \bar{C} آخر وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياء بـ \bar{C} يكون كل واحد منها مستعملاً في تبين الآخر ؛ وإن أخذ من المقدمات شيء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدمة واحدة ، لأنه إن أخذتاً جميعاً ، رجعت النتيجة الأولى ، ولكن ينبغي [١١٤] أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدمة القياس /٣٥/ الواحدة تكون غير مبرهنة ؛ لأنه لا يكون أن تبين بهذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط في الأول . وأما في المنعكسة فقد تبين كل قضايا القياس بعضها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود \bar{A} بـ \bar{C} منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية \bar{A} بـ \bar{C} مبرهنة بتوسط \bar{B} وأيضاً قضية \bar{A} بـ \bar{B} بالنتيجة وعكس مقدمة \bar{B} بـ \bar{C} . وكذلك تبين قضية /٤٠/ \bar{B} بـ \bar{C} بالنتيجة وعكس مقدمة \bar{A} بـ \bar{B} . وينبغي أن تبين مقدماً \bar{C} بـ \bar{A} ، /٥٧/ لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت \bar{B} موجودة في كل \bar{C} وحـ في كل \bar{A} ، يكون قياس \bar{B} لـ \bar{A} ، وأيضاً إن أخذت \bar{C}

موجودة في كل \bar{A} و \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، فإن \bar{C} بالضرورة تكون موجودة في كل \bar{B} . ففي كلا ^(١) هذه القياسين أخذت مقدمة $\bar{C} \bar{A}$ غير \bar{B} مبرهنة ، لأن المقدمات الأخرى مبرهنة . فإذاً إن نحن برهنا هذه القضية تكون جميع القضايا مبرهنة بعضها ببعض . فإن أخذت \bar{C} موجودة في كل \bar{B} ، وب \bar{B} في كل \bar{A} ، فإن كلتا ^(٢) المقدمتين توجد مبرهنتين ، وتكون $\bar{C} \bar{A}$ بالضرورة \bar{B} موجودة في كل \bar{A} . فهو إذن بين أن في الحدود الراجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما ^(٣) في الأخر فلا تكون كما قلنا أولاً . /١٥/

ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدمة في تبين ما كان يبرهنه . وأما في القياسات السالبة فهكذا تبين القضايا /٢٠/ بعضها من بعض . ولتكن \bar{B} موجودة في كل \bar{C} ، و \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} فالنتيجة أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبين أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} التي كانت أولاً /٢٥/ مقدمة ، فلتكن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} و \bar{C} موجودة في كل \bar{B} ، لأن على هذه الجهة تكون المقدمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن \bar{B} موجودة في كل \bar{C} ، فليس ينبغي أن تعكس مقدمة $\bar{A} \bar{B}$ كمثل الآخر ، لأن القول إن : « \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{A} » و « \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} » - مقدمة واحدة لا فرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن ما لا يوجد \bar{A} في شيء منه ، \bar{B} موجودة في كله . فلتكن \bar{A} غير موجودة في شيء /٢٠/ من \bar{C} التي كانت نتيجة ، ولتكن \bar{B} موجودة في كل ما لا توجد \bar{A} في شيء منه . فإذاً \bar{B} موجودة في كل \bar{C} بالضرورة .

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : مصلح من السرياني .

فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى /٣٥/ المقدمتين بالعكس فنتج منهما المقدمة الباقية.

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدمة الكلية من المقدمات الأخر ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو بَيِّن أنه لا يمكن أن تبرهن /٤٠/ الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبين من المقدمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ، والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدمتين .

٥٨ ب/ ومن بعدُ فإنه لا يكون قياسُ ألبتة إذا أخذتُ المقدمة الصغرى منعكسة ، لأن ^(١) كلتا المقدمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن أنها مقولة على بعض حد بتوسط ب ، فإن أخذت ب موجودة في كل أ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن ب تكون موجودة في بعض ج ويكون الشكل الأول ، والحد الأوسط آ . وإذا كان القياس /٥/ سالباً فليس يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية للعلّة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدمة آ ب كمثل ما في القياسات الكلية . كقولنا : كل ما ليس يوجد آ في بعضه ، فإن ب توجد في بعضه ، لأنه /١٠/ لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدمة الصغرى سالبة .

- ٦ -

< البرهان الدوري في الشكل الثاني >

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا ^(٢) المقدمتين /١٥/ موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن ، بموجبيتين .

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من \bar{C} ، فالنتيجة أن \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} ويكون الشكل الثاني /٢٠/ والحد الأوسط \bar{B} .

فإن أخذت مقدمة \bar{A} \bar{B} سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأول ، لأن \bar{C} موجودة في كل \bar{A} و \bar{B} ، غير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإذاً \bar{B} غير /٢٥/ موجودة في شيء من \bar{A} ؛ فـ \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} ؛ وليس يكون قياساً من النتيجة وإحدى المقدماتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .

/٣٠/ فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعللة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في بعض \bar{C} ، فالنتيجة أن \bar{B} غير موجودة [١١٥] في بعض \bar{C} . فإن أخذت \bar{B} موجودة في كل \bar{A} وغير موجودة في كل \bar{C} ، فإن \bar{A} تكون غير موجودة في بعض \bar{C} والحد الأوسط \bar{B} . فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تبرهن مقدمة \bar{A} \bar{C} إذا انعكست مقدمة /٣٥/ \bar{A} \bar{B} ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتا ^(١) المقدماتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذاً ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي يكون \bar{B} غير موجودة في بعضه ، فإن \bar{A} تكون موجودة في بعضه .

- ٧ -

< البرهان الدوري في الشكل الثالث >

/٤٠/ وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا ^(١) المقدماتين كليتين ، فليس

(١) ص : كلي .

يمكن أن /٥٩/ نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدمات الكلية ،
والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذاً هو بينٌ في الحملة أنه لا
يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية في هذا الشكل . — فإن كانت المقدمة الواحدة
كلية والأخرى جزئية ، أحياناً يكون برهانٌ ، وأحياناً لا يكون . فإذا
كانت كلتا المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياسٌ .
وأما إذا كانت /٥/ الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياسٌ . وبيان ذلك أن
أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، و B في بعض \bar{C} ، والنتيجة $\bar{A}B$ ، فإن
أخذت \bar{C} موجودة في كل \bar{A} . فقد تبين أن \bar{A} موجودة في بعض B ، وأما
أن B في بعض \bar{C} فلم يتبين ، وإن كان لازماً بالضرورة إذا كان \bar{C} في
 B أن يكون B /١٠/ في بعض \bar{C} . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن
شيئاً موجود في آخر وآخر في شيء بعكس قول . ولكن ينبغي أن يزداد في
القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في شيء . فإذا
زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة وإحدى المقدمتين فقط . — فإن
كانت B موجودة /١٥/ في كل \bar{C} ، و \bar{A} في بعض \bar{C} ، فإن نتيجة $\bar{A}\bar{C}$
تكون بيسئة إذا أخذت \bar{C} موجودة في كل B و \bar{A} في بعض B ، لأنه يلزم
ضرورة أن تكون \bar{A} في بعض \bar{C} ، إذ كان الحد الأوسط B والحدود $\bar{A}B$
 \bar{C} . — وإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة
كلية ، فالمقدمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون B موجودة في كل
 \bar{C} و \bar{A} غير /٢٠/ موجودة في كل \bar{C} ، فالنتيجة أن \bar{A} غير موجودة في كل
 B فإن أخذ مع النتيجة أن \bar{C} موجودة في كل B ، فإنه يلزم ضرورة أن
تكون كل \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} إذا كانت B [١١٥] B واسطة . —
وأما إذا كانت /٢٥/ السالبة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على
نحو ما قيل قبل أن أخذ كل ما لم يوجد في بعض هذا ، فإن الآخر موجود
فيه ، مثل ما أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} و B في بعض \bar{C} ،
والنتيجة أن \bar{A} غير موجودة في بعض B . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ \bar{A} في

بعضه فتح موجودة /٣٠/ في بعضه ، فإنه يجب أن تكون حـ موجودة في بعض بـ ، وليس يمكن على نحو آخر أن تعكس المقدمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل /٣٥/ الأول والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأول . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله ، وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأول والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان /٤٠/ يكون به في المقاييس كلها . وهو أيضاً يبين أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا تتبين بها إما أن تكون على الدور إما أن تكون ناقصة .

- ٨ -

< انعكاس القياس في الشكل الأول >

/٥٩ ب/ وأما انعكاس القياس فهو أن نبين ^(١) بانعكاس نتيجة القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة ^(٢) /٥/ تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد

(١) تحتها : بينا .

(٢) أي لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدمة الأخرى .

يكون ^(١) بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يثبت فيما يتلو من القول . والمتناقضات هي : كل ولا كل ، وبعض ولا واحد ، والمتضادات هي : كل ولا واحد ، $١٠/$ وبعض ولا بعض . فليكن بيّنا أن مقولة على كل حـ بتوسط بـ ، فإن أخذ أن آ غير مقولة على شيء من حـ ومقولة على كل بـ تكون غير مقولة على شيء من حـ . فإن كانت آ غير مقولة على شيء من حـ ، وبـ مقولة على كل حـ ، فإن آ غير مقولة على بعض بـ وليس غير مقولة على شيء منه ، لأنه $١٥/$ لا يمكن تبين العامي ^(٢) بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدمة الكبرى نقضاً عاماً بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تُنقض بالشكل الثالث ، وذلك أننا بيّنا > أن < كلتا ^(٣) المقدمتين لا محالة تكون على الطرف الأصغر . — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة : فليكن ^(٤) بيّنا أن آ غير موجودة $٢٠/$ في شيء من حـ بتوسط بـ ، فإن أُخِلَّت آ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء من بـ ، فإن بـ $[١١٦]$ غير موجودة في شيء من حـ . وإذا كانت آ و بـ في كل حـ ، فإن آ في بعض بـ ، ولكن لم تكن في شيء منها .

$٢٥/$ فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست بعامة ، لأن إحدى المقدمتين تكون جزئية ، فإذا كانت النتيجة تكون جزئية . فليكن قياسٌ موجب ، وليرتفع هكذا . فإذا إن كانت آ غير موجودة $٣٠/$ في كل حـ وموجودة في كل بـ ، فإن بـ غير موجودة في كل حـ . وإن كانت آ غير موجودة في كل حـ ، فإن آ غير موجودة في كل بـ . — وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت آ موجودة في

(١) ص : بكلي .

(٢) العامي : الكلّي .

(٣) ص : بنا كلّي .

(٤) ص : بين .

بعض حـَ وغير موجودة في شيء من بـَ ، فإن بـَ غير موجودة في بعض حـَ ، ليس ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت آ في بعض حـَ و بـَ في كل حـَ كما أخذت في القياس /٣٥/ الأول ، فإن آ تكون في بعض بـَ .

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتفعت النتيجة بالتناقض ، فإن ^(١) كلتا المقدماتين تبطلان . وأما إذا ارتفعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ، /٦٠/ لأنه ليس يعرض فيها كنحو ما يعرض في المقاييس العامة من إبطال المقدمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُنتجاً أن آ مقولة على بعض حـَ ، فإن أخذ أن آ غير موجودة في شيء من حـَ و بـَ في بعض حـَ ، فإن آ غير موجودة في بعض بـَ . وإن كانت آ غير موجودة في شيء من حـَ ، وموجودة في كل بـَ ، فإن بـَ غير موجودة في شيء من حـَ . فإذاً كلتا المقدماتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدماتين ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حـَ وموجودة في كل بـَ ، فإن بـَ غير موجودة في بعض حـَ ، ولكن ليس تبطل المقدمة /٥/ الأولى ، لأنه يمكن أن تكون بـَ في بعض حـَ ، ويمكن ألا تكون ، وأما على مقدمة آ بـَ فليس يكون قياس بته ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حـَ ، و بـَ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات تبطل. — /١٠/ وكذلك إن كان القياس سالباً ، لأنه إن أخذت آ موجودة في كل حـَ تبطل كلتا المقدماتين . فإن كانت آ موجودة في بعض حـَ ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدم .

- ٩ -

< انعكاس القياس في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدمة الكبرى /١٥/

(١) ص : كلتي .

بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياس عامي . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد $20/$ كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . - وبيان ذلك أن تكون A موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من C ، والنتيجة B ولا على شيء من C . فإن أخذت B موجودة في كل C وأضيف إليها مقدمة $A \rightarrow B$ فإن A تكون موجودة في كل C ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت B موجودة في كل C ، وآ غير موجودة في كل C ، فإن A ليست موجودة في كل B ، والقياس $25/$ في الشكل الثالث . - فإن انعكست نتيجة $B \rightarrow C$ بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت B موجودة في بعض C ، وآ ليست موجودة في شيء من C ، فإن A ليست موجودة في بعض B . وأيضاً إن كانت B موجودة في بعض C ، وآ في كل B ، فإن A في بعض C . فهو بين أن المقاييس مناقضة . - وكذلك ^(١) يمكننا أن نبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحد من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكل الأول ^(٢) . فإن كان انعكاس النتيجة $35/$ بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطل ^(٣) . وبيان ذلك أن نضع A ليست موجودة في شيء من B ، وموجودة في بعض C ، والنتيجة $B \rightarrow C$ ، فإن وضعت أن B في بعض C ، وأضيف إلى ذلك مقدمة $A \rightarrow B$ ، تكون النتيجة أن A ليست موجودة في بعض C وغير موجودة في بعضها .

(١) ص : يمكننا .

(٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأول .

(٣) ص : تبطلان .

/٤٠/ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَ ، وَاَ في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت كلية . فإذاً ليس تبطل مقدمة آ ب . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلنا ^(١) المقدمتين /٦٠ ب/ تبطل ، لأنه إن وُضِعَت بَ موجودة في كل حَ ، وَاَ ليس في شيء من بَ ، فإن آ ليست في شيء من حَ ، وقد كانت في بعض حَ . وأيضاً إن كانت في كل حَ ، وَاَ في بعض حَ ، فإن آ تكون في بعض بَ . وكذلك يمكننا ^(٢) أن نبين في القياس الذي كليته موجبة .

- ١٠ -

< انعكاس القياس في الشكل الثالث >

[١١٧] وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تنتقض ، وذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدمتين في كل المقاييس . — فلنبين أن آ في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حَ واسطة ، ولتكن المقدمات /١٠/ كلية . فإن أخذت آ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حَ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على آ و حَ ، ولا أيضاً إن أخذت آ غير موجودة في بعض بَ ، وموجودة في كل حَ يكون قياس على بَ و حَ . وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ؛ لأنه < في القياس المعكوس ^(٣) > النتيجة /١٥/ إما أن تكون المقدمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدمة التي عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأول

(١) ص : كلتي ... تبطلان .

(٢) ص : يمكننا .

(٣) خرم في الأصل بمقدار ٣ كلمات .

ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل /٢٠/ واحدة من المقدمات تبطل ، لأنه إن لم تكن \bar{A} موجودة في شيء من B و B موجودة في كل C ، فإن \bar{A} لا تكون موجودة في شيء من C . وأيضاً إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموجودة في كل C ، فإن B غير موجودة في شيء من C . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدمات جزئية ، لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B ، و B موجودة في بعض C ، فإن \bar{A} غير موجودة في بعض C . فإن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموجودة في كل C ، فإن B غير موجودة في شيء من C .

وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن \bar{A} أنها غير موجودة في بعض B ، وأن تكون مقدمة B \bar{C} موجبة ، ومقدمة \bar{A} \bar{C} سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضد النتيجة /٣٠/ < ف > ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت \bar{A} في بعض B ، و B في كل C ، فإنه لا يكون قياس على \bar{A} و C ، ولا إذا كانت \bar{A} في بعض B وغير موجودة في شيء من C يكون قياس على B و C . فإذاً ليس تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الضد . وأما إذا عكست على التناقض ، فإن المقدمات تبطل ، لأنه إن كانت \bar{A} موجودة في كل B ، و B /٣٥/ في كل C ، فإن \bar{A} موجودة في كل C ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء من C . وأيضاً إن كانت \bar{A} موجودة في كل B ، وغير موجودة في شيء من C ، فإن B غير موجودة ^(١) في شيء من C ، ولكنها كانت موجودة في كل C [١١٧ ب] . — وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ، لأن مقدمة \bar{A} تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت \bar{A} موجودة في كل B و B في بعض C ، فإن \bar{A} تكون في بعض C ، /٤٠/ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من C . وأيضاً إن كانت \bar{A} موجودة

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ ؛ فإن كانت أ موجودة /٦١/ في بعض بَ و بَ في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت أ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَ يكون قياس . فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض < المقدمات ^(١) > . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

فقد تبين مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل ^(٢) ، إذا انعكست /٥/ النتيجة ؛ ومتى يكون مضاداً للمقدمة ، ومتى يكون مناقضاً ؛ وأن في الشكل الأول تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث ؛ وأما التي عند الطرف /١٠/ الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأول والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقَضُ بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني ؛ وأن المقدمة التي عند /١٥/ الطرف الأكبر منه تُنقَضُ أبداً بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون القياس ، وأياً في كل واحد من الأشكال .

(١) خرم في الأصل .

(٢) في الهامش : « في السرياني : في واحد من الأشكال » .

< الرفع إلى المحال في الشكل الأول >

وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة ٢٠/ وأضيف إليها مقدمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا ^(١) المقدماتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه ليس يكون بعد قياس قبله ، ولا بعد إقرار بنقيضة ٢٥/ ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق ، وأما الحدود في كلا ^(٢) القياسين فعلى نحو واحد يجري ، [١١٨] والمقدمات فيهما غير مختلفة ، مثل أن تكون \bar{A} موجودة في كل B بتوسط C . فإن وضعت \bar{A} : إما غير موجودة في كل B ، وإما ولا في شيء من B ؛ وكانت \bar{A} موجودة في كل C بالحقبة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون C : إما غير موجودة ٣٠/ في شيء من B ، وإما غير موجودة في كل B ، وذلك محال . فإذاً الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . - وكذلك يكون في سائر الأشكال ، لأن كل ما قيل من الأشكال الانعكاس ، فإنه قابل للقياس الذي بالخلف فكل المسائل تبين بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها ٣٥/ تبين في الشكل الثاني والثالث فقط ؛ فأما في الأول ، فلا . وبيان ذلك أن توضع \bar{A} غير موجودة في كل B أو غير موجودة في شيء من B ، فإن تضاف إليها مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون C موجودة في كل A ، وأما بأن تكون B موجودة في كل C ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأول . فإن كان موضوعنا

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

أن \bar{A} ليست بموجودة /٤٠/ في كل \bar{B} ، ثم أضيف إليها مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس ، فإن كان الموضوع أن \bar{A} ليست موجودة في شيء من \bar{B} ، /٦١/ ب/ ثم أضيف إلى ذلك مقدمة $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} ، و \bar{B} في كل \bar{C} ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، وذلك محال . فإذاً القول /٥/ بأن \bar{A} ليست في شيء من \bar{B} ، كذب . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذباً فصدقه صادق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة $\bar{C} \rightarrow \bar{A}$ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن \bar{A} ليست في كل \bar{B} . فإذاً هو بين أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأول .

/١٠/ وأما الجزئية الموجبة والسالبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأول. وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن \bar{A} [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من \bar{B} ، وأن توجد \bar{B} موجودة في كل \bar{C} أو في بعضها . فإذاً يلزم ضرورة أن تكون \bar{A} إما غير موجودة في شيء من \bar{C} وإما غير /١٥/ موجودة في كل \bar{C} ، وذلك محال ، لأن وجود \bar{A} في كل \bar{C} من الصدق . فإن كان ذلك كذباً ، فإن \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} . فإن أخذت المقدمة الأخرى عند \bar{A} ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضد النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بين أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما نريد تبينه .

/٢٠/ وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} ، ولتؤخذ \bar{C} موجودة في كل \bar{A} . فإذاً \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} ، وذلك محال . فإذاً الموضوع كذب . فإذاً كان ذلك هكذا ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ سالبة . فأما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة /٢٥/ $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ ، فإنه لا يكون قياس . فإن وُضع

الصدق ، فإنه يكون قياسٌ وَيَعْرِضُ المحال . وأما الموضوع فلا يتبرهن .
وبيان ذلك أن تكون \bar{A} موجودة في كل B ، وأن تكون مقدمة \bar{A} كلية
موجبة . فإذا يلزم ضرورة أن تكون \bar{A} موجودة في كل B ، وذلك
محال . فإذا هو محال أن يقال إن \bar{A} موجودة في كل B ، $/30/$ ولكن
ليس متى كان ذلك كذبا وجب ضرورة أن يكون ضده صدقا ، أعني
بالصدق أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من B . وكذلك يعرض إن أخذت
المقدمة الأخرى عند B ، لأنه يكون ^(١) قياس وينتج المحال ، وأما ^(٢)
الموضوع فإنه لا يصح . فإذا ينبغي أن يكون موضوعنا كلية موجبة ،
لأنه إن كانت \bar{A} في كل B ، وكانت \bar{A} موجودة في كل \bar{A} ، فإن \bar{A}
موجودة $/35/$ في كل B . فإن كان ذلك محالا فإن موضوعنا محال .

وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند B ، وأيضاً كمثل
ذلك يعرض إن أخذت مقدمة \bar{A} سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون
قياس . فإن كانت المقدمة سالبة عند B ، فإنه ليس ينتج شيء بـ \bar{A} .
فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئية سالبة ،
ولكن كلية $[119]$ سالبة ، لأنه إن كانت \bar{A} موجودة في بعض B ، و
 $\bar{A}/40/$ موجودة في كل \bar{A} ، فإن \bar{A} موجودة في بعض B . فإن كان ذلك
محالا ، فإنه كذب أن يقال إن \bar{A} موجودة في بعض B . فهو إذن صدق أن يقال
 $/162/$ إن \bar{A} غير موجودة في شيء من B . فإذا تبين أن \bar{A} غير موجودة
في شيء من B فإنه يتقضى مع الكذب الصدق ، لأن \bar{A} موجودة في بعض
 B وغير موجودة في بعضها .

$/5/$ وأيضاً ليس من قبيل الموضوع عَرَضُ المحال ، لأن الموضوع

(١) في الهامش : « نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال » .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأنَّ اَ موجودة في بعض بـ /١٠/ بالحقيقة . فإذا لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بيّن أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد < وضعه ^(١) > ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القول الاضطرار ، ويكون محموداً ؛ لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقا فالموجبة لا محالة صدق ؛ وأيضاً إن /١٥/ لم تكن الموجبة صدقا ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزم ضرورةً إذا كانت الكلية السالبة كذبا ، أن تكون الكلية الموجبة صدقا ؛ ولا هو أيضاً من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذبا أن تكون الأخرى صدقا .

- ١٢ -

< الرفع إلى المحال في الشكل الثاني >

/٢٠/ فقد تبين أن كل المسائل تتبين في الشكل الأوّل بالخلف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبين في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبين في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك ألا تكون اَ موجودة في كل بـ ، وأن تكون ٢٥/٦ موجودة في كل حـ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حـ غير موجودة في كل بـ ، وذلك محال ، لأنه تبين أن حـ موجودة في كل بـ . فإذا الموضوع كذب ؛ فإذا نقيضه صدق : وهو أن اَ موجودة في كل بـ . — فإذا إن كان الموضوع ضدها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس وينتج المحال ؛ غير أنه يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كانت

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

أ غير موجودة في شيء من بـ /٣٠/ وموجودة في كل حـ ، فإن حـ غير موجودة في شيء من بـ ، وذلك محال ، فإذاً هو كذب أن تكون أ غير في شيء من بـ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذباً كان صدقاً : أعني بذلك أن تكون أ موجودة في كل بـ .

فإذا اردنا أن نبين أن أ موجودة في بعض بـ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن أ غير موجودة في شيء من بـ ، ثم نأخذ أنها موجودة في كل حـ ؛ /٣٥/ لأنه إذا أخذت هذه المقدمات يجب أن تكون حـ غير موجودة [١١٩ ب] في شيء من بـ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه يجب لا محالة أن تكون أ موجودة في بعض بـ . — فإن كان موضوعنا أن أ غير موجودة في بعض بـ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الاول . — وأيضاً ، ليوضع أن أ موجودة في بعض بـ وغير موجودة في شيء من حـ ، فيلزم ضرورة أن تكون حـ غير موجودة في بعض بـ ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذاً موضوعنا /٤٠/ كذب . فإذاً أ غير موجودة في شيء من بـ .

فإذا اردنا أن نبين أن أ غير موجودة في كل بـ ، فليكن موضوعنا أن أ في كل بـ ، وغير موجودة في شيء من حـ ، فيلزم ضرورة أن تكون حـ /٦٢ ب/ غير موجودة في شيء من بـ . وذلك محال : فهو إذن صدق أن يقال إن أ غير موجودة في كل بـ .

فقد تبين أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

— ١٣ —

< الرفع إلى المحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون أ غير موجودة /٥/ في بعض بـ ، و حـ موجودة في كل بـ ، فإذاً أ موجودة

في بعض حـ. فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذبٌ أن يقال إن آ غير موجودة في بعض بـ ، وصدق أن يقال إن آ موجودة في كل بـ .

فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، فإنه يكون ١٠/ قياس ويَعْرِضُ المحالُ ، ولكن ليس يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كان موضوعنا ضدَّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثلُ ما عرض فيما تقدّم من الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن آ موجودة في بعض بـ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، وحدّ موجودة في بعض بـ . فإذا آ غير موجودة في بعض حـ . فإن كان ذلك كذباً ، فإنه صدقٌ أن تكون آ موجودة في بعض بـ . — فإذا أردنا أن نبين أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بـ . ولتؤخذ حـ موجودة في كل بـ ، فإذا يلزم ضرورةً أن تكون آ موجودة في بعض حـ ، ولكن لم تكن في شيء منها . فإذا كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض بـ . فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في كل بـ ، فإنه لا يتبين لنا ما نريد بيانه ، ولكن ينبغي أن يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نتبين أن آ غير موجودة في كل بـ ، لأنه إن كانت آ موجودة في كل بـ ، ٣٠/ وحدّ موجودة في بعض بـ ، فإن آ تكون موجودة في بعض حـ ، ولكننا سلمنا أن < ذلك > ما ليس هو ، [١٢٠] فإذا كذب أن يقال إن آ موجودة في كل بـ ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل بـ . — فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في بعض بـ ، فإنه يعرض مثلُ الذي عرض فيما تقدّم .

فهو بيّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضةُ ٢٥/ ما نريد بيانه ، وهو بيّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تبين الموجبة من جهةٍ ، وفي الشكل الثالث قد تبين الكلية .

< الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ٣٠/ ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرَّر به : وأما المستقيم فإنه يبتدي من مقدمات مُقَرَّر بها صدقاً^(١) . وكلا البرهانين من مقدمات مُقَرَّر بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي بالخلف فلحدي مقدمتيه من مقدمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة النتيجة . ٣٥/ وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس . وأما الذي بالخلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها، ولا فرق في ذلك^(٢) بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يتبين باستقامة ٤٠/ القياس فقد يبين بالخلف ؛ وكل الذي يتبين بالخلف فقد يبين باستقامة وبمحدود واحدة .

٦٣/ ١/ وإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول = فإن القياس المستقيم ٥/ يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ، وأما الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول والثاني : أما الموجبات ففي الأول ، وأما السالبات ففي الثاني .

١٠/ وبيان ذلك أن نُبَيِّن في الشكل الأول بالخلف أن \bar{A} ليست موجودة في شيء من B ، أو ليست موجودة في كل B ^(٣) ، فوضعنا أن

(١) ص : صدق .

(٢) ص : بأن تكون ... لعله تحريف وصوابه ما أثبتناه .

(٣) في الهامش : نسخة : في بعض ب .

أ في بعض ب ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل ١٥/ الثاني ، وهو أن توجد ح موجودة في كل أ وغير موجودة في شيء من ب ، فلإذن هو بين أن أ غير موجودة في شيء من ب . وكذلك [١٢٠ ب] يعرض إن تبين في الشكل الأول بالخلف أن أ غير موجودة في كل ب بوضعنا أنها موجودة في كل ب . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ ح موجودة في كل أ وغير موجودة في كل ب ، وكذلك يعرض ٢٠/ إن أخذت مقدمة ح سالبة . وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل الأول بالخلف أن أ موجودة في بعض ب بوضعنا أن أ غير موجودة في شيء من ب . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤخذ ب موجودة في كل ح ، و أ في كل ح أو في بعضها . فلإذن أ موجودة في بعض ب . وكذلك يعرض إن أخذت ب أو أ موجودة في بعض ح .

وأيضاً لبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن أ موجودة في كل ب بوضعنا أن أ ليست في كل ب وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن تؤخذ أ موجودة في كل ح ، و ح في كل ب ، فلإذن أ في كل ب . وكذلك يعرض إن برهن في الشكل الثاني بالخلف أن أ في بعض ب بوضعنا أن أ ليست في شيء من ب ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الأول ، وهو أن أ موجودة في كل ح ، و ح في بعض ب . فلإن كان القياس الذي بالخلف سالبا ، فلإن الموضوع يكون أن أ موجودة في بعض ب . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن أ غير موجودة في شيء من ح ، ٣٠/ و ح في كل ب . وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن > أن أ غير موجودة في ^(١) < بعض ب بوضعنا

(١) الزيادة تصحيح بالهامش .

أن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن \bar{A} غير \bar{B} / ٣٥ / موجودة في شيء من \bar{C} ، و \bar{C} في بعض \bar{B} ، وأيضاً ليتبين بالخلف في الشكل الثالث أن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} بوضعنا أن \bar{A} ليست في كل \bar{B} ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل / ٤٠ / الأول ، وهو أن \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، و \bar{C} في كل \bar{B} .

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، / ٦٣ / ب / وهو أن \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، و \bar{C} في بعض \bar{B} . فإن كان القياس الذي / ٥ / [١٢١] بالخلف سالماً ، فإن الموضوع يكون أن \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ \bar{C} غير موجودة في شيء من \bar{A} وموجودة في كل \bar{B} .

وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كلياً ، فالموضوع هو أن \bar{A} موجودة / ١٠ / في كل \bar{B} ، وقياس ذلك المستقيم هو أن \bar{C} غير موجودة في بعض \bar{B} - وذلك الشكل الثاني .

فقد تبين أن كل المسائل التي تبرهن ^(١) بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تبرهن ^(٢) بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة ^(٣) ؛ وأن في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة ، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس / ١٥ / المتعكسة بأعيانها ، فلاذن المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل

(١) في الهامش : « معناه : تبين » .

(٢) في الهامش : « يعني : أن توجب » .

(٣) ص : واحد .

واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضاً أن كل مسألة على كلتا
(١) الجهتين تبرهن بالخلف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفرقا . /٢٠/

- ١٥ -

< النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة >

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي
أي شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .

والمتقابلات : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ،
كل ، /٢٥/ لا كل ، بعض ، ولا واحد ، بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة
فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما
يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ، كقولنا : كل علم فاضل ،
يضاد قولنا : ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات
فلأن تقابله تقابل تناقض . /٣٠/

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس "بته" : لا
موجب ولا سالب : أما موجب فلا يمكن من قبيل أنه ينبغي أن تكون
مقدمات القياس الموجب موجبة ، وأما المتقابلات فموجبة وسالبة ؛ /٣٥/ وأما
قياس سالب فلا يمكن من قبيل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه
وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلا (٢)
الحدين ، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر
موضوع لها . /٤٠/ وهذه المقدمات ليست متقابلة .

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} ، فاضلاً^(١) ، و B و \bar{C} علماً^(٢) ؛ فإن قيل /٦٤/ إن كل علم فاضل ، وأيضاً « قيل » : ولا واحد من العلوم فاضل ، فإن \bar{A} تكون موجودة في كل B [١٢١ \bar{B}] وغير موجودة في شيء من \bar{C} . فلإذن \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، أي : ولا واحد من العلوم هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل يعد ذلك : إن /٥/ صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن \bar{A} تكون موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من \bar{C} ، فلإذن بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، وغير موجودة في شيء من B ، وكانت \bar{B} علماً ، و \bar{C} صناعة الطب « /١٠/ وكانت \bar{A} ظناً ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض العلوم ظن .

وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب^(٣) والوجوب ، لأن الوجوب يكون — مرةً عند \bar{B} ، ومرة عند \bar{C} . وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مسلوبٌ عن أحد الطرفين ، ومُوجِبٌ على الآخر . فلإذن يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير /١٥/ أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً ، وإما أحدهما جزءاً للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضداداً^(٤) ولا متقابلة .

(١) ص : فاضل .

(٢) ص : علم .

(٣) مكتوبة في النص هكذا : « الوجود » ب — أي : الوجود ، وفوقها : الوجوب . فأيهما الأصح في النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٤) ص : أضداد .

...وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجباً أن نكون
 ٢٠/ المقدمات متقابلة للعلّة التي قيلت في الشكل الأول . وأما إذا كان
 القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس
 كلية . فلتكن بَ وَ حَ علماً ، ولتكن أَ طباً ، فإن قيل إن : كل طب علم ،
 وإيضاً أن : ولا شيء من الطب علم — فإن بَ تكون في كل أَ ، وَ حَ غير
 موجودة ٢٥/ في شيء من أَ . فإذاً يجب من هذا أن يكون بعض العلوم
 لا علماً ^(١) ، وكان أيضاً : ولا شيء من الطب علم ^(٢) — يلزم ضرورة أن
 يكون بعض العلوم لا علماً ^(٣) . ٣٠/ فإذا كانت حدود القياس ^(٤) كلية ،
 تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات
 حينئذ تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصى النظر في أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما
 قلنا ٣٥/ إن كل علم فإنه فاضل ، وأيضاً أن لا واحد من العلوم فاضل ،
 أو أن ليس كل علم فاضلاً ^(١) ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلأن للموجبات
 ثلاثة ^(٥) مقابلات يلزم أن يكون [١٢٢] التقابل على ست جهات : كل ،
 ولا واحد ، ولا كل ، بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاثة ^(٥) مقابلات ^(٦) .
 فإذا ارجعت في حدودها ٦٤/ ب/ صارت ستة مثل : أن أَ موجودة في كل
 بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، أو موجودة في كل حَ وغير موجودة
 في شيء من بَ ، أو موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، أو

(١) ص : لا علم .

(٢) ص : علماً .

(٣) فوقها : المقاييس .

(٤) ص : فاضل .

(٥) ص : ثلاث .

(٦) فوقها : مقابلات .

بالعكس . - وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

هـ/ فإذاً هو بيّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضاً بيّن أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة "صديق" ، كما قد قبل فيما تقدم . وأما في المقاييس < من المقدمات ^(١) > المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير ، أو أن الحي ليس بحي . وذلك < من ^(٢) قبيل > ١٠/ أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه ، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس ١٥/ المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أخذ في القياس أشياء "متقابلة" ، فإنه يكون للموضوع نقيضه . وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحي الأبيض ليس ٢٠/ بأبيض ، والإنسان حي ، فينبغي أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد إلى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ، وكنحو ما تكون المقاييس المبكّنة المركبة ٢٥/ من قياسين .

(١) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

(٢) في الهامش : - نسخة : من قبل .

< وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما /٣٠/ ألا ينتج بته مما قيل ^(١) ، وإما أن ينتج مما هو أخفى ^(٢) منه أو من المجهولات ^(٣) مثله أو مما هو بعده ^(٤) ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء /٣٥/ ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعرف . وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى أحد أن يبين الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبين إلا من غيره ، حيثنذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

ويكون ذلك إما بأن يستعمل في المقدمة ^(٥) المطلوب الذي يقصد البرهان

- (١) في الهامش : « تعليق بخط الفاضل يحیی رحمه الله : ليس في السرياني مما قيل . وذكر أبو بشر أطلال الله بقاءه أن زيادته خطأ ؛ لا يحتاج إليها ويفسد المعنى . »
- (٢) في الهامش : « أي من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة . »
- (٣) في الهامش : « أو من شيء على آخرهما معاً بالطبع ؛ وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة . »
- (٤) في الهامش : « وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة ١) يعني أنه إن تبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذلك وإن كان يبين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان تبين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا . »
- (٥) بالأحمر في الهامش : « نسخة : المقصود الذي يطلب بالبرهان . »

/٤٠/ عليه ، وإما أن ينتقل الى أشياء يباينها المطلوب ، فيتعاطى تبين المطلوب منها ، مثل أن يوضع بيان \bar{A} بـ \bar{B} وبيان \bar{B} بـ \bar{A} ، لأنه /٦٥/ أ/ يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبينوا \bar{A} بنفسه كفعل الذين يظنون > أنهم < يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغني عن هؤلاء في تبين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا ^(١) بالخطوط /٥/ المتوازية . فإذاً يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجود ^(٢) إن كان كل واحد منها موجوداً . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال . /١٠/

فإن كان غير بَيِّن أن \bar{A} موجودة في \bar{B} وفي \bar{B} ، وقيل إن \bar{A} موجودة في \bar{B} ، فإنه غير بَيِّن أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب ، فإن كان \bar{B} و \bar{A} شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بَيِّن /١٥/ أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبين أن \bar{A} في \bar{B} إن كان ارتجاع .

والمانع من أن يكون واضحاً للمطلوب الأول هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن \bar{B} موجودة في \bar{A} /٢٠/ وأن \bar{A} في \bar{B} وكافا بالسوية مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأول بَيِّن إن لم يبرهن . فإن كان \bar{A} و \bar{B} شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه \bar{A} بـ \bar{B} فإنه واضح المطلوب الأول ، لأننا قد بَيَّنَّا ما معنى وضع المطلوب /٢٥/ الأول ، وهو أن يبين بنفسه ما ليس بَيِّنًا بنفسه ، وذلك هو الأيمن . فكانت التي بها يبين المطلوب مجهولاً مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : موجوداً .

بالحقيقة يقال على شيء واحد ؛ وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء واحد ، فإن في الشكل الثاني [١٢٣] والثالث وكذلك ^(١) في الأول / ٣٠/ يمكن على كلتا ^(٢) الجهتين وضع المطلوب الأول . وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأول أن توجد أي المقدمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما اتفق ، وكذلك في الشكل / ٣٥/ الثاني لأنه ليس ترنجع الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأول : أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

- ١٧ -

< البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب » >

وأما < الاعتراض الذي > ^(٣) ينتج الكذب < في النتيجة > ^(٣) من قبيل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض / ٤٠/ في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول ، لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قبيل الموضوع . ولكننا نكتفي / ٦٥/ ب/ بأن نقول : قد وضع فيما تقدم من القول كذب . - ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس

(١) بالأحمر في المامش : « الحسن (أي ابن الحمار) : لم أجده في السرياني بنقل إسحق » .

(٢) ص : كلتي .

(٣) خرم في الأصل .

يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً ^(١) كناقض . وأيضاً إذا اتصل ^(٢) شيء ^(٣) على استقامة بـ أ ب ج ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع / ٥ / وجبت النتيجة ، لأنه إنما يجوز لنا أن نقول : ليس من قبيل الموضوع عرض ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة : وُضِعَ الموضوع أم رفع . وهذا ما لا يكون في القياس المستقيم . - فهو إذن بيّن أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قبيل الموضوع في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال إلى / ١٠ / الأصل هكذا ، أعني بهكذا : أن يجب المحال : موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً . فأبين الأنحاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدود الواسطة غير واصلة بين المحال والموضوع بته كما قيل / ١٥ / في صناعة ^(٤) الجدل ، لأن وضع غير العلة كعلة هو ألا تكون للمحال العارض إلى الموضوع نسبة " مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن الفطر والصلح ليس بعدهما مقداراً واحداً ^(٥) واستعمل في ذلك قياساً [١٢٣ ب] وبيّن أنه ليس / ٢٠ / حركة ، ورفع الكلام إلى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب بته هذا الكذب للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما يقال فيه : ليس من قبيل الموضوع عرض المحال ، هو أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع " غير أنه لا يكون وجوبه من قبيل الموضوع ، وذلك يكون إلى فوق وإلى

(١) ص : شيء .

(٢) فوقها : نسخة : بكل (شيء)

(٣) في الهامش : الحسن : في السرياني ، ارفع : بطل .

(٤) راجع : المغالطات السوفسطائية : م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ .

(٥) ص : مقدار واحد ... قياس . - وفي الأصل اليوناني : واستعمل في ذلك حجة

زينون على بطلان الحركة ، بأن لجأ إلى رفع الكلام إلى المحال ...

أسفل باتصال، مثل أنه /٢٥/ إن وضع أن آ موجودة في ب، وبّ في ح، وحّ في د، وكانت نتيجة بّ د كذباً، ثم رفع آ ب^(١) الموضوع، وبقيت مقدّمتا بّ ح، حّ د، فإنه يكون بيّنا أن الكذب لم يعرض من قبيل الموضوع. وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود الى فوق، مثل أنه إن كانت آ تحت بّ وهـ /٣٠/ تحت آ و ز تحت هـ^(٢)، كانت نتيجة آ ر كذباً، فإن هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع. ولكن ينبغي بعد أن تكون الحدود الواسطة واصله بين المحال والموضوع أن يكون وجوب المحال إذا وضع الموضوع فقط، إلا إذا رفع، لأن بهذا النحو يكون وجوب المحال من قبيل الأصل الموضوع. ومثال^(٣) ذلك أن توضع الحدود الواسلة بينهما من فوق ومن أسفل: أما من أسفل فلتوضع الحدود الواسلة بين المحال وبين الحد المحمول في الأصل الموضوع؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواسلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع. فإن كان محالاً أن تكون آ موجودة في د، ثم رفعت آ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب، وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون د تحت بّ ثم رفعت بّ^(٤)، فإنه لا يعرض المحال. — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة.

فإذن هو بيّن أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصله بين الموضوع /٤٠/

(١) في الهامش: « في السرياني: ثم رفع آ الموضوع ».

(٢) خرم في الأصل.

(٣) تفسير بالأحمر في الهامش: « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس، والحساس على المنتفس. فالإنسان على المنتفس وأيضاً الحساس على المنتفس، والمنتفس على الإنسان، والإنسان على الأبيض، فالمنتفس على الأبيض، فوصلت المحال مرة بالحساس، ومرة وصلت بالمنتفس ».

(٤) فوقها: « نسخة: ل ب » ولعل الأصل على هذا النحو: « أن تكون » يجب ل ب ».

وبين المحال ، فإنه ليس يعترضُ المحال من قبيلِ الموضوع . ولا أيضاً إذا
 ١٦٦/ كانت الحدود واصله بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة
 يعرض المحال من قبيلِ الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ موجودة في بـ ولكن
 في نـ ، ونـ في حـ وحـ في عـ ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك
 ٥/ يعرض أيضاً . إن كانت الحدود واصله بينهما من فوق . وإذا كان المحال
 يعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير [١٢٤ أ] واجب من قبل الموضوع .
 ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه ^(١) آخرُ غيره . ولكن
 إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة
 ١٠/ شيء آخر ، حيثئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع ، لأنه ليس ^(٢)
 بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة ، مثل أن الخطوط
 المتوازية ١٥/ تلتقي والزوايا الخارجة ^(٣) أعظم من الداخلة وأن زوايا
 المثلث أعظم من قائمتين .

— ١٨ —

< كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من
 مقدماتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدماتين فلإحدهما لا محالة كذب
 ٢٠/ أو كليهما ، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدمات صدق . فإن

(١) فوقها بالأحمر : « ليس في السرياني : مكانه » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « نسخة : لأنه قد يمكن » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « الفاضل يحیی : في السرياني : الداخلة أعظم من الخارجة » .

وتحته عند هذا الموضع في الهامش بالأسود : « الحسن بنقل إسحق ، أما أثناس

فوافق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل » .

كان القياس من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه يبرهن ^(١) حـ بـ آ بـ و آ بـ
 بـ د هـ ، دـ آ بـ ، فإن المقدمات د هـ ، ^(٢) هـ د تكون كذبا ومن قبيل
 ذلك الكذب أ > ن < ينتج كذب ، لأن مقدمتي آ بـ بتلك المقدمات تنتج .
 فإذا من قبل بعض / ٢٥ / مقدمات د هـ ، د آ بـ ، عرضت النتيجة
 والكذب ^(٣) .

- ١٩ -

< القياس المضاد >

وأما في منع كون المقاييس — > فإنه < إذا كانت المسألة تذكر المقدمات
 وترك ذكر ^(١) النتيجة ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد
 مرتين في المقدمات ، لأننا نعلم أنه — بلا واسطة — لا يكون قياس ،
 والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . — وأما كيف ينبغي أن نتحفظ
 الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه يتبين من المعرفة بأيما نتيجة يتبين في كل واحد
 من الأشكال . / ٣٠ / وذلك ليس بخفي علينا من قبيل أنا نعرف إذا قلنا
 الجواب كيف نتأتى لحفظ الأصل الموضوع .

والذي يأمر متقليدي الجواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أخفى
 ما يكون . وأخفى ذلك يكون أولا بأننا لا نذكر النتائج بعقب المقدمات ،

(١) بالأحمر في الهامش : « في السرياني بنقل إسحق : مثل أنه إن كان يبرهن حـ بـ آ
 بـ ، وهذه بـ د هـ ، دـ آ بـ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة » .

(٢) فوقها : « وى حـ » .

(٣) في الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله : « نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر
 من مقدمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـ بـ آ بـ وهذه بـ د هـ ، دـ آ بـ ، فمن
 هذه يكون الكذب في التي فوق » .

(٤) فوقها : « في نسخة : النتائج » .

ولكن نذكر /٣٥/ الأشياء الاضطرابية ونترك النتائج غير بيّنة ، وبعد [ذلك] ما نخفي النتيجة ألا نسأل عما قُرُب منها ، ولكن عما بَعُدَ جداً ، مثل أنه واجب أن نبين أنّ موجودة في \mathcal{E} بتوسط \mathcal{B} \mathcal{C} \mathcal{E} . فينبغي أن نسأل إن كانت \mathcal{A} موجودة في \mathcal{B} ، ولا نسأل إن كانت [١٣٤ ب] ^(١) \mathcal{B} موجودة في \mathcal{C} : ولكن إن كانت \mathcal{E} موجودة في \mathcal{H} . وبعد ذلك إن كانت \mathcal{B} في \mathcal{C} . وعلى هذه /٤٠/ الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن ٦٦ ب/ نبتدىء من الواسطة ^(٢) ، لأن على هذه الجهة نخفي النتيجة جداً .

— ٢٠ —

< التبكيك (= التفتيد) >

/٥/ فلأنا نعرف متى يكون قياس ، وكيف يكون ، فإنه بيّن متى يكون تبكيك ومتى لا يكون ، لأنه إذا أقر ^(٣) بالمسائل ووضعت الجوابات مختلفة ^(٤) : مثل أن يكون بعضها موجبا وبعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكيك ، لأنه قد تبين أن القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها سالبة . /١٠/ سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيكا ، لأن التبكيك هو قياس منتج لتقيضه الأصل الموضوع . فإن لم تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيك ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذاً ولا تبكيك يكون ، لأنه إن كان /١٥/ تبكيك فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس

(١) فوقها : « د ب » .

(٢) فوقها بالأحمر : « يعني من الصغرى » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « أي إذا أعطى موجبات كلها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « أي أعطى بعض المقدمات موجبة وبعضها سالبة » .

فليس لا محالة يكون تبكيت . وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقر في الجواب بمقدمة كلية ، لأن التحديد في القياس والتبكيت واحد في وجوب النتيجة .

- ٢١ -

< الخطأ >

٢٠/ وكما قد تعرض الخدعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يتعرض في الظن ، مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يتوهم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثل أن آ موجودة في بّ و حّ بلا توسط ، وبّ و حّ موجودتان في عّ بلا توسط . فلن علم أحد أن آ موجودة في كل بّ ، وبّ في كل عّ ، وتوهم أن آ غير موجودة في شيء من حّ ، و حّ في كل عّ ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً . وأيضاً قد يُختدع أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض /٢٥/ مثل أنه إن كانت آ موجودة في بّ ، وبّ في حّ ، و حّ في عّ ، ثم توهم أحد أن آ موجودة في كل بّ ، وأيضاً أن آ غير موجودة في شيء من حّ ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضى مما قيل على أكثر /٣٠/ من أن الذي [١٢٥] نعلمه ، لأنه يعلم من جهة أن آ موجودة في حّ ، كنعنو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بين أن $\langle \text{هـ} \rangle$ كيفما علّم ذلك فهو بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أولاً إن لم تُقلّ الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الخدعة في مقدمة /٣٥/ القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن آ في كل بّ وليست في شيء من حّ ، وكلا بّ و حّ في كل عّ . فيعرض ^(١) أن تكون

(١) في الهامش بالأحمر : يعني : فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة آ =

حـ ، ولكن بشيء يمنع أن يجهل وجود حـ ، مثل أنه إن كانت الزاويتين قائمتين ، وبـ مثلث ، وحـ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم أحد أن حـ غير موجودة وهو عالمٌ بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين /١٥/ قائمتين . فإذاً شيء واحد يعلم ويجهل معاً ، لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسطة ، ولكن منها عامية ومنها خاصة . فعلى هذا النحو يكون أن نعرف حـ بمعرفة عامية ، وأما بمعرفة خاصة فلا نعرفها . /٢٠/ فإذاً لم يجمع الأضداد من عَرَفَ الشيء [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك القول الذي في « مانون » ^(١) أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن تتقدم المعرفة الجزئيات ، ولكن نعرفها بالحس ، فلما علمون بها قبل ذلك . لأننا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء . فهو بَيِّنٌ أن بالعلم العامي ^(٢) تعرف /٢٥/ الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها ، فإذاً قد يمكن أن نخْتَدِعَ فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن نخْتَدِعُونَ في المعرفة الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي في الحد /٣٠/ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخدعة التي في كلا ^(٣) الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي فلا شيء يمنع أن نعلم أن أ في كل ب ، وأن ب في كل ح ثم نظن أن أ غير موجودة في حـ - مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن هذه بغلة ، /٣٥/ وأنها تنتج ، لأنه لا نعلم أن أ موجودة في حـ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذاً هو بَيِّنٌ أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يخْتَدِعُ ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء /٦٧ ب/ من المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا حَسَنَاهُ

(١) راجع محاوراة « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلي .

(٣) ص : كلي .

وعرفناه معرفة عامة وخاصية ، فإننا لا نحالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامة ، وإما خاصة ، وإما معرفة /٥/ بالفعل . فإذا أخذنا الخدعة أيضاً على ثلاثة أضرب . فلا شيء يمنع إذن أن يُجهل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا بالتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامة والخاصة ، لأنه إذا توهم /١٠/ أن البغلة تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قبيل ظنه المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامة بقياس تكون . [١٢٦] والذي يتوهم أن الخير والشر شيء واحد ، فإنه يتوهم أن الخير هو شر ، وبيان ذلك أن تكون آخيراً وبشراً ، وأيضاً حـ خبراً — /١٥/ فإنه يظن أن بـ وحـ شيء واحد يتوهم أن حـ هو بـ ، وأيضاً أن بـ هو آ ، فإذا حـ هو آ . وكما أنه لو كانت بـ ^(١) تقال على حـ بالحقيقة ، وأيضاً وكثل ذلك آ على بـ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال آ على حـ . كذلك /٢٠/ يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد ، لأنه إن كانت حـ وبـ شيئاً واحداً وبـ وآ شيئاً واحداً ، فإن حـ وآ شيء واحد . فإذا وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدمة الكبرى ^(٢) ، ولكن تلك كذب ^(٣) ، وذلك أن يتوهم ^(٢) أحد أن الخير شر ^(٢) لا بالعرض ^(٣) . وذلك يمكن أن يتوهم على ضروب كثيرة . وليستقص ^(٤) ما قلناه /٢٥/ بأفضل مما مثلناه .

-
- (١) فوقها : د .
(٢) في الهامش لهذه المواضع الأربعة كلها : « ولكن لعله أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض » .
(٣) في الهامش : « نسخة : إلا بالعرض » .
(٤) ص : وليستقصا .

< قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها >

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الوساطة بالضرورة ترجع على الطرفين ، لأنه إن كانت \bar{A} مقولة على \bar{C} بتوسط \bar{B} ، ثم رجعت \bar{C} على \bar{A} وكانت (1) في كل \bar{A} ، فإن \bar{B} ترجع على \bar{A} وتكون موجودة $/30/$ في كلها بتوسط \bar{C} ، و \bar{C} أيضاً ترجع على \bar{B} بتوسط \bar{A} . فكذا يعرض بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت \bar{B} في \bar{C} ، و \bar{A} غير موجودة في \bar{B} فإن \bar{A} غير موجودة في \bar{C} ، فإن رجعت \bar{B} على \bar{A} ، فإن \bar{C} ترجع على \bar{A} . $/35/$ وبيان ذلك أن تكون \bar{B} غير موجودة في \bar{A} ، فإذا \bar{C} تكون موجودة في \bar{A} ، لأن \bar{B} كانت موجودة في كل \bar{B} ، ف \bar{C} يقال عليه وإن كانت $/168/$ \bar{C} ترجع على \bar{A} فإن \bar{B} أيضاً ترجع على \bar{A} . وهذا فقط يتبدى من النتيجة . وأما الأخرى فليست كما هي في القياس الموجب . وأيضاً إن كانت \bar{A} و \bar{B} يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك $[126 \text{ ب}] \bar{C}$ و \bar{A} ، وكان $/5/$ كل الموضوع إما أن يوجد فيه \bar{A} وإما \bar{C} ، فإن \bar{B} و \bar{A} كذلك تكون نسبتها من الموضوع إما أن توجد فيه \bar{B} وإما \bar{A} ، لأنه إذا كان كل ما يوجد فيه \bar{A} ف \bar{B} موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه \bar{C} ف \bar{A} موجودة فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه \bar{A} وإما \bar{C} ، لا معاً : فإنه تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه \bar{B} وإما \bar{C} ، لا معاً ، مثل أنه $/10/$ إن كان غير المكون غير فاسد ، وغير الفاسد غير مكون ، فإنه يلزم ضرورة أن يكون المكون فاسداً والفاسد مكوناً ، هذان قياسان مركبان وأيضاً إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه \bar{A} وإما \bar{B} ، وأيضاً إما \bar{C}

(٤) فوقها : « أو » كانت

وإما \bar{a} - لا معاً ، فإنه إن اترتجع \bar{a} و \bar{h} ، فإن \bar{b} و \bar{e} يرتجعان ، لأنه إن كانت \bar{b} / ١٥ / غير موجودة في بعض \bar{e} فإن \bar{a} موجودة في \bar{e} . فإذاً و \bar{h} أيضاً موجودة في \bar{e} ، لأن \bar{a} و \bar{h} يرتجعان . فإذاً و \bar{e} يوجدان معاً ، وذلك محال . فإذا كانت \bar{a} موجودة في \bar{b} وفي كل \bar{h} ، وكانت لا يقال على آخر غيرهما ، / ٢٠ / وكانت \bar{b} موجودة في كل \bar{h} ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع \bar{a} و \bar{b} . وبرهان ذلك أن \bar{a} مقولة على \bar{b} و \bar{h} فقط ، و \bar{b} مقولة على نفسها وعلى \bar{h} . فهو بين إذن أن كل ما يقال عليه \bar{a} فإن \bar{b} يقال عليه لا محالة . فإذاً \bar{b} ترتجع على \bar{a} . وأيضاً إذا كانت \bar{a} و \bar{b} في كل \bar{h} ورجعت \bar{h} على \bar{b} فإنه يجب ضرورة أن تكون \bar{a} مقولة على كل \bar{b} ، / ٢٥ / لأنه إذا كانت \bar{a} في كل \bar{h} ، و \bar{h} في كل \bar{b} لأن \bar{h} ترتجع على \bar{b} ، فإنه بين أن \bar{a} تكون في كل \bar{b} . فإذا كان شيان متقابلين مثل \bar{a} و \bar{b} ، وكانت \bar{a} أفضل من \bar{b} ، وكان أيضاً شيان آخران متقابلين مثل \bar{e} و \bar{h} ، فإنه إن / ٣٠ / كان كلا \bar{h} أفضل من كلا \bar{b} ^(١) ، فإن \bar{h} أفضل من \bar{e} ، لأن مثل ما أن \bar{a} مطلوب ، كذلك \bar{b} مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك و \bar{e} لأنهما متقابلان . فإن كانت \bar{a} و \bar{e} بالسوية مطلوبين ، و \bar{b} و \bar{h} بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا \bar{a} ^(٢) و \bar{h} مساويان لكلا \bar{b} ^(٣) و \bar{e} في [١٢٧] الطلب لهما / ٣٥ / والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعني \bar{a} و \bar{h} أفضل من \bar{b} و \bar{e} . فإن كانت \bar{e} أفضل من \bar{a} ، فإن \bar{b} أضعف شراً من \bar{h} ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر الشر الأقل مختاراً على الشر الأكثر والخير الأقل : فإذاً كلا \bar{b} ^(٤) و \bar{e} مختار على كلا \bar{a} ^(٥) و \bar{h} . ولكن ليس ذلك « واقعاً » . > ف \bar{a} ^(٦) إذن < مختارة على \bar{e} و \bar{h} أقل شراً من \bar{b} ، فإذاً و \bar{h} أيضاً مختارة على / ٤٠ / < \bar{b} . - فليكن ^(٧) <

(١) ص : كلي .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره كلمتان .

هو ممثلاً بمحبة : إن أخذت علامة ١ أن يختار أن يؤاتيه /٦٨ ب/ محبة ^(١) على ما يريد، وعلامة بـ ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فمن <البين^(٢)> أن ١ - أعني أن يرى أن يؤاتيه أكثر - يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هي /٥/ أكثر اختياراً من < مؤاتاة^(٣) > الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك (الجنسي ^(٤) ، وكا) نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك < الجنسي ^(٥) > لا يكون له مدخل في المحبة ، وأما أن يكون < مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقية الشهوات ^(٦) > والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

- ٢٣ -

< نظرية الاستقراء >

وأما كيف < تكون نسبة الحدود في الانعكاس ^(٥) > وفي حال الاختيار وضده - فهو ظاهر .

/١٠/ وينبغي الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قبلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الحُطْبِيَّة والفقهية والمشورية ^(٧) ؛ وفي الجملة كل إيمان ^(٨) في كل صناعة فكرية « فإنه

(١) فوقها : محبوبة .

(٢) خرم بمقدار كلمة .

(٣) النص في هذه الجملة ممزق شيئاً .

(٤) خرم مقداره كلمتان .

(٥) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .

(٦) خرم مقداره كلمة .

(٧) المشورية : deliberative .

(٨) فوقها : تصدق .

بالأشكال التي قبلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما /١٥/ بالاستقراء .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الوسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة α - β هي γ - δ وأن تبين β - γ أن α موجودة في β ، لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء . ومثال ذلك أن يكون α /٢٠/ طويل العمر ، و β قليل [١٢٧ ب] المرارة ، و γ الحزنيات الطويلة ^(١) الأعمار : كالإنسان والفرس والبغل . فأن موجودة في كل γ ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر ، و β - أي القليل المرارة - موجود في كل γ . فإن رجعت γ على β الوسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون α موجودة /٢٥/ في كل β . لأنه قد بينا آنفا أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان γ عليه ^(٢) جرى - الرجوع . وينبغي أن نفهم من γ جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع جزئيات الشيء العام يبين النتيجة .

وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة /٣٠/ لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . أما الأشياء ^(٣) التي لا γ واسطة لها فإن يانها يكون بالاستقراء . - والاستقراء γ - من جهة γ يعارض ^(٤) القياس ، لأن القياس - بالواسطة - يبين وجود الطر γ ف /٣٥/ الأكبر γ في الأصغر ، وأما بالاستقراء فيبين

(١) ص : الطويل .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٤) خرم .

(٥) مهملة النقط في الأصل .

(٦) في الهامش : نسخة : « ثيبا » .

— بالطرف الأصغر — وجو > ^(١) د الأكبر في الأوسط > . والقياس أقدم وأبين بالطبع ؛ وأما الاستقراء فأبين > عندنا ^(١) > .

— ٢٤ —

< البرهان بالمثال >

> أما ^(١) المثال < فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة > عن طريق حد ^(١) شبيه < بالطرف الأصغر . فينبغي أن يكون وجود الواسطة /٤٠/ في > الطرف ^(١) < الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ، /١٦٩/ آيين من الذي نريد تبينه . ومثال > ذلك ^(٢) أن < يكون آ مذموماً ، وب قتال المتأخمين ، وح قتال أهل أثينا لأهل ثيبا ^(٣) « وء أهل ثيبا لأهل فوقيا . فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن نقدم في القول أن قتال المتأخمين مذموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشياء /٥/ الشبيهة بمثل أن قتال أهل ثيبية ^(٤) لأهل فوقيا مذموم « فلأن قتال المتأخمين مذموم ، وقاتل أهل أثينية لأهل ثيبا هو قتال المتأخمين ، فهو بين أن قتال أهل [١٢٨] أثينية لأهل ثيبا مذموم . فهو بين أن ب موجودة في ح وء ، لأن قتال المتأخمين موجود في كلا ^(٥) ح وء ، وأيضاً هو بين أن آ موجودة في ء ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير . أما وجود آ /١٠/ في ب فيتبين بء . وكذلك يعرض أيضاً إن كان التصديق بوجود الطرف الأكبر

(١) خرم .

(٢) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٣) مهمة التقط في الأصل .

(٤) في الهامش : « نسخة : ثيبا » .

(٥) ص : كلي .

في الواسطة بأشياء كثيرة .

فهو بَيِّنُ^٢ أنه ليس المثال كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، ونحنو ما يكون في القياس ، ولكن ، كجزء إلى جزء^(١) — و > ذلك حينما تكون /١٥/ الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحدهما معروفة < . فبين المثال وبين الاستقراءات > فرق ، هو أن الاستقراء بابتدائه^(٢) < من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة > ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر < ، وأما > في المثال — وهو يطبق القياس — < فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة . /٢٠/

— ٢٥ —

< نظرية البرهان الأباجوجي >

وأما الاستقراء^(٣) فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بَيِّنًا ، وكان وجود الواسطة في الأصغر > خافياً^(٤) ، و < كان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كان > عدد الحدود المتوسطة^(٥) بين الحد الأخير والأوسط قليلاً < لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود /٢٥/ واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة > من^(٥) < النتيجة . ومثال ذلك أن يكون : اَ متعلم وبَ علم وحَ عدل ، فهو بَيِّنُ > أن^(٥) كل < علم مُتَعَلِّم . إما إن كانت الفضيلة علماً فذلك غير بَيِّن . فإن كانت مقدّمة بَ حَ مُصَدِّقَة مثل نتيجة اَ حَ = فإن^(٥) هذا القياس

(١) في الهامش بالأسود : « في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر » .

(٢) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء » .

(٣) فوقها : أباجوجي — ἀπαγωγῇ

(٤) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٥) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

يقال له استقراء^(١) ، وذلك أن بَ حَ أقرب إلى المعرفة ، لأننا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا اَبَ / ٣٠/ أعرف من حيث لم يكن لنا أولاً . وأيضاً إن كانت الأوساط بين بَ و حَ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدمة بَ حَ أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : « تربيع و هـ مستقيم الخطوط » و زَ دائرة فإن كان لمقدمة هـ و زَ واسطة^(٢) واحدة — وهي أن تكون مساوية للشكل / ٣٥/ المستقيم بتوسط الأهلة — فإن مقدمة هـ زَ تكون أقرب إلى [١٢٨ ب] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدمة بَ حَ أكثر منه بنتيجة اَ حَ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فلني لست أسمى ذلك استقراء^(٣) ، ولا إذا لم يكن لمقدمة بَ حَ واسطة : لأن ذلك حينئذ يكون علماً .

— ٢٦ —

< الأنسطاسيس >

وأما الأنسطاسيس^(٣) فهي مقدمة تضاد مقدمة ، والفرق بينها وبين ٦٩ ب/ المقدمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدمة فإنها : إما ألا تكون ألبتة جزئية ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . — والأنسطاسيس تقال على جهتين في شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلأنها تقال بتقابل المقدمة ، والمقدمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأول تبيين ؛

(١) فوقها : أباغوجي — .

(٢) وجد هذا الهامش بالأسود وبعده بالأحمر : « هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبراً (في النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى القول السريانية فوجدته هـ ... زَ ... » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « يعني بالأنسطاميس المقدمة الجدلية ، إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني بـ « المقدمة » « المقدمة الكلية » .

وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدمة كلية موجبة فإننا نخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تبين والجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون أ علماً واحداً ٥/ وبـ أصداداً ، فإذا كانت المقدمة أن العلم بالأصداد واحد ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلنا : ولا زوج واحداً ^(١) من المتقابلات يقع عليه علم واحد ، والأصداد متقابلة ، فإنه [يكون] يجب أن يكون : ولا زوج واحداً ^(٢) من الأصداد يقع عليه علم واحد — وذلك هو الشكل الأول . فإذا خالفنا ١٠/ المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولنا < إن ^(٣) المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أصداد ، > فإذاً ^(٤) < بعض الأصداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدمة التي نخالفها كلية سالبة . ١٥/ لأنه إذا كانت المقدمة أنه : ولا زوج ^(٥) واحداً من الأصداد يقع عليه علم واحد ، فإننا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ؛ وإما أن بعض الأصداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد . والكلية من الشكل الأول تبين ؛ والجزئية من الثالث .

٢٠/ لأن بالجملة في [١٢٩] جميع المقدمات إذا خالفناها خلافاً عاماً فإنه ينبغي أن تأتي نقيضة المقدمة المحيطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قدّم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأصداد ^(٦) واحداً ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ، لأن الواسطة — وهي المتقابلات —

(١) ص : واحد .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) ص : واحد .

٢٥/ عامية للأضداد . فإذا خالفنا المقدمة خلافا جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لتقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد - وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامية للمعلوم والمجهول . وأما جزءاً ^(١) الأضداد - وهو المعلوم والمجهول - > فهما ^(٢) يقعان < واسطة ، فإلي منها يمكن أن ينتج ضدّ المقدمة التي نقصد لتقيضها > هي ^(٣) التي يبدأ منها < المتعاطى وضع الأنسطاسيس . وذلك تأتي بها من هذين الشكلين ، لأن في هذين الشكلين /٣٠/ فقط تكون المقاييس المتقابلة ، لأن في الشكل الثاني لم يكن قياسٌ موجب . وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني يحتاج إلى عمل كثير - مثل أن ينكر أحد أن تكون آ موجودة في ب من جهة أن ح غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدّمات أخرى . وليس ينبغي أن تأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون /٣٥/ المقدمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد ^(٤) ، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن أن /١٧٠/ توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأول ، والسالبة من الشكل الثاني ؟

-
- (١) ص : جزئي .
(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .
(٣) في الهامش بالأحمر : « قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ، وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها » .
(٤) في الهامش بالأحمر : « وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسرمانية فقلته وهو : فالذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (وفوقها: الغم) لكن الألم ليس بشر؛ فاللذة إذن ليست خيراً . والذي =

< الضمير >

وأما الأيقوس والعلامة = فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس هي مقدمة محمودة : لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير /ه/ الموجود هو أيقوس ^(١) مثل : الحساد يبغضون والمحجوبون يحبون . وأما العلامة فهي مقدمة برهانية : إما اضطرارية وإما محمودة ؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي يكونه يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

/١٠/ وأما أنثوميا فهو قياس مركب من مقدمات محمودة ، أو من علامات . والعلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال ، لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قبل أن لها لبنا ، فبيان ذلك يكون في الشكل الأول ، /١٥/ لأن الواسطة : هي أن لها لبنا . فلتكن آ والدة ، وب وجود اللبن لها ، وحا امرأة . وإما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن يطيقوس ذو

= من الشيء مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحداً ؛ فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحد . والذي من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطي الصحة أفضل من معطي اليسار .

(١) فوقها : « الأخرى والأولى » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدم ما هي دليلاً عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على الفسق ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ وإما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل النخاع الكائن مع النار ؛ وإما أن تتأخر عما هي له علامة ، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلتكن α ذوي فضائل ، وبـ β حكماء و γ بطيقوس — فهو صدق أن يقال : α وبـ β على γ ، غير أن الواحدة لا يقال لشأنها ^(١) أو لكذبها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء ، $\alpha/20/$ فيتبين في الشكل الثاني ، فلأنه تلحق التي ولدت صفرة ، وهذه المرأة صفراء — يظنون أنه يبين أن هذه المرأة > قد ولدت < .
^(٢) فلتكن α صفرة ، وبـ β والدة ، و γ امرأة . فإن قيلت المقدمة الواحدة > قط ^(٣) دون < الأخرى ، قيل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل لذلك قياس : > مثال ذلك < $\alpha/25/$ بطيقوس سخي لأن محبي الكرامة أسخياء ، وبطيقوس محب للكرامة . وأيضاً إن الحكماء أخبار لأن بطيقوس خيرٌ وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييس . غير أن الذي في الشكل الأول لا ينتقض إذا كان صدقاً لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقض من قبيل أن القياس ليس بعامي ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه ، $\alpha/30/$ لأنه ليس إذا كان بطيقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ، لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قياسٌ من مقدمات موجبة — لأنه ليس $\alpha/35/$ إذا كانت والدة في وقت ما تكيد صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا ^(٣) يوجد في جميعها — وهو فصولها — فقد قيل آنفاً $\alpha/70/$ بـ .

(١) أي لأن شأنها معروف ، أي لأنها مشهورة معروفة .

(٢) خرم .

(٣) في الهامش بالأسود : « في السرياني : وأما فصولها فهي التي قد قلناها الآن » .

على هذا النحو من القول لتقسّم العلامة : فالمسمى ^(١) من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف ^(٢) . وأما ما كان من الواسطة [١٣٠] /٥/ فيسمى تقمريون ^(٣) ، وهو الذي في الشكل الأوّل ، وهو أحمد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام ^(٤) الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و > لكنها ^(٥) < ليست من الآلام الطبيعية ^(٦) لأنها لا ^(٧) تغير البدن ^(٨) /١٠/ فالطبيعة هي التعب والشهوة ، فلنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سلك ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألماً ^(٩) خاصاً وعلامة ^(١٠) ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع /١٥/ آلام خاصة كالشجاعة في الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان > موضوعاً أن البدن والنفس يألمان < معاً فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية > وهذا يمكن أن يوجد في بعضها < غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة > التي بينها تكون خاصة ، لأن الألم ^(١١) < خاص للتوابع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما

(١) في الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ، وأما ما كان من الأطراف فليس (ص : فيسمى) تقمريون . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذايري . »

(٢) في الهامش بالأسود : « وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً (ص : أطراف) . »

(٣) تقمريون = τεμεριων .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خسر .

(٦) في الهامش : « لم يوجد ذلك في السرياني . »

(٧) غير واضح لتاكل الورق في الأصل .

(٨) خرم .

اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد في نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من ٢٠/ الحيوان ^(١) ، إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه < كان موضوعاً ^(٢) > أن واحداً لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكنا أن نجتمع مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد ٢٥/ منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفيراسة . فإن كانت له خاصتان : مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإذا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان ؛ وكذلك إن كانتا جميعاً في نوع آخر « لأكله » . وأيضاً إن لم يكونا كلتاها في النوع إذا كانت إحداها ^(٣) فيه والأخرى غير موجودة فيه ، لأنه إن كان شجاعاً ولم يكن سخياً ٣٠/ فإن علامة الشجاعة [١٣٠ ب] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . فالفيراسة تكون إذا رجعت الوسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن تكون آ شجاعة ، وب عظم الأطراف العالية ، وح أسد - ٣٥/ فب موجودة في كل ح وفي غيرها ؛ وآ موجودة في كل ب لا في أكثر منها ، ولكن ب راجعة على آ ^(٣) : فإن لم يكن ذلك هكذا « فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة » .

[تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إنعامه .
نُقلَت من نسخة بخط الحسن بن سوار > عن نسخة < يحيى بن عدى ؛ التي بخطه > ... < .

قوبل به نسخة كتبت من خط يحيى بن عدى وصححت عليها وقرئت
بمحضرته فكان موافقاً لها .] [

(١) تأكل « أكثر » حروفها في الأصل .

(٢) ص : أحديهما .

فهرس الكتاب

صفحة

تصدير عام ٧ - ٣٠

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

٣٣	(١) الحدود المتفقة والمتواطة والمشتقة
٣٤	(٢) الأقوال المختلفة
٣٥	(٣) محمول المحمول - الأجناس والأنواع
٣٥	(٤) المقولات
٣٦	(٥) في الجوهر
٤٣	(٦) في الكم
٤٨	(٧) في الإضافة
٥٥	(٨) في الكيف والكيفية
٦٢	(٩) في يفعل وينفعل
٦٣	(١٠) في المتقابلات

(التقابل بالتضاييف ، التقابل بالتضاد ، تقابل العدم والملكة ، ٦٣
تقابل السلب والإيجاب)

(١١) الأضداد ٦٩

(١٢) في المتقدم ٧٠

(١٣) في « معاً » ٧٢

(١٤) في الحركة ٧٣

(التكون ، الفساد ، النمو ، النقص ، الاستحالة ، التغير
بالمكان)

(١٥) في « له » ٧٥

التعليقات الواردة في المخطوط على « المقولات » ٧٧

كتاب العبارة

نقل اسحق بن حنين

(١) القول والفكر والشيء ؛ الحق والباطل ٩٩

(٢) في الاسم : الأسماء البسيطة والمركبة ؛ الأحوال ١٠٠

(٣) في الكلمة (= الفعل) ١٠١

(٤) في القول ١٠٢

(٥) القضايا البسيطة والقضايا المركبة ١٠٣

(٦) في الإيجاب والسلب وتقابلهما ١٠٤

(٧) الكلي والجزئي : تقابل القضايا بالتناقض وبالتضاد . . . ١٠٥

(٨) وحدة القضايا وتعددها — القضايا المشتركة وتقابلها . . . ١٠٨

(٩) تقابل المستقبلات الممكنة ١٠٩

(١٠)	التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير	
١١٣	المحصلة
١١٨	(١١) القضايا المركبة
١٢٢	(١٢) تقابل القضايا ذوات الجهة
١٢٥	(١٣) نسق الموجهات
١٢٩	(١٤) تضاد القضايا

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذارى

المقالة الأولى : نظرية القياس

(١)	المقدمة ؛ الحدّ ؛ القياس وأنواعه ؛ مقالة الكل	
١٣٧	واللاشيء
١٤٣	(٢) عكس القضايا المطلقة (= التقريرية)
١٤٥	(٣) عكس القضايا ذوات الجهة
١٤٧	(٤) القياس الحلمي من الشكل الأوّل
١٥٢	(٥) الشكل الثاني من القياس الحلمي
١٥٨	(٦) الشكل الثالث من القياس الحلمي
١٦٢	(٧) الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة ؛ ردّ الأقيسة .	
(٨)	في تأليف القياسات : القياسات ذوات الجهة — الأقيسة	
١٦٥	ذوات المقدماتين الاضطراريّتين
١٦٦	(٩) تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأوّل

(١٠)	أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المقدّمتين اضطرارية ،	
١٦٨	والأخرى وجودية	
(١١)	أقيسة الشكل الثالث التي فيها إحدى المقدّمتين اضطرارية	
١٧٠	والأخرى وجودية	
(١٢)	مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذوات الجهة	
١٧٣	الاضطرارية	
١٧٤	(١٣) في الممكن	
١٧٧	(١٤) تأليف الممكن في الشكل الأوّل	
١٨٠	(١٥) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأوّل	
١٨٧	(١٦) تأليف الضروري والممكن في الشكل الأوّل	
١٩٠	(١٧) تأليف الممكن في الشكل الثاني	
١٩٣	(١٨) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني	
١٩٥	(١٩) تأليف الممكن والضروري في الشكل الثاني	
١٩٨	(٢٠) تأليف الممكن في الشكل الثالث	
٢٠٠	(٢١) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث	
٢٠٢	(٢٢) تأليف الممكن والضروري في الشكل الثالث	
٢٠٤	(٢٣) التطبيق الكلي للأشكال — الردّ إلى الشكل الأوّل	
٢٠٧	(٢٤) الكيف والكم في المقدّمات	
٢٠٩	(٢٥) تعيين عدد الحدود والمقدّمات والنتائج	
٢١٢	(٢٦) أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل	
٢١٤	(٢٧) قواعد عامة للأقيسة الحملية ؛ اكتساب المقدّمات	
٢١٦	(٢٨) قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في العمليات	
(٢٩)	تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، وفي	
٢٢١	المقاييس الشرطية والمقاييس ذوات الجهة	

(٣٠)	البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم	٢٢٤
	والصناعات	٢٢٤
(٣١)	القسم	٢٢٥
(٣٢)	قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل	٢٢٧
(٣٣)	الكم في المقدمات	٢٢٩
(٣٤)	الحدود المجردة والحدود العينية	٢٣١
(٣٥)	الحدود المركبة	٢٣٢
(٣٦)	الحدود في مختلف الأحوال	٢٣٢
(٣٧)	أنواع الحمل	٢٣٤
(٣٨)	تكرار حد بعينه	٢٣٥
(٣٩)	استبدال الأقوال المتساوية	٢٣٦
(٤٠)	استعمال الأداة	٢٣٦
(٤١)	تفسير بعض العبارات	٢٣٧
(٤٢)	حل الأقيسة المركبة	٢٣٩
(٤٣)	ردّ الحدود	٢٣٩
(٤٤)	حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقيّة الأقيسة الشرطية	٢٣٩
(٤٥)	ردّ الأقيسة من شكل إلى آخر	٢٤١
(٤٦)	الحدود المحدودة ، والحدود غير المحدودة في الأقيسة	٢٤٤

المقالة الثانية من التحليلات الأولى

خصائص القياس ؛ النتائج الكاذبة ؛

أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس

(١)	تعدد النتائج في الأقيسة	٢٥١
-------	-------------------------	-----

(٢) الإنتاج كذباً من مقدّمات صادقة ، والإنتاج بالصدق	
من مقدّمات كاذبة في الشكل الأول	٢٥٣
(٣) الإنتاج صدقاً من مقدّمات كاذبة في الشكل الثاني	٢٥٩
(٤) الإنتاج صدقاً من مقدّمات كاذبة في الشكل الثالث	٢٦٣
(٥) البرهان الدوري في الشكل الأول	٢٦٧
(٦) البرهان الدوري في الشكل الثاني	٢٦٩
(٧) البرهان الدوري في الشكل الثالث	٢٧٠
(٨) انعكاس القياس في الشكل الأول	٢٧٢
(٩) انعكاس القياس في الشكل الثاني	٢٧٤
(١٠) انعكاس القياس في الشكل الثالث	٢٧٦
(١١) الرفع إلى المحال في الشكل الأول	٢٧٩
(١٢) الرفع إلى المحال في الشكل الثاني	٢٨٢
(١٣) الرفع إلى المحال في الشكل الثالث	٢٨٣
(١٤) الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم	٢٨٥
(١٥) النتائج المستخلصة من مقدّمات متقابلة	٢٨٨
(١٦) وضع المطلوب الأول	٢٩٢
(١٧) البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب »	٢٩٤
(١٨) كذب النتيجة بكذب المقدمات	٢٩٧
(١٩) القياس المضاد	٢٩٨
(٢٠) التبيكيت (سـ التفنيد)	٢٩٩
(٢١) الخطأ	٣٠٠
(٢٢) قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها	٣٠٤
(٢٣) نظرية الاستقراء	٣٠٦

٣٠٨ البرهان بالمثل	(٢٤)
٣٠٩ نظرية البرهان الأباغوجي	(٢٥)
٣١٠ الأنسطاسيس (= المقدمة الجدلية)	(٢٦)
٣١٣ الضمير (الأيقوس ، والعلامة ، والضمير)	(٢٧)